وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

الاجتماعات التحضيرية لاندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية

1945-1954

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب المعاصر

الإعداد الطالبة:
فاطمة الزهراء شريف

الإشراف:
د. بكار الدهمة

أسم ولقب الدكتور(ة)	الجامعة	الصفة
د.بن قايد عمر	جامعة غرداية	رئيسا
د. الدهمة بكار	جامعة غرداية	مشرفا
د. بوسعدة محمد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:1446-1447هـ/2025-2026م


بسم الله الرحمن الرحيم



﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

"أهدي ثمرة عملي ونجاحي هذا إلى أبي، قرة عيني، الذي كان سندي ورفيق دربي، ووقف إلى جانبي منذ البداية إلى غاية هذا اليوم، فكان نعم الداعم والموجّه، حفظه الله وأدامه تاجًا فوق رأسي .

وإلى أمي الغالية، حبيبتي وسندي، التي لم تبخل عليّ يومًا بدعواتها الصادقة، فكان دعاؤها مصدر قوتي وطمأنينتي، أطال الله في عمرها وأدامها نعمة في حياتي .

وإلى إخوتي: عبد الرحمان، الصادق، محمد الأمين.

وأخواتي: صليحة، هاجر، وأسماء، حفظهم الله

وإلى صديقاتي الغاليات اللواتي جمعتنا مقاعد الدراسة لنكمل هذا الدرب معًا، فأصبحن نعم الصديقات والأخوات: ماريا، جميلة، وهيام

.كما أهدي هذا العمل إلى الأستاذة الفاضلة: لغويطر أسماء تقديرًا لدعمهاوتوجيهها .

وإلى كل من قدّم لي يد العون من قريب أو بعيد إليكم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع، راجيةً من الله التوفيق والسداد.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنشأ وبرى، وخلق الماء والثرى، أحمدك ربي حمدًا لا يبلغ منتهاه، على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

في البداية، أتقدّم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور الدهمة بكار على دعمه وتوجيهاته القيّمة طوال إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدّم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ

فمن لا يشكر الناس لا يشكر .

ولا أنسى بالذكر كل من ساهم في مساعدتي على إنجاز هذا العمل المتواضع، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، فجزاكم الله عنّي كل خير

فاطمة

فهرس الاختصارات:

الاختصار	الدلالة
OS	المنظمة الخاصة
M.T.L. D	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
P.P. A	حزب الشعب الجزائري
A.M. L	أحباب البيان والحرية
U.D.M. A	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
AUMA	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
O. S	المنظمة الخاصة السرية
FLN	جبهة التحرير الوطني
ALN	جيش التحرير الوطني
ONU	منظمة الأمم المتحدة
RPF	التجمع الفرنسي للشعب
PCA	الحزب الشيوعي الجزائري
GPRA	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
CRUA	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
ANOM	الأرشيف الوطني الفرنسي وراء البحار

مقدمة

تُعدّ الثورة التحريرية الجزائرية من أبرز المحطات التاريخية في التاريخ المعاصر، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا ضمن حركات التحرر العالمية، حيث جسّدت نموذجًا حيًا لكفاح الشعوب المستعمَرة من أجل استرجاع سيادتها وفرض وجودها في ظل نظام دولي كان يرزح تحت هيمنة القوى الاستعمارية. ولم تكن هذه الثورة وليدة ظرف طارئ أو حدث معزول، بل جاءت تتويجًا لمسار طويل ومعقّد من النضال السياسي والفكري والعسكري، امتدّ عبر عقود من الزمن، وشهد تحولات عميقة في طبيعة وأساليب المقاومة.

فقد مرّت الحركة الوطنية الجزائرية بمراحل متعددة، بدأت بالمطالبة بالإصلاحات والحقوق المدنية في إطار النظام الاستعماري، قبل أن تتطور تدريجيًا نحو تبنّي فكرة الاستقلال الكامل، نتيجة فشل المشاريع الإدماجية، وتصلّب الموقف الاستعماري الفرنسي، وتزايد القمع والتهميش. وقد ساهمت في هذا التحول جملة من العوامل، من بينها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، وانتشار الوعي السياسي، وتأثير الأحداث الدولية، خاصة الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من مبادئ جديدة كحق الشعوب في تقرير مصيرها، إضافة إلى الصدمات العنيفة التي تعرض لها الشعب الجزائري، وعلى رأسها مجازر 8 ماي 1945، التي شكّلت منعطفًا حاسمًا في مسار الحركة الوطنية.

وفي خضم هذه التحولات، برزت الحاجة إلى تجاوز حالة الانقسام والتردد التي ميّزت العمل السياسي، والانتقال نحو تنظيم ثوري موحّد يتبنى الكفاح المسلح كخيار حتمي. وهنا تبرز أهمية الاجتماعات التحضيرية التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث مثّلت الإطار التنظيمي والفكري الذي تمّ من خلاله بلورة القرار الثوري، وتحديد معالم العمل المسلح، ووضع الأسس الأولى لقيادة جماعية قادرة على توجيه مسار الثورة.

فقد شكّلت هذه الاجتماعات، التي عُقدت في ظروف سرية ودقيقة، فضاءً للنقاش والتشاور بين قادة الحركة الوطنية، وأسهمت في تجاوز الخلافات الإيديولوجية والتنظيمية، كما مهّدت لظهور النواة الصلبة التي قادت العمل الثوري، ورسّخت مبدأ الحسم التاريخي بضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة هذه الاجتماعات لا تقتصر على سرد الأحداث، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل ديناميكيات التحول من العمل السياسي التقليدي إلى العمل الثوري المنظم.

وانطلاقًا مما سبق، يأتي هذا البحث الموسوم بـ: "**الاجتماعات التحضيرية لاندلا ع الثورة التحريرية**"، كمحاولة علمية لتسليط الضوء على هذه المرحلة الحاسمة، من خلال تتبع ظروفها، وتحليل مجرياتها، وبيان دورها في رسم ملامح الثورة التحريرية، باعتبارها نقطة الانطلاق الفعلية نحو تحقيق الاستقلال الوطني.

–الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

تندرج هذه الدراسة ضمن الفترة الممتدة سنة1945-1954، وهي مرحلة حاسمة شهدت تحولات عميقة في مسار الحركة الوطنية، حيث تم الانتقال من العمل السياسي إلى تبني الكفاح المسلح، مع بروز بوادر التنظيم الثوري من خلال الاجتماعات التحضرية.

يقتصر **الإطار المكاني** للدراسة على **الجزائر**، باعتبارها المجال الذي شهد هذه التحضيرات، مع التركيز على **المناطق** التي احتضنت النشاط التنظيمي والاجتماعات السرية، نظرًا لدورها في تنسيق العمل الثوري وتوحيد الجهود الوطنية.

–الأسباب اختيار الموضوع:يرجع اختيار هذا الموضوع إلى جملة الأسباب نذكر منها كالأتي

–أسباب ذاتية:

– الرغبة في التعمق ودراسة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية

– الميل إلى البحث في الشخصيات و الأحداث التي ساهمت في صناعة القرار الثوري.

–أسباب الموضوعية:

–البحث الأكاديمي تم تقديمه لنا من طرف اللجنة العلمية

–أهمية هذه المرحلة الحساسة وقلة الدراسات التي تناولتها بشكل تفصيلي يبرز دور الاجتماعات التحضيرية في صنع القرار الثوري.

وانطلاقًا من ذلك، **تتمحور الإشكالية الرئيسية حول:إلى أي مدى ساهمت الاجتماعات التحضيرية في الإعداد والتنظيم لاندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- ما هي الظروف التي مهّدت لعقد هذه الاجتماعات؟
- ما دور الأزمة داخل الحركة الوطنية في الدفع نحو العمل المسلح؟

- ما طبيعة الاجتماعات التحضيرية وأبرز قراراتها؟
- كيف ساهمت هذه الاجتماعات في إنجاح اندلا ع الثورة؟

الخطة المتبعة لدراسة الموضوع:

وللإجابة عن هذه التساؤلات، تم اعتماد خطة البحث مقسمة كالأتي:

الفصل التمهيدي:حيث تناول تطور الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال تطرق إلى الأوضاع السياسية والإجتماعية و الإقتصادية والثقافية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة.مع إبراز أثر التحولات الدولية ومجازر 8ماي في تنامي الوعي الوطني وتزايد والمطالبة بالتحرر والاستقلال.

الفصل الأول :خصص لدراسة أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي شهدتها الحركة الوطنية وما نتج عنها من انقسامات داخلية مع التطرق إلى دور المنظمة الخاصة والجهود الثي بدلها المناضلون لتجاوز حالة الانسداد السياسي و البحث عن بدائل جديدة لتحقيق الاستقلال .

الفصل الثاني :عالج طبيعة الاجتماعات التحضيرية التي سبقت اندلا ع الثورة التحريرية ،من خلال ابراز الظروف التي أحاطت بها ،والتعريف بأهم الاجتماعات التي عقدها قادة الحركة الوطنية ،مع بيان القرارات التي تم اتخادها والدور الذي لعبته في توحيد الصفوف والتهيئة للكفاح المسلح .

الفصل الثالث :تم فيه تناول اجتماعات الحسم التي عرفتها سنة 1954،مع ابراز النتائج التي ترتبت عنها وكيف أسهمت هذه الاجتماعات في تحديد موعد اندلا ع الثورة وتنظيم هياكلها وقيادتها وصولا إلى تفجير ثورة أول نوفمبر

وفي الأخير، ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج التي تم التوصل إليها ،والتي أبرزت الدور المحوري للاجتماعات في الإعداد والتنظيم لاندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية .

أهمية هذا البحث:

تكمن في إبراز الدور الحاسم الذي لعبته الاجتماعات التحضيرية في تنظيم العمل الثوري، كما يهدف إلى توضيح مراحل الانتقال من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح، وتحليل العوامل التي ساهمت في نجاح هذا التحول.

الدراسات السابقة:

ومما لوحظ من خلال بحثنا المتواضع أن العنوان الذي تناولناه في هذه الدراسة لم يحظَ بالقدر الكافي من المعالجة الشاملة، رغم أهميته الكبيرة في فهم مسار الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك بالنظر إلى اطلاعنا على مختلف الجوانب التاريخية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الحقبة. ومع ذلك، فقد تبيّن لنا وجود عدد معتبر من الدراسات التي تناولت موضوعات قريبة من موضوع مذكرتنا، غير أنها لم تعالجه بشكل كلي ومتكامل.

فمثلا فقد ركّزت بعض الدراسات على الجانب العسكري التحضيري لاندلا ع الثورة مثل:

- **دراسة قزولة نورالدين وحيمر صالح** حول التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلا ع الثورة الجزائرية وبداية تشكّل خلايا جيش التحرير الوطني، والتي أبرزت أهمية التنظيمات الميدانية الأولى ودورها في وضع اللبنات الأساسية للعمل المسلح، وهو ما يساعد على فهم البعد التنظيمي للثورة بعيدًا عن الطرح السياسي المجرد.

وفي السياق نفسه، تناولت دراسات أخرى أهمية الاجتماعات والمؤتمرات الثورية في ترسيخ المسار الكفاحي، مثل:

-**دراسة محمدي محمد** حول الاجتماعات والمؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، اجتماع منطقة زمورة 24-25 جوان 1962 أنموذجًا، حيث أبرزت هذه الدراسة الدور المحوري الذي لعبته اللقاءات التشاورية في ضبط القرار الثوري وتنسيق الجهود بين مختلف القيادات، مما يعكس الطابع الجماعي والمنظم للعمل الثوري خلال الثورة.

-كما تناول **جبلي الطاهر** في دراسته مرحلة الثورة التحريرية في بدايتها (1954-1956)، مبرزًا أهمية الاجتماعات التمهيدية في بلورة الخيار الثوري، من خلال تحليل السياق العام الذي سبق اندلا ع الثورة، وهو ما يوضح كيف انتقلت الحركة الوطنية من العمل السياسي إلى تبني الكفاح المسلح كخيار حتمي.

ومن جهة أخرى، قدّمت مذكرات محمد بوضياف، كما عالجتها دراسة نور الهدى ستيتي وإيناس نقايفي، رؤية داخلية مهمة حول التحضير لثورة أول نوفمبر 1954، حيث أبرزت الدور المحوري للمنظمة الخاصة في التمهيد للعمل المسلح، خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945، وما تبعها من قناعة متزايدة بضرورة تجاوز الأساليب التقليدية في النضال.

أما من حيث المنهج:

فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع، مع الاستعانة بالمقاربة الوصفية في عرض الأحداث وتحليلها.

دراسة نقدية للمصادر و المراجع:

اعتمدت هذه الدراسة في مجموعة من المصادر والمراجع العربية و الأجنبية التي تناولت تاريخ الحركة الوطنية الجزائريةو الاجتماعات التحضرية للثورة التحريرية .فمن بين المراجع الأساسية كتاب **أبو القاسم سعد الله** الحركة الوطنية الجزائرية الذي أفتدني في تتبع ونشأة وتطور الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية ،كما وظفته في تحليل الظروف التي مهدت لظهور الاتجاه الثورى ،غير أن المؤلف ركز بصورة أكبر على التطور العام للحركة الوطنية أكثر تركيره على التفاصيل الدقيقة للاجتماعات التحضرية.كما اعتمدت على كتاب **تاريخ الجزائرالثقافي** لنفس المؤلف والذي أفادني في إبراز دور النخبة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائرين في تنمية الوعي الوطني والحفاظ على الهوية الجزائرية ،وقد تم توظيفه لفهم الخلفية الفكرية والثقافية والتي ساهمت في تهيئة المناخ الملائم للثورة ،إلا أنه لم يتوسع كثيرا في الجوانب التنظيمية والعسكرية المتعلقة بالتحضير للعمل المسلح.

واستفدت من مؤلفات **محفوظ قداش** خاصة كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، حيث قدم رؤية تحليلية لمسار النضال الوطني وتطور المطالب السياسية وقد وظفته في دراسة تطور الفكر الاستقلالي و الأزمات التي عرفتها الحركة الوطنية ، غير أن معالجته لبعض الاجتماعات السرية جات مقتضبة بحكم نذرة المعلومات المتاحة حولها.

أما مؤلفات **يحي بوعزيز** لاسيما **السياسة الاستعمارية في الجزائر** و **مطبوعات حزب الشعب الجزائري** فقد أفادتني في فهم السياسات الاستعمارية الفرنسية وأساليب القمع التي مورست ضد الحركة الوطنية ،كما ساعدت في تحليل مواقف حزب الشعب الجزائري وتطور نشاطه السياسي إلا أن تركيز هذه الاعمال انصب أساسا على السياسة الاستعمارية أكثر من التركيز على تفاصيل التحضير المباشر للثورة .كما اعتمدث على كتاب **أحمد توفيق المدني** هذه هي الجزائر والذي أفادني في إبراز رؤية أحد رواد الحركة الوطنية للأوضاع السياسية و الاجتماعية والثقافية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية .غير أن الكتاب يغلب عليه الطابع الوصفي الدفاعي بحكم انتما صاحبه إلى الحركة الوطنية .

أما **مذكرات عبد الرحمن بن عودة** حول **الكفاح القومي و السياسي** فقد شكلت مصدرا مهما لفهم بعض الاحداث من منظور المشاركين فيها ،وتم توظيفها لإبراز شهادات الفاعلين السياسين حول تطور العمل الوطني .غير أن هذا النوع من المصادر يبقى متأثرا أحيانا بالذاكرة الشخصية وبالمواقف الذاتية لأصحابه.

كما استفدت من الدراسات الحديثة لكل محمد الطيب العلوي في *"مظاهر المقاومة الجزائرية"* ، وعمار بوحوش في *"التاريخ السياسي للجزائر"* ، وأحمد مهساس في *"الحركة الثورية في الجزائر"* ، والتي ساعدت في فهم الأبعاد السياسية والاجتماعية للحركة الوطنية و في ربط الاحداث بسياقها التاريخي العام إلا أنها لم تتناول جميع تفاصيل الاجتماعات التحضرية التي سبقت اندلا ع الثورة.

ولتعزيز الطابع العلمي للدراسة، تم الاعتماد أيضًا على مراجع أجنبية، خاصة أعمال André Nouschi في *"La naissance du nationalisme algérien"* ، و Charles-Robert Ageronفي *"Les Algériens musulmans et la France"*، و Mohamed Teguiaفي *"L'Algérie en guerre"*، التي أفادتني في تقديم رؤية أكاديمة مقارنة حول نشأة الحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية كما وظفتها للمقارنة بين الرواية الجزائرية والأجنبية ، غير أن بعض هذه الدراسات كتبت من مطلقات فكرية مرتبطة بالمدرسة التاريخية الفرنسية مما استوجب التعامل معها بنظرة نقدية وعدم الاعتماد عليها بصورة منفردة .

كما تم تدعيم البحث بمقالات علمية محكّمة، وأطروحات جامعية، ووثائق أرشيفية، خاصة وثائق الأرشيف الفرنسي(ANOM) ، التي أفادت في التحقق من عدد من الوقائع التاريخية ومقارنة الروايات المختلفة.غير أن هذه الوثائق تحتاج إلى قراءة نقدية نظرًا لارتباطها بالإدارة الاستعمارية.

الصعوبات :

ومع ذلك لم يخلُ هذا البحث من بعض الصعوبات نذكر من أبرزها ما يلي :

- تشتت المعلومات حول بعض الاجتماعات السرية
- وقلة المصادر الدقيقة، بالإضافة إلى صعوبة التوفيق بين الروايات التاريخية المختلفة.

الفصل التمهيدي: بروز الحركة الوطنية الجزائرية

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

تمهيد

شكّلت الحرب العالمية الثانية (1939–1945) مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر، إذ لم تكن مجرد صراع عسكري دولي، بل كانت منعطفًا عميق الأثر في مسار الحركة الوطنية الجزائرية. فقد كشفت هذه الحرب عن هشاشة الدولة الاستعمارية الفرنسية، وعرّت التناقض بين الشعارات التي رفعتها فرنسا حول الحرية والديمقراطية، وبين ممارساتها القمعية في مستعمراتها، وفي مقدمتها الجزائر. كما ساهمت التحولات الدولية، خاصة بروز مبدأ تقرير المصير الذي نصّ عليه الميثاق الأطلسي، في تنمية آمال الجزائريين بإمكانية التحرر والانعتاق.

وفي هذا السياق، عرفت الجزائر أوضاعًا سياسية واجتماعية واقتصادية متأزمة، زادت من حدة التوتر بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، وأفرزت حالة من الوعي الوطني المتنامي، الذي سرعان ما تجسّد في مطالب سياسية واضحة، كان أبرزها بيان 10 فيفري 1943. غير أن تعنت السلطات الفرنسية، وتجاهلها للمطالب الوطنية، ثم مجازر 8 ماي 1945، عمّقت القطيعة وأدخلت الحركة الوطنية في مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تنظيم الصفوف وبروز اتجاهات أكثر جذرية في مواجهة الاستعمار.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى إبراز الظروف العامة التي أحاطت بالحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وتحليل التحولات التي عرفها الفكر السياسي الجزائري، وصولًا إلى تشكّل قناعة بضرورة الانتقال من العمل السياسي السلمي إلى الإعداد للكفاح المسلح.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. فقد وجدت الحركة الوطنية نفسها أمام وضع دولي معقد، تميز بهزيمة فرنسا سنة 1940، وقيام حكومة فيشي، ثم نزول الحلفاء سنة 1942، وهي أحداث أعادت تشكيل موازين القوى وأثرت مباشرة في تطور العمل الوطني.

I. انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر.

أولا: الحياة السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939–1945)

أ– مواقف الحركة الوطنية من الحرب العالمية الثانية

تباينت مواقف الحركة الوطنية الجزائرية من الحرب العالمية الثانية ومن مشاركة الجزائريين فيها إلى جانب فرنسا، خاصة بعد الوعود الفرنسية التي ربطت مساندة الجزائريين بإمكانية نيل الاستقلال بعد الحرب، وهو ما اعتبره بعض الزعماء خداعًا فرنسيًا في ظرف حساس تمر به فرنسا. وفي هذا السياق، أمرت الإدارة الفرنسية الأحزاب والجمعيات السياسية والدينية بإرسال برقيات تأييد لحكومة باريس ضد إيطاليا وألمانيا، قصد تمييز الموالين من المعارضين[1]

- **موقف المنتخبين (الإدماجيين)**:أيد الإدماجيون فرنسا، ودعا زعيمهم فرحات عباس إلى التطوع في الجيش الفرنسي، معتبرًا أن مساندة فرنسا ستؤدي إلى مراجعة سياستها الاستعمارية والاستجابة لمطالب الجزائريين[2] وبعد سقوط فرنسا سنة 1940، بعث فرحات عباس مذكرة إلى الماريشال بيتان مطالبًا بتنفيذ الوعود الفرنسية، بل تطوع هو والدكتور بن جلول في الجيش الفرنسي، أملاً في تحسن أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

- **موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**:انعقد اجتماع الهيئة الإدارية للجمعية بين 29 و31 سبتمبر 1939، ودار خلاف حاد بين الطيب العقبي الذي دعا إلى تأييد فرنسا حفاظًا على نشاط الجمعية، وعبد الحميد بن باديس الذي رفض إرسال برقية التأييد. وقد صوتت الأغلبية ضد التأييد (29 صوتًا مقابل 19)، وقرر ابن باديس التزام الصمت، مما أدى إلى استقالة الطيب العقبي وتأسيسه جمعية الإصلاح الإسلامي وجريدة ''الإصلاح'' [4]

---

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، د.ط، الجزائر: دار المعاصرة، د.ت، ص 91.

[2] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939، ط 3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982، ص 311.

[3] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية(1939–1930) ، د.ط، الجزائر: منشورات سيدي نايل، 2009، ص 291.

[4] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 91.

وبسبب هذا الموقف، قللت الجمعية من نشاطها وأوقفت صحفها، ورغم ذلك قامت السلطات الفرنسية بنفي نائب رئيسها البشير الإبراهيمي إلى أفلو تحت الإقامة الجبرية[1]

- **موقف حزب الشعب الجزائري**:عارض الحزب منذ نشأته تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، واعتبر مصالي الحاج الحرب فرصة لتحقيق الاستقلال، داعيًا إلى رفض التجنيد. وردًا على هذا الموقف، حلت السلطات الفرنسية الحزب وسجنت قادته، وعلى رأسهم مصالي الحاج الذي حكم عليه بالسجن 16 سنة، مع مصادرة صحف الحزب[2]

ب– نزول الحلفاء بالجزائر وردود الفعل (نوفمبر 1942)

دخلت الولايات المتحدة الحرب بعد هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربر (ديسمبر 1941)، مما رجح كفة الحلفاء. وفي نوفمبر 1942 نزلت القوات الأمريكية بقيادة أيزنهاور في الجزائر، وأصبحت بعد انتصارها في العلمين القوة المسيطرة في شمال إفريقيا.

وقد زاد إعلان الميثاق الأطلسي الذي ينص على ''حق الشعوب في تقرير مصيرها'' من آمال فرحات عباس، فاستأنف نشاطه، واتصل بممثل الرئيس روزفلت ''روبير مورفي''، وسعى لتوحيد مواقف الحركة الوطنية، ما أدى إلى تقديم مذكرة للحلفاء في 21 ديسمبر 1942 تطالب بدستور سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر. غير أن الرد الأمريكي لم يختلف كثيرًا عن الموقف الفرنسي: ''إصلاحات؟ لا، أريد جنودًا"[3] ورغم هذا الغموض، كان للوجود الأمريكي أثر إيجابي على نفسية الجزائريين بعد سقوط حكومة فيشي الاستبدادية[4]

ج– بيان 10 فيفري 1943

بعد خيبة الأمل التي خلفتها تصريحات القيادة العسكرية الأمريكية في الجزائر، وكذا تجاهل السلطات الفرنسية لنداءات النواب المسلمين، حيث لم تلقَ أي اعتبار، بل اكتفت هذه السلطات بمطالبتهم حثّ الشعب الجزائري على الوقوف إلى جانب فرنسا والتجنيد من أجل تحريرها، وجدت مختلف التيارات الوطنية نفسها أمام واقع مخيب للآمال.

[1] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 311.

[2] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر، المرجع السابق، ص 299.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1945، ج 2، ترجمة محمد بن الباز، الجزائر: دار المعرفة، 2009، ص 197.

[4] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1919–1939، د.ط، الجزائر: دار هومة، 2017، ص 311.

وأمام هذا الوضع، بادر ممثلو الاتجاهات الوطنية إلى إجراء اتصالات ومشاورات أفضت إلى عقد اجتماع في مكتب المحامي **بومنجل** بالجزائر العاصمة في ديسمبر 1942، بحضور مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية[1].

وعقب هذا الاجتماع، حرر **فرحات عباس** بيانًا بعد التشاور مع عدد من الشخصيات الممثلة لمختلف الجماعات الجزائرية، حيث تم توحيد المطالب والاتفاق على تقديم لائحة مطالب مشتركة للسلطات الفرنسية. وقد شارك في إعداد هذه المطالب نواب مسلمون، وممثلون عن جمعية العلماء المسلمين، وحزب الشعب الجزائري، وجمعية الطلبة، إضافة إلى فرحات عباس بصفته محرر البيان. ووجّهت صياغة البيان أساسًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الراعية للميثاق الأطلسي القائم على مبدأ تقرير مصير الشعوب، في ظل تنكر فرنسا لوعودها واستمرارها في حرمان الشعب الجزائري من حقوقه الأساسية[2] .

وقد سُلّمت هذه المطالب إلى ممثلي الحلفاء الأمريكيين، وإلى الحاكم العام **بيتون** الذي اعتبرها قاعدة إصلاحات واقعية. وتمحور **بيان فيفري 1943** حول تحديد مطالب الشعب الجزائري، وأهمها :[3]

- ❖ استنكار الاستعمار والعمل
- ❖ على إزالته.
- ❖ تطبيق مبدأ تقرير المصير.
- ❖ منح الجزائر دستورًا خاصًا يضمن:
  - المساواة والحرية دون تمييز.
  - الإصلاح الزراعي.
  - رسمية اللغة العربية إلى جانب الفرنسية.

[1] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال النصوص(1920–1945) ، د.ط، الجزائر: عالم المعرفة، 2011، ص 19.
[2] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط 3، بيروت: منشورات عويدات، 1982، ص 111.
[3] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر، المرجع السابق، ص 299 .

- حرية الصحافة والاجتماعات.
- التعليم الإجباري للجنسين.
- حرية الدين وفصله عن الدولة.
- مشاركة الجزائريين في الحكم.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وفي 27 مارس 1943، قام وفد جزائري يضم فرحات عباس، بن جلول، تامزلي، أولايج، بن علي الشريف، والأخضري، بتسليم نص البيان إلى الوالي العام بيتون، كما أُرسلت نسخ منه إلى حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال دوغول في لندن، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة، وإلى الجامعة العربية. وقد وعد الحاكم العام بدراسة البيان وجعله أساسًا لدستور خاص بالجزائر[1]

ورغم هذا التبليغ، واصلت اللجنة اجتماعاتها، حيث عقدت اجتماعًا أول في 27 أفريل، ثم اجتماعًا ثانيًا دام ثلاثة أيام من 29 إلى 31 جوان 1943، بحضور مندوب الحكومة الفرنسية للشؤون الأهلية، وأسفرت هذه اللقاءات عن اقتراح إصلاحات عُرفت باسم ملحق البيان.[2]

د– ردود الفعل الفرنسية على البيان

تم عزل الحاكم العام بيتون وتعويضه بالجنرال كاترو في جوان 1943، الذي رفض الالتزام بما ورد في البيان، مؤكدًا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. وقد أدى هذا التعنت إلى احتجاجات شعبية قمعتها السلطات بعنف، خاصة في سكيكدة، مخلفة عشرات الضحايا[3] .

وبسبب خطورة الوضع، زار الجنرال دوغول الجزائر في ديسمبر 1943، وأصدر أمرية 17 مارس 1944 التي أعلنت

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1919–1945، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 991–997.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، د.ط، الجزائر: دار القصبة، 2011، ص 971.

[3] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 219.

المساواة بين المسلمين والمستوطنين، غير أن الحركة الوطنية اعتبرتها إصلاحات جزئية تعيد إحياء مشروع بلوم–فيوليت المرفوض سابقًا[1] .

هـ– تأسيس حزب تجمع أحباب البيان والحرية (مارس 1944)

نتيجة فشل الإصلاحات الفرنسية، تقرر توحيد جهود الحركة الوطنية في تنظيم سياسي واحد بقيادة فرحات عباس، فتم تأسيس **جمعية أحباب البيان والحرية** في مارس 1944 بسطيف، بهدف إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيًا ومرتبطة بفرنسا[2].

من مبادئ الحزب: الدفاع عن بيان فيفري 1943، نشر أفكاره، تعبئة الجماهير، الدفاع عن المضطهدين، ترسيخ المساواة، والسعي إلى جمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فدراليًا بفرنسا[3]

وقد عرفت الحركة انتشارًا واسعًا، خاصة بعد انخراط العلماء ومناضلي حزب الشعب، مما أقلق السلطات الفرنسية وأدى إلى تصاعد المواجهة السياسية معها نهاية سنة 1944[4] .

ثانيا: الحياة الاجتماعية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939–1945)

1. الصحة

أدّت الظروف المعيشية الصعبة التي عاشها سكان الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، من جوع وفقر وكوارث طبيعية وبيئية، إلى تدهور حاد في الوضع الصحي للأهالي، حيث أصبحت الجزائر فضاءً لانتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة والمميتة، وعلى رأسها مرض السل الذي تفشّى بصورة واسعة، خاصة في القرى والأرياف، وكذا في مساكن العمال داخل المدن. ويذكر الأديب والأخصائي «ليفي فلانسي» في محاضرة ألقاها سنة 1946م، أي بعد انتهاء الحرب مباشرة[5]، أن عدد الجزائريين المصابين بمرض السل بلغ حوالي 40.000 شخص من مجموع 14 مليون نسمة،

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 922.

[2] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر، المرجع السابق، ص 291.

[3] لزمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 11.

[4] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر 1919–1939، ترجمة عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة، 2011، ص 991.

[5] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، المرجع السابق، ص 94.

وهو نفس عدد المصابين في فرنسا التي كان عدد سكانها يقارب 40 مليون نسمة، رغم توفرها على 900 مستوصف صحي خاص بعلاج السل، مقابل 28 مستوصفًا فقط في الجزائر[1]

وزادت خطورة الوضع الصحي خلال فترة الحرب بظهور مرض معدٍ قاتل بين سنتي 1941 و1943م، وهو مرض التيفوس أو الحمى الصفراء، الذي انتشر في عدة مناطق من البلاد وحصد أرواح الآلاف من المسلمين. وتشير دراسة لمعهد باستور سنة 1941م إلى أن عدد المصابين بهذا المرض قُدِّر بحوالي 200.000 مصاب، ولم يتم تلقيح سنة 1942م سوى 39.000 شخص منهم[2]، وذلك على مستوى مقاطعة قسنطينة. غير أن هذه الجهود المحدودة لا تعكس حرص السلطات الفرنسية على صحة الجزائريين، إذ اقتصر اهتمامها على حماية المستوطنين، في حين جُرِّبت على الأهالي أنواع مختلفة من التلقيحات ثبتت خطورة بعضها[3].

وقد ذكرت صحيفة *La Dépêche de Constantine* أن البلدية تبذل نشاطًا لمحاربة التيفوس، لكنها حمّلت المتسولين المصابين بالمرض مسؤولية فشل تلك الجهود، وحذّرت المواطنين الفرنسيين من الاقتراب منهم، كما دعت إلى تطهير المدينة منهم وطردهم خارج حدودها تفاديًا للعدوى[4]. ورغم التطورات التي أعقبت نزول الحلفاء بالجزائر، ظل الوضع الصحي متأزمًا، خاصة بسبب تجنيد أغلب الأطباء في الحرب[5]، ومحاولة السلطات الفرنسية والصحافة المحلية التخفيف من خطورة الواقع الصحي، خصوصًا في عمالة قسنطينة، حيث كانت تُقدَّم الأوضاع على أنها مطمئنة ولا تدعو إلى القلق[6]

كما عرفت الجزائر نقصًا كبيرًا في الهياكل الصحية، إذ لم تتوفر المستشفيات سوى على حوالي 25.600 سرير، حُصِّص أغلبها للأوروبيين، إضافة إلى قلة عدد الأطباء وتركّزهم في المدن الكبرى، مقابل حرمان شبه كلي للأرياف من أبسط شروط الرعاية الصحية، من الطبيب إلى الدواء. وقد انعكس ذلك على متوسط العمر، حيث بلغ متوسط عمر

[1] أحمد توفيق المدني :هذه هي الجزائر، مصدر السابق، ص 134.

[2] مصدر نفسه، ص 135

[3] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 160.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، المرجع السابق، ص 95

[5] كريمة بن حسين: المرجع السابق، ص 255.

[6] André Nouschi: L'Algérie à l'épreuve (1914-1994) ، op. cit., p. 128.

الأوروبي في الجزائر 62 سنة، في حين لم يتجاوز متوسط عمر الجزائري 50 سنة، فضلًا عن الفوارق الكبيرة في النظام الغذائي بين الطرفين[1]

2. التعليم والثقافة:

أمّا الأوضاع التعليمية والثقافية بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كانت شبيهة إلى حدّ كبير بالأوضاع الاجتماعية السالفة الذكر، حيث صودرت الحريات وأُوقفت مختلف النشاطات الثقافية، ولم يقتصر هذا التضييق على الجانب الإبداعي فحسب، بل شمل أيضًا وسائل التبليغ والاتصال، ولا سيما ميدان التعليم[2]. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه المدرسة في توجيه المجتمعات أخلاقيًا وتربويًا وثقافيًا، فقد أكّد العسكريون الفرنسيون منذ احتلال الجزائر على اتخاذ المدرسة أداةً للمدّ الاستعماري، إذ لم يكن المعلم الفرنسي معلمًا عاديًا، بل اعتُبر فاتحًا من نوع خاص، لأن الفتح العسكري لا يكتمل – في نظرهم – إلا بفتح ثقافي[3]

وفي هذا السياق، عمل الاستعمار الفرنسي جاهدًا على تحطيم المدارس العربية التقليدية وملحقاتها، رغم إقرار بعض التقارير الفرنسية بأن التعليم العربي في الجزائر كان في أحسن أحواله ومنتشرًا في المدن والقرى والأرياف، الأمر الذي جعل البعض يعتقد أنه كان يتوازى مع التعليم الفرنسي. غير أن الهدف الحقيقي للتعليم الفرنسي الموجّه للجزائريين تمثّل في القضاء على الهوية العربية والشخصية الجزائرية، وتماشيًا مع هذه السياسة لاحق الاحتلال اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة، فتم إقصاؤها أولًا من الإدارة لتصبح اللغة الفرنسية وحدها لغة العمل الرسمي، إلى درجة أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على اللهجة العامية من الاندثار بسبب كثرة الألفاظ الفرنسية الدخيلة عليها[4]

كما أثّرت الأوضاع الصعبة التي عاشها الجزائريون خلال عهد حكومة فيشي الموالية للألمان تأثيرًا بالغًا على تعليم أبنائهم، خاصة في ظل غياب دعم الإدارة الاستعمارية لهم في هذا المجال[5].

---

[1] أحمد توفيق المدني :هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 134.

[2] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص 14.

[3] عمار هلال: :أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1962–1830) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1995، ص 135.

[4] المرجع نفسه، ص 136.

[5] جوان عليسي :الجزائر الثائرة، ترجمة خيري عماد، بيروت ، دار الطليعة، 1971، ص 47.

ونتيجة لهذا الوضع، لجأ الجزائريون إلى تعليم أبنائهم في الكتاتيب والمساجد والزوايا، بفضل الجهود التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين[1]، التي ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة التعليمية العربية وإحياء الثقافة العربية الإسلامية التي سعى الاحتلال إلى طمسها[2]. وقد أسست الجمعية سنة 1944م حوالي 39 مدرسة، غير أن **نسبة الأمية بقيت مرتفعة جدًا لأن السلطات الاستعمارية كانت تغلق المدارس وتلاحق معلميها وتضايقهم ،وتفرض عليهم غرامات،** إذ بلغت نسبة الأمية لدى الذكور 94.9%، وهو ما يدل على السياسة الممنهجة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي لتجهيل الشعب الجزائري[3]

وفي هذا الإطار، جاء قرار ديغول الصادر في 7 مارس 1944م، الذي نصّ ظاهريًا على حق جميع الأطفال الجزائريين في التعليم، في محاولة لإحداث نوع من التوازن التعليمي بين الجزائريين والأوروبيين، غير أن هذا القرار لم يُطبق فعليًا[4] ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة التحاق الأوروبيين بالمدارس الفرنسية نحو 90%، لم تتجاوز نسبة التحاق الجزائريين 8.8%، وهو ما يؤكد الطابع الشكلي لذلك القرار.

وقد وصف التقرير السنوي للتفتيش الأكاديمي للجزائر العاصمة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وضعية التعليم الجزائري وصفًا دقيقًا، حيث أشار إلى تردي الحالة المادية للمؤسسات التعليمية، وصغر الفصول وتخريبها، وغياب الشروط الصحية والرياضية، وانعدام المياه في أغلب الأحيان، وافتقار الفصول إلى المقاعد، مما اضطر التلاميذ إلى الجلوس على الأرض، فضلًا عن قِدم مكاتب المدرسين وتفاوت أعمار التلاميذ داخل القسم الواحد.

أما خلال سنوات المواجهة العسكرية الثانية، وخاصة في عهد حكومة فيشي، فقد بلغت مصاريف الالتحاق بالمدارس نحو 50.000 فرنك سنويًا. وبالنسبة للتعليم العالي، فلم تكن توجد سوى جامعة واحدة في الجزائر، وكان عدد الطلبة الجزائريين ضئيلًا مقارنة بالفرنسيين، إذ لم يتجاوز عددهم بين سنتي 1941م و1943م حوالي 148 طالبًا، إضافة إلى الصعوبات المالية الكبيرة التي واجهت الطالب الجزائري، حيث قُدّرت نفقات الشهر الواحد بنحو 6000

[1] بوالصفصاف، عبد الكريم :جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1936–1939م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1986، ص 313.

[2] عمار هلال: المرجع السابق، ص 137.

[3] سامعي، إسماعيل :انتفاضة 9 ماي بقالمة ومناطقها، دار الهدى، قالمة، 2014، ص 14.

[4] عمار بوحوش :العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د.س)، ص 99.

فرنك، وهو مبلغ تعجز الأغلبية عن دفعه في ظل تسخير خيرات الجزائر لخدمة مصالح فرنسا وتغطية نفقات الحرب العالمية الثانية[1]

ومن جهة أخرى، تدهورت أوضاع الصحافة، التي كانت تُعد من أبرز وسائل التوعية والتثقيف والاتصال، إذ مُنعت الصحف الوطنية من الصدور، مثل صحيفتي *البرلمان الجزائري* و*الأمة* التابعتين لحزب الشعب الجزائري، كما أُوقفت صحف جمعية العلماء المسلمين، مثل *البصائر* و*الشهاب* .ولم يبقَ في الساحة إلا صحف الاستعمار والصحف المساندة له، غير أن الوطنيين لجؤوا إلى إصدار صحف سرية، حيث أصدر حزب الشعب الجزائري صحيفتين: الأولى بالفرنسية بعنوان صوت الأحرار، والثانية بالعربية بعنوان العمل الجزائري[2]

أما المسرح، فقد عاد إلى الظهور بنهاية الحرب العالمية الثانية بروح وطنية عميقة، إذ شهدت سنة 1944م تأسيس فرقة مسرحية شبابية قدّمت أعمالًا مسرحية وطنية تناولت التاريخ الوطني القديم، وانتقدت الأوضاع السائدة مثل الجهل وممارسات السلطات الفرنسية التعسفية[3]

II. تزايد الوعي الوطني وتأثير التحولات العالمية على الفكر التحرري الجزائري.

تُعتبر فترة 1939–1945م فترة حافلة بالأحداث وحاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ تأثرت هذه الأخيرة بمجريات الحرب العالمية الثانية، التي تمخضت عنها تغيّرات جذرية على المستوى المحلي والفكر السياسي. فقد كشفت الحرب الكثير من الحقائق للجزائريين، خاصة بعد الهزيمة التي مُنيت بها فرنسا أمام ضربات الألمان سنة 1940م، وهو ما أكد أن الاستعمار الفرنسي قد ضعف ووهَن، فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد، بعدما كان الجزائري يتوهم أن فرنسا لا تُغلب وأن جيشها محصّن بالعناية الإلهية[4]

كما أن الزخم السياسي الذي عرفته الجزائر تراجع نسبيًا مع بداية الحرب العالمية الثانية، حيث خيّم على الحقل الوطني سكون ثقيل، وانغلقت النفوس على الخوف والحذر، وأصبح مستقبل الجزائر خلال هذه المرحلة غير واضح، وهو

[1] يحي بوعزيز :السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص ص 175–176.

[2] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1954–1830) ، ج 1 و3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 161.

[3] إسماعيل سامعي، انتفاضة 9 ماي بقالمة ومناطقها، المرجع السابق، ص 41.

[4] **نورة بومعراف ،محمد علي الأمين حمداني، "موقف الحلفاء من بيان فيفري 1943م وردود الفعل الوطنية"، مجلة الإحياء، المجلد 23، العدد 32، جانفي 2023، ص 779.**

ما جعلها تُعدّ عهد مخاض سياسي بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية. وفي ظل أحداث الحرب العالمية الثانية، جاء الإنزال الأنغلو-أمريكي سنة 1942م، لتدخل الجزائر مرحلة جديدة من الحياة السياسية بين كفّتي الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة، المعاديتين لكلٍّ من الحكم النازي وحكومة فيشي. وقد سمح هذا الإنزال بزيادة نشاط الوطنيين واقتناعهم بضرورة قيام كيان جزائري مستقل، فكثرت خلال هذه الفترة الاحتكاكات والاتصالات السرية والعلنية بين الجزائريين وممثلي الحلفاء، الذين زرعوا أملًا في نفوس الجزائريين وفق ما نصّ عليه الميثاق الأطلسي، باعتباره منفذًا للتحرر من السيطرة الاستعمارية. غير أنّ مطالب الجزائريين ظلّت، رغم ذلك، حبرًا على ورق[1]

أولا: مظاهر تطور الوعي الوطني خلال الفترة:

- عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، عرفت الجزائر فراغًا سياسيًا نتيجة تضييق فرنسا الخناق على الساسة الجزائريين وسجن العديد منهم.
- بعد انهزام فرنسا سنة 1940م، علّق الشعب الجزائري آماله على الحلفاء سنة 1942م، خاصة مع بروز فكرة الميثاق الأطلسي.
- تُعد سنة 1943م تاريخًا حاسمًا في المسار السياسي لفرحات عباس، حيث حرّر بيان الشعب الجزائري، وساهم في توحيد صفوف الحركة الوطنية، وبدأ البحث الجدي عن وسيلة لتحرير البلاد من نير الاستعمار.
- يكتسي بيان فيفري أهمية تاريخية في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، إذ مثّل انتقال أفكار فرحات عباس من الاعتدال إلى الراديكالية.
- يُعد البيان من أهم نشاطات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، بهدف إدانة الاستعمار وتصفية وجوده.
- عبّر البيان عن مطامح الشعب الجزائري في التحرر.
- جاء البيان لتقييم المراحل التي قطعها الاستعمار في الجزائر، وقد كُتب من وحي التجارب السابقة، مبيّنًا حجم الضغط الذي عاشه الجزائريون.
- إذا كان البيان في صيغته الأولى ذا طابع رومانتيكي، فإن ملحق البيان لامس صميم المشكلة الاستعمارية.2

[1] **علي أحمد مسعود سيد، "الجزائر محطة للصراع الأمريكي–الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية 1940–1942م"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، نواكشوط، 2017، ص 136.**

- أدّت بشاعة المجازر إلى اقتناع الشعب الجزائري بأن الاستعمار لا يفهم لغة الحوار، وأن ما أُخذ بالقوة لا يُسترجع إلا بالقوة، مما جعل هذه المجازر منعطفًا حاسمًا في مسار الحركة الوطنية وبداية العدّ التنازلي لاندلاع الثورة المسلحة في 1 نوفمبر 1954م[1]

المبحث الثاني: إعادة تأسيس الحركة الوطنية وبروز رؤى وقضايا سياسية جديدة

أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية واقعًا سياسيًا جديدًا في الجزائر، تميز بإعادة تنظيم الحركة الوطنية وظهور اتجاهات سياسية مختلفة حول كيفية تحقيق الاستقلال. فبعد أحداث 8 ماي 1945، أعادت القوى الوطنية تشكيل صفوفها وتكييف أساليب نضالها مع الظروف الجديدة.

وفي هذا الإطار، ظهرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كوريث لحزب الشعب الجزائري، بينما تأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس، وواصلت جمعية العلماء نشاطها الإصلاحي، في حين عرف الحزب الشيوعي بعض المراجعات السياسية. وقد تميزت المرحلة بتباين الرؤى بين من تمسك بالعمل السياسي القانوني، ومن اقتنع بضرورة تبني أساليب نضالية أكثر حسمًا.

I. تطور حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

اعتقل مصالي الحاج سنة 1937م، وهي السنة نفسها التي حل فيها "نجم شمال إفريقيا "(26 يناير) من قبل حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وأيضًا السنة التي تم فيها تأسيس حزب الشعب الجزائري (11مارس) ، أما دواعي الاعتقال، فتلخصها منشورات حزب الشعب، على غرار منشور فيدرالية الجزائر (العاصمة)، حيث ورد فيه:« متابعة ملف أعداء فرنسا، من قبل رجال القانون«، وهم بطبيعة الحال المناضلون الوطنيون، لأنهم متهمون بالفاشستية، وبصالتهم مع موسوليني وهتلر» [2]

وقد رد مصالي الحاج على تلك التهم من خلال تصريح أدلى به أمام المحكمة بتاريخ 2 نوفمبر 1937، حيث أبرز مطالب حزب الشعب الجزائري ممثلة في تأسيس برلمان جزائري، كما نفى أن يكون حزبه حليف الفاشستية، وذكر

[1] نورة بومعراف، محمد علي الأمين حمداني، "موقف الحلفاء من بيان فيفري 1943م وردود الفعل الوطنية"، مرجع سابق، ص 784

[2] A.N.O.M, Série : 3 CAB 45, rapport du commissaire central de la ville de Mostaganem au sous-préfet, Mostaganem, le 17 mars 1938. 3 CAB 45.

أن وفدًا وطنياً احتج أمام عصبة الأمم في جنيف ضد الهجوم الإيطالي على إثيوبيا، وأنه شخصيًا عضو في لجنة أمستردام بليل ضد الحرب والفاشستية[1]

- **حركة انتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D)**

تأسست حركة انتصار الحريات الديمقراطية عقب صدور العفو الشامل، حيث وجد أنصار حزب الشعب أنفسهم، بعد أحداث 8 ماي 1945، أمام خيارين: إما مواصلة النشاط السري الذي تمرّسوا عليه لسنوات، أو الانتقال إلى العمل العلني أسوة ببقية الأحزاب التي استفادت من الغطاء القانوني للتحرك بحرية أوسع. وبعد تردد ونقاش، استقر الرأي على إعادة تنظيم الحزب تحت تسمية جديدة هي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"[2]

وعقب الإفراج عن مصالي الحاج في 11 أوت 1946، عاد إلى الجزائر يوم 13 من الشهر نفسه، واستقر ببوزريعة قرب العاصمة[3]. وهناك، وبمشاركة عدد من رفاقه أمثال الأمين دباغين، حسين الأحول، أحمد مزغنة، ومحمد خيضر، أُعلن رسميًا في أكتوبر 1946 عن تأسيس الحركة. وقد تبنّى الحزب برنامجًا سياسيًا يقوم على المطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية جزائ مؤتمر فيفري 1947رية ذات سيادة على أساس الاقتراع العام دون تمييز، كما دعا إلى جلاء القوات الفرنسية، واسترجاع الأراضي المصادرة، وتعريب التعليم، وإعادة المساجد إلى دورها الديني الطبيعي[4]

وقررت الحركة خوض انتخابات 17 نوفمبر 1946 لاختبار إمكانية تحقيق الاستقلال عبر صناديق الاقتراع، رافضةً في الوقت ذاته دعوة الحزب الشيوعي الجزائري لتشكيل جبهة موحدة تضم الشيوعيين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء وحركة الانتصار[5]. أما فرحات عباس فقد آثر عدم المشاركة، تجنبًا للاصطدام بمصالي الحاج، ومنحًا

[1] Mohamed Guenaneche, Mahfoud Kaddache, Le parti du peuple algérien 1937-1939 (Documents et Témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien), O.P.U, Alger, 1993, pp. 32-34.

[2] جوان غليسي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للنشر والترجمة، القاهرة، 1971، ص81.

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 237

[4] Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, t.2, S.N.E.D, Alger, 1980, p.730.

[5] جوان غليسي، ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص83.

الفرصة للحركة[1]، وربما أيضًا لاقتناعه المسبق بإمكانية إخفاقها انتخابيًا، بما يُبقي له الساحة السياسية مفتوحة، وهو ما يعكس طبيعة التنافس الحزبي آنذاك[2]

وكما كان متوقعًا، لجأت الإدارة الاستعمارية إلى أساليب التزوير، فتم رفض ترشيح مصالي الحاج، كما أُلغيت لوائح الحركة في وهران وسطيف[3] وأسفرت النتائج عن فوز محدود، حيث لم تحصل الحركة سوى على عدد ضئيل من المقاعد، ونجح من مرشحيها: الأمين دباغين، دردور جمال، بوقدوم مسعود عن قسنطينة، وأحمد مزغنة ومحمد خيضر عن الجزائر العاصمة، بينما ذهبت أغلب المقاعد للمستقلين المدعومين من الإدارة، إضافة إلى مقعدين للشيوعيين[4]

وفي 15 فيفري 1947 عقد الحزب اجتماعًا بالعاصمة، خرج بعدة قرارات أهمها: مواصلة النشاط السري، وتكثيف العمل العلني عبر الحركة، وإنشاء تنظيم عسكري سري عُرف لاحقًا باسم "المنظمة الخاصة"[5]. وخلال الانتخابات البلدية لسنة 1947، حقق الحزب نتائج معتبرة بفوزه في 110 بلدية تقريبًا، باستثناء المدن التي مُنع فيها من تقديم مرشحين بفعل تدخل الإدارة الاستعمارية[6]

وفي 27 سبتمبر 1947 صادق البرلمان الفرنسي على ما سُمّي بدستور الجزائر[7]، غير أن الأحزاب الجزائرية رفضته باعتباره إصلاحًا شكليًا لم يلبِّ تطلعات حتى التيار المعتدل بزعامة فرحات عباس[8]. وبموجب هذا الدستور أُعلن عن انتخابات أفريل 1948 لتشكيل المجلس الجزائري. وقد قررت الحركة المشاركة، غير أن الحاكم العام مارسيل نايجلن، المعروف بكثرة التزوير، أقدم على اعتقال 33 مرشحًا من أصل 54 قبل الاقتراع. ويذكر يحي بوعزيز أنه عايش أجواء تلك الانتخابات وشاهد ملاحقة الشرطة الفرنسية لمرشحي الحركة في عنابة[9]

---

[1] Benyoucef Ben Khedda, Les origines du 01/11/1954, Éditions Dahleb, Alger, 1989, pp.114-113.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار – حرب الجزائر وثورتها، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، بدون تاريخ، ص158.

[3] المصدر نفسه، ص158.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص131.

[5] Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, 1985, p.221.

[6] فرحات عباس، ليل الاستعمار – حرب الجزائر وثورتها، مرجع سابق، ص272-271.

[7] M'hamed Yousfi, L'Algérie en marche, t.1, E.N.L, Alger, 1985, p.66

[8] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص133.

[9] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص237-225.

II. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

اضطلعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بدور وطني بارز منذ تأسيسها سنة 1931، إذ لم يقتصر نشاطها على المجالين الديني والتربوي فحسب، بل امتد ليشمل حضورًا سياسيًا واضحًا في إطار الدفاع عن مقومات الشخصية الجزائرية. غير أن أحداث 8 ماي 1945 وما رافقها من قمع شديد طالت آثاره قيادات الجمعية، أثرت بعمق في توجهها اللاحق، فاختارت قدرًا من التحفظ في التعاطي المباشر مع القضايا السياسية، وأضحت تمارس تأثيرها من وراء الستار، مركزةً على العمل الإصلاحي والتعليمي[1]

وفي هذا السياق، رفعت الجمعية مذكرة إلى السلطات الفرنسية بتاريخ 14 أوت 1946، تضمنت جملة من المطالب التي رأت فيها مدخلًا أساسيا لإصلاح الأوضاع الدينية والاجتماعية، وتركزت هذه المطالب خاصة في:

- ضمان حرية التعليم في المدارس الحرة والمساجد.
- فصل الدين عن الدولة، مع إعادة الأوقاف إلى المساجد.
- إصلاح القضاء الإسلامي وتمكينه من أداء وظيفته بصورة فعالة[2]

وانطلاقًا من هذه الرؤية، أولت الجمعية عناية خاصة ببناء قاعدة تعليمية واسعة، فعملت على إنشاء شبكة من المدارس الحرة في مختلف المدن والقرى، إلى جانب تشييد المساجد التي عرفت إقبالًا شعبيًا ملحوظًا، الأمر الذي عزز مكانتها داخل المجتمع الجزائري.

III. الحزب الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان

تأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمدينة سطيف في أفريل 1946 بقيادة فرحات عباس ومجموعة من رفاقه، وذلك في سياق التحولات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية[3]. ورغم أن برنامج الحزب لم يكن بعيدًا في جوهره عن المطالب التي تضمنها بيان الشعب الجزائري، إلا أنه لم يحظَ بالزخم الشعبي نفسه الذي حظيت به حركة أحباب البيان والحرية سابقًا.

---

[1] المرجع السابق، ص84.

[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص232.

[3] Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, pp.97-78.

وقد فسّر فرحات عباس أحداث 8 ماي 1945 على أنها مغامرة قامت بها عناصر من حزب الشعب، استغلتها الإدارة الاستعمارية ذريعة لحل حركة أحباب البيان والحرية، ومن ثمّ رأى ضرورة الفصل التنظيمي والسياسي بين تياره ومناضلي حزب الشعب، فاختار عدم مواصلة العمل الوطني في إطار تنظيمي مشترك[1]

وفي الفاتح من ماي 1946 وجّه فرحات عباس نداءه الشهير المعنون بـ: «أمام جريمة الاستعمار وخيانة الإدارة، نداء إلى الشباب الجزائري الفرنسي والمسلم»[2]عرض فيه معالم سياسته الجديدة، معبرًا عن تأثره العميق بأحداث 8 ماي 1945. وقد أكد في هذا النداء تمسكه بفكرة التعاون الفرنسي الإسلامي في إطار ديمقراطي، معتبرًا أن الاتحاد في ظل الديمقراطية والإخاء في ظل العدالة يشكلان جوهر مشروعه السياسي. كما أوضح رفضه لكل من الإدماج والانفصال، داعيًا إلى بناء شعب جزائري فتِيّ يتولى تثقيف نفسه سياسيًا واجتماعيًا في ظل ديمقراطية مستلهمة من النموذج الفرنسي، وهو ما يعكس استمرار إيمانه بالتعاون مع فرنسا ولكن في صيغة متجددة ومغايرة لسياسة الإدماج السابقة[3]

وفي هذا الإطار، قرر الحزب المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية يوم 2 جوان 1946، حيث حقق نتائج معتبرة بحصوله على 11 مقعدًا من أصل 13 مقعدًا مخصصًا للجزائريين .غير أن بعض مرشحي الحزب، مثل محمد بن سالم من الأغواط وأحمد بومنجل (محام بالجزائر العاصمة)، لم يتمكنوا من الفوز بسبب عمليات التزوير التي نُسبت إلى الحاكم العام آنذاك "بيريلي"، حسب تصريح فرحات عباس[4].

وقد لقيت هذه النتائج صدى شعبيًا واسعًا في الجزائر، ما دفع فرحات عباس ورفاقه إلى تكثيف انتقاداتهم لسياسة الإدماج وأنصارها، مؤكدين على خصوصية الشخصية الجزائرية وأصالتها الوطنية[5].

IV. الحزب الشيوعي الجزائري

شهد الحزب الشيوعي الجزائري نشاطًا مكثفًا في أعقاب أحداث 8 ماي 1945، مستفيدًا من الإفراج عن مناضليه الذين كانوا قد أطلق سراحهم منذ سنة 1943، ليعودوا إلى الساحة السياسية بقوة. وقد تزامن ذلك مع صعود

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار – حرب الجزائر وثورتها، مرجع سابق، ص217.

[2] Mahfoud Kaddache, op. cit., p.756.

[3] Ibid., p.756.

[4] Mohamed Teguia, op. cit., p.118.

[5] Ageron, op. cit., p.95.

نفوذ الشيوعيين في فرنسا، حيث لعبوا دورًا بارزًا في دعم المقاومة ضد الاحتلال النازي، وهو ما منحهم وزنًا سياسيًا معتبرًا داخل الأوساط الفرنسية[1]

أما في الجزائر، فقد اتخذ الحزب موقفًا مغايرًا تجاه القوى الوطنية، إذ وجّه اتهامات إلى مصالي الحاج وفرحات عباس وغيرهما، محمّلًا إياهم مسؤولية ما وقع في أحداث 8 ماي 1945، وواصفًا إياهم بالعملاء لألمانيا[2]. كما واصل الحزب في تلك المرحلة تأييد سياسة الإدماج، حتى بعد تلك الأحداث الدامية[3]

غير أن الانتخابات التي جرت بين سنتي 1946 و1947 كشفت محدودية القاعدة الشعبية لخطاب الإدماج، وأظهرت عزوف الجزائريين عن منح أصواتهم للتيارات المؤيدة لهذا التوجه، الأمر الذي شكّل خيبة أمل للشيوعيين. ونتيجة لذلك، بدأ الحزب في أواخر سنة 1947 بمراجعة بعض مواقفه السياسية، متأثرًا بالسياق العام، فقام بإدخال تعديلات على برنامجه، معلنًا تأييده لفكرة قيام جمهورية جزائرية، وهو ما ساعده على استقطاب عدد معتبر من المنخرطين[4]

ومع ذلك، ظلّ كثير من الوطنيين الجزائريين، وفي مقدمتهم مصالي الحاج وفرحات عباس، ينظرون بعين الريبة إلى ما اعتبروه تقلبات في مواقف الحزب الشيوعي وسياسته الانتهازية[5]. غير أن الظرف السياسي فرض أحيانًا نوعًا من التقارب التكتيكي؛ إذ لم يتردد كل من مصالي الحاج وفرحات عباس في التحالف معه لفترة محدودة عندما تعرضوا لإجراءات قمعية، وذلك تغليبًا لمصلحة القضية الوطنية[6].

المبحث الثالث: نمو وتطور الوعي السياسي اتجاه العمل الثوري المسلح

شكّلت مجازر 8 ماي 1945 منعطفًا حاسمًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ أدت إلى فقدان الثقة في الوعود الفرنسية وأظهرت محدودية العمل السياسي السلمي. وقد ساهم استمرار القمع والتزوير الانتخابي في تنامي القناعة بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح، خاصة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

---

[1] - Mahfoud Kaddache, op. cit., p.784.

[2] جوان غليسي، ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص 85

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص233

[4] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص258.

[5] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 277

[6] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 231

وفي هذا السياق، برزت الدعوة إلى الإعداد للعمل الثوري من خلال مؤتمر فيفري 1947 وإنشاء المنظمة الخاصة، باعتبارها نواة للعمل المسلح ضد الاستعمار. ويتناول هذا المبحث تطور الوعي السياسي وانتقال الحركة الوطنية من المطالبة بالإصلاح إلى تبني الثورة المسلحة كخيار للتحرير.

I. أحداث 8 ماي 1945 وأزمة الثقة بين الأحزاب الوطنية والإدارة الاستعمارية .

شهدت الجزائر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية محطة مفصلية في تاريخها الحديث، تجلّت في مجازر الثامن من ماي 1945 التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الشهداء. وقد مثّلت هذه الأحداث منعطفًا حاسمًا في مسار الحركة الوطنية والمجتمع الجزائري على حدّ سواء، إذ أفرزت تحولات عميقة على الصعيد الداخلي، وأضفت ديناميكية جديدة على المشهد السياسي. كما أسهمت في تعميق وتطوير الوعي السياسي لدى مكوّنات الحركة الوطنية، الأمر الذي انعكس على أساليب نضالها التي شهدت تحولًا واضحًا مقارنةً بما كان سائدًا في المرحلة السابقة.

إن مجازر الثامن من ماي 1945 شكّلت ايضا منعطفًا حاسمًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ أسهمت في بلورة وعي جماعي على المستويين الشعبي والسياسي. فقد تبلورت لدى مكوّنات الحركة الوطنية، ولاسيما التيار الاستقلالي، قناعةٌ مفادها أن الاستعمار الفرنسي لا يمكن انتزاع أيّ مطلب منه عبر الوسائل السلمية أو العمل السياسي التقليدي. ومن ثمّ اتجه عدد من مناضلي هذا التيار إلى تبنّي موقف أكثر صرامة تجاه فرنسا، داعين إلى ضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال. وقد انعكس هذا التحول في الوعي السياسي لاحقًا على مسار العمل الثوري في الجزائر[1]

اقتنع عدد من مناضلي الحركة الوطنية، في أعقاب مجازر الثامن من ماي 1945، بحقيقة السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز والعنف، وترسّخت لديهم قناعة مفادها استحالة انتزاع أي مطلب وطني عبر الوسائل السلمية أو من خلال الكفاح السياسي التقليدي. كما كشفت تلك الأحداث عن حالة من الانسداد السياسي بين سلطات الاحتلال وغالبية ممثلي الاتجاهات الوطنية في الجزائر، وأدت في الوقت نفسه إلى اتساع الهوّة بين الأهالي والإدارة الاستعمارية التي ارتكبت تلك الجرائم الدموية. وبفقدان الثقة في نوايا المحتل، تيقّن الجزائريون أن الطرف الذي يمارس هذا القدر من العنف لا يستجيب لمنطق الحوار، وهو ما أضعف جدوى العمل السياسي القائم آنذاك. وإلى جانب

[1] **محمد بلعباسي، محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، مجلد 2، العدد 1، 01 مارس 2018، ص 251**

ذلك، أصيب بعض المتأثرين بالنموذج الحضاري الفرنسي بخيبة أمل عميقة، فراجعوا مواقفهم السابقة الداعية إلى الارتباط بفرنسا، واتجهوا إلى تبنّي مواقف أكثر تشددًا تجاهها[1]

وهكذا شكّلت مجازر ماي 1945 نقطة تحوّل أساسية، سواء في طبيعة العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين على المستويين الرسمي والشعبي، أم في العلاقات بين التشكيلات الوطنية ذاتها[2] فقد عجزت هذه التشكيلات عن الحفاظ على مكسب الوحدة الوطنية الذي تجسّد في إطار حركة أحباب البيان والحرية، وذلك نتيجة تباين المرجعيات الإيديولوجية واختلاف الخلفيات الفكرية والتنظيمية لمناضلي الحركة الوطنية، الأمر الذي انعكس على تباين مواقفهم من الاستعمار وأساليب مواجهته[3]

II. نشأة الاتجاه الثوري داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والدعوة إلى الكفاح المسلح.

نشأ الاتجاه الثوري داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أواخر الأربعينيات نتيجة قناعة عدد من مناضليها بأن العمل السياسي السلمي لم يعد مجديًا في ظل تعنّت الاستعمار الفرنسي وقمعه المتواصل للحركة الوطنية، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 وما تلاها من تضييق وملاحقات.

أ. مؤتمر فيفري 1947ومساهمته في تطور الاتجاه الثوري:

انعقد هذا المؤتمر سرا، يوم 15 و16 فيفري 1947، وقد جرت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عماري ببوزريعة، أما أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل مولود ملاين بحي الحامة ببلكور، كإجراء أمني يستهدف الحفاظ على سرية المؤتمر وحماية الحركة ومناضليها من أجهزة الاستخبارات الاستعمارية وأعوانها[4]

[1] محمد بلعباسي، محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 243

[2] عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص 263

[3] محمد بلعباسي، محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 243

[4] Benyoucef Benkhedda, Les origines du 1er novembre 1954, Éditions Dahlab, Alger, 1969, p. 127

ساد جو المؤتمر الجدل الحاد، إذ لم يكن المؤتمر مناسبة للمجاملات والعلاقات العامة ، بل لتشريح الواقع واستشراف المستقبل، حيث تم عرض تقريرين أساسيين: أحدهما أعدته اللجنة المركزية للحركة، والآخر أعدته جماعة القبائل تضمنا مسائل شائكة ومهددة لوجود الحركة ووحدة المناضلين ومستقبل الحركة الاستقلالي. [1]

شهد المؤتمر نقاشا هاما حول كيفية الوصول إلى الاستقلال، حيث تناقش الحاضرون حول أساليب الكفاح، والاختيار بين العودة إلى السرية أو مواصلة النشاط العلني، وذلك في ضوء التجربة المريرة التي تعرضت لها حركة الانتصار في الانتخابات. كما طُرحت مسألة العمل المسلح، وقدم بشأنها حسين آيت أحمد تقريرا دافع من خلاله عن ضرورة عودة الحركة إلى السرية والاستعداد للعمل المسلح، لأن الحرب مع فرنسا لا مفر منها.

وتصاعدت وتيرة النقاش حول العمل المسلح، حيث طالب البعض بالشروع فيه فورا. ورغم الاختلاف حول إعلان الثورة في تلك الظروف، فقد كان الجميع دون استثناء متفقا على ضرورة البدء في التحضير لها من خلال تكوين جهاز سري شبه عسكري، مما أكسب دعاة الثورية مصداقية حتى لدى خصومهم من الإصلاحيين، إذ لم يكن مأخذ الإصلاحيين إنكار العمل المسلح، وإنما اعتبار الظروف غير مواتية لإعلانه آنذاك[2]

ناقش المؤتمر واقع الحركة وأخذ رأي القيادة للتوصل إلى تحديد الاتجاه السياسي للحركة، والذي اتضحت ملامحه أثناء انعقاد المؤتمر[3] .

ب. مسألة العمل المسلح:

فتح المؤتمر نقاشا حول كيفية الوصول إلى الاستقلال، وخاصة أساليب الكفاح، وتقييم مشاركة الحركة في انتخابات 10 نوفمبر 1947، ومسألة العمل المسلح التي قدم بشأنها حسين آيت أحمد تقريرا دافع فيه عن ضرورة عودة الحركة إلى السرية والاستعداد للعمل المسلح لأن الحرب مع فرنسا لا مفر منها[4]

---

[1] Benyoucef Benkhedda, ibid., p.126 -127

[2] **جيلالي تكران، "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الإصلاحية والثورية: مؤتمر 1947 نموذجًا"، مجلة المفكر، المجلد 3، العدد 2، 29 ديسمبر 2019، ص 178**

[3] Ahmed Mahsa ،Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la Première Guerre mondiale à 1954, El Maarefa, Alger, 2007, p. 246.

[4] [4] عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، مرجع سابق، ص 15

وتصاعدت وتيرة النقاش حول العمل المسلح، ورغم الاختلاف حول توقيت إعلان الثورة، فقد اتفق الجميع على ضرورة التحضير لها من خلال تكوين جهاز سري شبه عسكري.

وأسفرت النقاشات عن ظهور تيارات داخل الحركة، كان أبرزها:[1]

- تيار أنصار العمل السري الداعم للثورية، الذي يرى ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطة الحركة، ويعتبر الانتخابات انحرافا عن مبادئها. وقد برزت قوة هذا التيار خلال التصويت على قضية المشاركة في الانتخابات، حيث حصل على أربع وعشرين صوتا من مجموع خمس وخمسين صوتا، وهو ما يدل على مدى قوة الاتجاه المعارض للنهج الإصلاحي داخل الحركة[2]

- تيار أنصار الثورية والعمل المسلح، ويتشكل معظمه من الجيل الجديد الذي لم ينغمس في العمل السياسي، ويرى ضرورة التعجيل بالعمل الثوري وتكوين منظمة عسكرية سرية حتى لا يؤخذ المناضلون على غرة كما حدث في الثامن ماي 1945. وقد يئس أنصار هذا التيار من الأساليب السياسية التقليدية، وأصبحوا لا يؤمنون إلا بالكفاح المسلح وسيلة لاسترجاع الحقوق والسيادة الوطنية[3]

ورغم حدة الصراع بين التيارات، فإن الجميع كان مقتنعا بأن الاستقلال لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق السلاح، غير أن الخلاف كان تقنيا وتكتيكيا حول توقيت إعلان الثورة، بين من يرى أن أوانها قد حان، ومن يرى أنها سابقة لأوانها. وهكذا بدأت ملامح الاتجاه الثوري تتبلور داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، من خلال الدعوة إلى السرية، وتنظيم العمل شبه العسكري، والتحضير للكفاح المسلح كخيار استراتيجي لتحرير الوطن[4]

III. انجازات المنظمة الخاصة السرية os ونكبة الاكتشاف

نشأت المنظمة الخاصة عقب المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي 15-16 فيفري 1947، حيث أُسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد لما كان يتمتع به من تجربة تنظيمية ونضالية. وقد حدد بلوزداد ثلاثة محاور أساسية لعملها: تمثل الأول في التكوين السياسي القائم على ترسيخ الروح الإسلامية وتعزيز الوعي التاريخي الوطني،

[1] **مؤتمر جيلالي تكران، "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الإصلاحية والثورية: 1947 نموذجًا"، مرجع سابق، ص 179**

[2] **عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 364.**

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر، الجزائر، 2005، ص 13

[4] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص 180

من خلال دروس نظرية وتطبيقية تُغذي فكرة الكفاح المسلح وتضبط السلوك الأخلاقي للمناضلين. أما المحور الثاني فكان التكوين العسكري، وشمل التدريب على استعمال الأسلحة، وحرب العصابات، وفنون القتال، وجمع السلاح وإنشاء وحدات خاصة للمهام الصعبة. في حين تمثل المحور الثالث في الهيكلة التنظيمية، إذ اعتمدت المنظمة مبدأ انتقاء أفضل المناضلين والفصل التام بينها وبين باقي هياكل الحزب حفاظًا على السرية. وقد شُكلت قيادة تنفيذية (أركان حرب) ضمت أبرز العناصر الثورية، مع تقسيم البلاد إلى عمالات ومناطق لضمان فعالية التنظيم وانتشاره، مما جعلها نواة العمل المسلح الذي مهد لثورة نوفمبر 1954.

أ. إنجازات المنظمة الخاصة:

من أهم أهداف وإنجازات المنظمة الخاصة تجسيد التطور النوعي من الناحية النظرية، وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية، وقد أثمرت جهود الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية. وحددت أهداف هذه المنظمة في مجال التسلح بشكل واضح، والعمل من أجل توفير السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح[1]

- إنشاء مخازن للأسلحة الخفيفة والذخيرة في مختلف المناطق.
- ومن بين الأعمال الأخرى التي قامت بها المنظمة الخاصة من أجل توفير الإمكانيات والأموال الكافية لنشاطاتها،القيام بمهاجمة البريد المركزي بمدينة وهران سنة 1948م، حيث استولوا على حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون فرنك، وبذلك سلّطت السلطات الاستعمارية الفرنسية أشد أنواع التعذيب على أعضاء الحزب[2]

[1] عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية وثائقية، ط1، 2016، ص. 35.

[2] **سلوى الهلالي، "المناضلة نسمة هلال، الكاتبة الشخصية لعبان رمضان من حزب الشعب إلى الثورة التحريرية 1947–1962م"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة لمين دباغين سطيف 2، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 70.**

- العملية التي حاول فيها مناضلوها تفجير تمثال الأمير عبد القادر بالعاصمة، الذي أقامه الحاكم العام نيجالان ذرًّا للرماد في العيون لإخفاء السياسة الاستعمارية، إلا أن هذه العملية فشلت لأن المواد المستعملة كانت في وضع رديء[1]

ب. اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950

بعد رفض القيادة السياسية لحركة الانتصار الاقتراحين المقدمين من قبل المنظمة الخاصة سنة 1949، والمتمثلين في إعلان الثورة أو حل التنظيم، بدأ القلق يتسرب إلى نفوس مناضليها، وعمّ الارتباك، وأصبحت المحافظة على انفصال الأفواج تصعب شيئاً فشيئاً، كما لم يعد الإبقاء على تجنيد المناضلين أمراً ممكناً ما لم تُحدَّد مهمة واضحة أو نشاط فعلي للتنظيم[2]. ومن ثمّ بدأت قيادة المنظمة تتخوف من إمكانية اكتشاف أمرها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية، خاصة وأن الشرطة كانت تتدخل عقب كل عملية ينفذها عناصرها، وأصبحت تشك في وجود تنظيم سري نشط[3].

وقد أشعرت قيادة المنظمة القيادة السياسية للحزب بالخطر الذي أصبحت تحس به جراء التماطل وعدم الوضوح[4]. وذكر محمد بوضياف أن هذه المسألة كانت تشغل باله كثيراً، وأنه نقل انشغاله إلى إدارة الحزب حول ما يجب فعله في حالة إلقاء القبض على عناصر التنظيم المسلح، وهل اتخذت الاحتياطات اللازمة في مثل هذه الحالة، لكنه لم يتلق أي جواب[5].

فاجأ اكتشاف المنظمة الخاصة الجميع، وذلك في 18مارس 1950 من طرف الشرطة الاستعمارية، رغم الطابع السري الذي كانت تتسم به المنظمة، والإجراءات الصارمة التي اعتمدت في تكوينها وحمايتها على مستوى القيادة. فقد كانت العلاقة بين المكتب السياسي للحركة وقيادة المنظمة محدودة جدًا، حيث كانت عملية التواصل بينهما تتم عبر

---

[1] **سلوى الهلالي، "المناضلة نسمة هلال، الكاتبة الشخصية لعبان رمضان من حزب الشعب إلى الثورة التحريرية 1947–1962م"، مرجع سابق، ص. 70.**

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة ضمن م.و.د.ب.ح وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص76_77

[3] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ترجمة العربي كيوية، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2010، ص 18- 20

[4] Ahmed Mahsas pp275-276.:

[5] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 20

شخصين فقط، هما حسين لحول الأمين العام للحزب، وحسين آيت أحمد رئيس المنظمة.رأما بقية أعضاء القيادة الآخرين فلم يكونوا على اطلاع بما يجري داخل المنظمة الخاصة، الأمر الذي جعل نشاطها يتم في نطاق شديد السرية[1]

تعددت روايات في شان اكتشاف المنظمة الخاصة لكن الرواية التي اسالت الحبر هي حادث تبسة، حيث أجمع معظم من تناولوا الحادثة من مؤرخين جزائريين وأجانب على أن عملية الاكتشاف كان سببها المناضل عبد القادر خياري المدعو رحيم .وحتى الذين عايشوا تلك الحادثة أكدوا أن رحيم كان المتسبب في اكتشاف المنظمة الخاصة من خلال المعلومات التي صرّح بها للشرطة إثر عملية التأديب التي طالته من طرف قيادة المنظمة الخاصة[2]

وفي هذا السياق قام بن مهيدي بتشكيل فرقة يقودها ديدوش مراد، تتكون من بن زعيم محمد، وبن عودة مصطفى المدعو عمار، وعبد الباقي بخوش، وإبراهيم عجمي، وكانت مهمتها التخطيط لاختطاف خياري وتنفيذ العقوبة المستحقة عليه[3]

وعليه تُعد قضية اكتشاف المنظمة الخاصة من أكثر المسائل غموضًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ تضاربت بشأنها الآراء، وظهرت حولها عدة روايات تحاول تفسير ظروف هذا الاكتشاف وأسبابه.

[1] عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، مرجع سابق، ص 21

[2] رابح بلعيد، "التنظيم الخاص"، رسالة الأطلس، العدد 132، أفريل 1997، الجزائر، ص 11

[3] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، ط2، الجزائر، 2010، ص 29.

خلاصة الفصل التمهيدي

يتضح من خلال هذا الفصل أنّ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكّلت منعطفًا مهمًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تنامي الوعي الوطني وتطور أساليب النضال. فقد كشفت الحرب ضعف فرنسا وتناقض مبادئها مع سياستها الاستعمارية، كما عززت التحولات الدولية آمال الجزائريين في الاستقلال.

وفي الداخل، ساهمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، إلى جانب القمع الاستعماري ومجازر 8 ماي 1945، في انهيار الثقة بالحلول السلمية، مما دفع الحركة الوطنية إلى إعادة تنظيم صفوفها وظهور اتجاهات تدعو إلى الكفاح المسلح. وهكذا مهّدت هذه المرحلة سياسيًا وتنظيميًا ونفسيًا لاندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954.

الفصل الأول: أزمات حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وتبلور فكرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تمهيد:

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية خلال مطلع الخمسينيات مرحلة دقيقة اتسمت بتصاعد الأزمات الداخلية وتفاقم الصراعات التنظيمية داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الأمر الذي انعكس سلبًا على فعالية العمل السياسي التقليدي، وأفقده القدرة على تحقيق تطلعات الشعب الجزائري في التحرر والاستقلال. وفي ظل هذا الوضع المتأزم، برزت قناعة لدى فئة من المناضلين بضرورة تجاوز الخلافات الحزبية الضيقة والانتقال إلى أسلوب نضالي أكثر فعالية، يقوم على العمل الثوري المنظم.

ومن هذا المنطلق، ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل كإطار جديد سعى إلى إعادة توحيد الصف الوطني، وتوجيه الجهود نحو هدف مشترك يتمثل في تفجير الثورة المسلحة. ولم يكن هذا التحول وليد الصدفة، بل جاء نتيجة حتمية لفشل كل محاولات الإصلاح والتوفيق داخل الحزب، مما دفع بالتيار الثوري إلى فرض نفسه كبديل واقعي لإنقاذ الحركة الوطنية من حالة الجمود والانقسام.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتحليل ظروف تأسيسها وأهدافها، إضافة إلى إبراز نشاطها وبرنامجها السياسي والتنظيمي، وصولًا إلى دورها الحاسم في الانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح.

المبحث الأول: أزمة التنظيم السياسي للحركة وظهور فكرة العمل الثوري المباشر

عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنة 1953 أزمة تنظيمية حادة كشفت عن هشاشة بنيتها الداخلية، وعجزها عن استيعاب التناقضات القيادية التي برزت بين مختلف التيارات. وقد تجسدت هذه الأزمة في صراع حاد بين أنصار القيادة الفردية بقيادة مصالي الحاج، ودعاة القيادة الجماعية من أعضاء اللجنة المركزية، وهو ما أدى إلى انقسام الحزب وفقدانه لانسجامه التنظيمي والسياسي.

وقد ساهم هذا الوضع في إضعاف العمل السياسي، وإفشال مختلف محاولات الإصلاح والوساطة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي عمّق الأزمة وفتح المجال أمام بروز توجهات جديدة داخل الحركة الوطنية. هذه التوجهات لم تعد ترى في العمل السياسي التقليدي وسيلة كافية لتحقيق الاستقلال، بل بدأت تميل نحو تبني خيار العمل الثوري المباشر كبديل حتمي.

وعليه، يتناول هذا المبحث نتائج الأزمة داخل الحركة، ومحاولات إصلاح هياكل الحزب، مع إبراز أسباب فشلها، تمهيدًا لفهم الظروف التي أدت إلى بروز فكرة الكفاح المسلح.

I. نتائج الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

منذ سنة 1953 دخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أزمة حادة، كانت من أخطر الأزمات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية، حيث أدّت إلى انقسام الحزب إلى تيارين رئيسيين متعارضين في الرؤى والتنظيم:[1]

- **تيار المصاليين** :ويضم أنصار مصالي الحاج، الذين تمسّكوا بفكرة القيادة الفردية، وأكدوا على ضرورة بقاء الزعامة في يد مصالي الحاج دون منازع، رافضين أي محاولة لمشاركته في اتخاذ القرار أو تقليص صلاحياته
- **تيار المركزيين** : ويتكوّن أساسًا من أعضاء اللجنة المركزية، ومعظمهم من فئة الشباب المناضل، الذين دعوا إلى ضرورة اعتماد مبدأ القيادة الجماعية داخل الحزب، ورفضوا احتكار السلطة من طرف شخص واحد، معتبرين ذلك شرطًا أساسيًا لضمان الديمقراطية الداخلية وتطوير العمل السياسي .

[1] قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1938–1954) (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص. 153.

وقد شكّل هذا الانقسام ضربة قوية لوحدة الحزب، حيث ازداد الوضع تعقيدًا بسبب تمسّك مصالي الحاج بموقفه، ومهاجمته لأغلبية أعضاء اللجنة المركزية، بل وقيام الطرفين بنقل هذا الخلاف إلى الرأي العام، الأمر الذي عمّق الأزمة وأفقد الحزب تماسكه[1]

وفي ظل فشل محاولات التوفيق، أقدم كل طرف على عقد مؤتمر خاص به، تأكيدًا للانفصال النهائي بينهما؛ إذ عقد المصاليون مؤتمرهم في مدينة "هورنو (Hornu) "ببلجيكا ما بين 13 و15 يوليو 1954، والذي أسفر عن منح الثقة المطلقة لمصالي الحاج وتنصيبه رئيسًا مدى الحياة، مع اتخاذ قرار بحل اللجنة المركزية في المقابل، عقد المركزيون مؤتمرهم بحي بلكور بمدينة الجزائر ما بين 13 و16 أوت 1954، حيث تقرر خلاله إقصاء أنصار مصالي الحاج والتنديد بحركتهم واعتبارها انشقاقية، في محاولة لإعادة تنظيم الحزب وفق مبدأ القيادة الجماعية[2]

وهكذا، أدى هذا الصراع إلى تعميق الانقسام داخل الحركة الوطنية، وأضعف قدرتها على مواجهة الاستعمار، كما مهّد لظهور اتجاهات جديدة ستتجه لاحقًا نحو تبني العمل الثوري المسلح.

وقد نتج عن هذه الأزمة انقسام حاد داخل الحركة، وتشتّت الجهود النضالية، وإضعاف العمل السياسي التقليدي، مما مهّد لظهور توجهات جديدة أكثر ميلاً إلى العمل الثوري. كما يمكن إضافة بعض النتائج الثانوية التي لا تقلّ أهمية، من بينها:

- انتشار القطيعة النهائية بين المصاليين والمركزيين.
- احتدام النزاع بين المصاليين، دعاة المبادئ الثورية، وبين المركزيين، دعاة الواقعية.
- تشتّت الطاقات الثورية الكامنة، وهي الكنز الوطني الوحيد والثمين.
- تحطيم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد أن كانا الأداة المعوّل عليها للتحرر

الوطني، فلقد تأسسا بفضل الجهود الجبارة والتضحيات الجسام.

- تحقيق الاستعمار للهدف الذي كان يسعى إليه، وهو التفرقة، وهو الهدف الذي لم يستطع بلوغه بالعنف وشتى وسائل القمع.

[1] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص. 190.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1989–1830) ، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص. 476.

- تطوّر النزاع وتراجع الاهتمامات الثورية، فاسحًا المجال أمام أطماع المسؤولين المتشبثين بأمل الحصول على السلطة السياسية[1]

II. محاولات إصلاح هياكل الحزب والفشل في توحيد الصفوف

تعددت محاولات الوساطة لإنهاء الصراع بين المناضلين نتيجة السياسة الفرنسية التي شجعت الانقسامات وحاولت تحويلها إلى حرب أهلية لتعطيل الثورة[2] وقد فشل كل من بولحروف وبن مهل في توحيد الصفوف بين الجبهويين والمركزيين والميصاليين، رغم نجاحهما في الحفاظ على مقرين إداريين للحزب[3] كما باءت محاولة سعد دحلب في خريف 1953 بالفشل، نتيجة رفض ميصالي للحوار واعتباره اللجنة مجرد صندوق بريد.

وأشار مصالي الحاج إلى تعدد محاولات الجبهة للوساطة والالتحاق بالعمل المسلح، مع وجود دعوات متعددة من بن بلة لعقد اجتماعات تهدف إلى توحيد الحزب[4] في هذا السياق، تلقى محمد أمير مهمة الاتصال بمصالي من الملحق العسكري المصري ثروت عكاشة، لإقناعه بالانضمام إلى الثورة أو إرسال مناضليه إلى القاهرة (شهادة محمد أمير، جريدة العرب). وقد تمت زيارة جزيرة بليل في ماي 1956 من أجل هذه الوساطة، لكن محمد أمير كان متوقعًا فشلها بعد يوم واحد من النقاش مع مصالي[5]

ورغم ذلك، استمرّت المحاولات لفتح حوار بين الجبهة والمصاليين، حيث تشكّل في جويلية 1956 فريق يضم أمير وسعدون ومحفوظ وبلبقرة وقديفي بن علي، للتشاور مع المسؤول المصري في باريس السيد نشأت حول إصدار بيان كان من الممكن أن يقنع المصاليين بنسبة 15%، إلا أن بعض المسؤولين في فيدرالية الجبهة وحاشية مصالي لم يلتزموا

[1] **هني شبرة أحمد، "حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين الصراع السياسي والإيديولوجية الثورية 1945–1954م"، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 09، العدد 02، 2023، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، ص 72– 73**

[2] Abbas Farhat, L'indépendance confisquée, 1962-1978, Flammarion, 1984, P 30

[3] Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, préface de Charles-Roberts Agéron, Éditions Jeune Afrique, Paris, 1981, P 30

[4] Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, préface de Charles-Roberts Agéron, Éditions Jeune Afrique, Paris, 1981, P 111

[5] **برنو توفيق، "أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1953 وقضية الصراع"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 05، ديسمبر 2010، ص. 345**

بالوعود [1].كما تلقى مصالي اقتراحًا مباشرًا من الرئيس المصري جمال عبد الناصر لحضور اجتماع مع بن بلة يوم 12 أوت 1956 لمناقشة عدة نقاط، لكن هذه المحاولات لم تؤدِّ إلى نجاح المصالحة بسبب تأثير عوامل داخلية وخارجية[2]

اما فيما يخص فشل الوساطة يرى محمد أمير أن فشل يعود جزئيا إلى عدم كفاءته، إلا أنه كشف من خلال حواره مع مصالي الحاج عن تخوف هذا الأخير من عناصر جبهة التحرير الوطني، حيث وصفها بأنها "سلسلة عقارب"، في إشارة إلى انعدام الثقة، خاصة بعد حادثة مزغنة ونقض الاتفاق حول تفجير الثورة سنة 1955[3] في المقابل، يعتبر بعض الباحثين أن السلطات الاستعمارية كانت السبب الرئيسي في فشل المصالحة، إذ شجعت الاقتتال بين الجزائريين، بل واستفادت منه، حيث كان الجيش الفرنسي يرى في هذا الصراع فرصة لتحقيق النصر [4].كما ساهمت الإدارة الاستعمارية في تأجيج العنف، خاصة في فرنسا، من خلال التغاضي عن نشاط المصاليين واستهداف عناصر الجبهة، وهو ما أكده محمد أمير في شهادته (شهادة محمد أمير، جريدة العرب). كما برز دور المخابرات الفرنسية في تعميق الانقسام، من خلال التغلغل داخل صفوف الثورة وإنشاء تنظيمات موالية لها بهدف تفتيت صفوفها، إضافة إلى اطلاعها على مختلف محاولات الوساطة، ومنها مهمة محمد أمير التي أُخفيت في شكل زيارة عائلية. وقد أشارت جريدة فرنسية إلى وجود تقارب ومفاوضات بين الجبهة والحركة المصالية سنة 1956، مما يعكس جدية هذه المحاولات رغم فشلها[5]

ومن بين أسباب الفشل أيضا، لجوء الجبهة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في العنف، كما أشار أمحمد يزيد، إضافة إلى وجود نية لتصفية ميصالي أو إضعافه، وهو ما أكده بوضياف عند حديثه عن أهداف فدرالية فرنسا، التي تضمنت تصفيته وضم مناضليه إلى الجبهة. كما يشير محمد حربي إلى تخوف قيادة الجبهة من التحاق المصاليين بشكل جماعي، لما قد يشكله ذلك من ثقل داخلها، لذلك فضّلت البعض انضمامهم بشكل فردي وتدريجي [6].

---

[1] Mohamed Yousfi, P'Algérie en marche, le FLN sans frontières, tome II, ENAL, Alger, 1985, P 144 - Jacques Valette, La guerre d'Algérie des messalistes 1954-1962, Éditions L'Harmattan, Paris, 2001, p 302

[2] برنو توفيق، "أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1953 وقضية الصراع"، مرجع سابق، ص 346

[3] نفس المرجع، ص 246

[4] Abbas Farhat, L'indépendance confisquée, 1962-1978, Flammarion, 1984 P 144

[5] برنو توفيق، "أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1953 وقضية الصراع"، مرجع سابق، ص 347

[6] Jacques Valette, La guerre d'Algérie des messalistes 1954-1962, Éditions L'Harmattan, Paris, 2001, P 102

كما يظهر تناقض داخل قيادة الجبهة بين جناح الداخل والخارج، فبينما سعى وفد القاهرة إلى الحل السلمي، اتجهت قيادة الداخل بقيادة عبان رمضان إلى اعتماد العنف، ورفضت إدماج الميصاليين رغم اقتراحات مثل اقتراح الأمين دباغين. بل إن بعض الأوامر صدرت بتصفية الميصاليين جسديا ابتداء من سنة[1]

أما على الصعيد الخارجي، فقد لعبت مصر بقيادة جمال عبد الناصر دورا مهما، حيث دعمت الجبهة وسعت إلى احتواء الثورة عبر وفد القاهرة بقيادة أحمد بن بلة، وهو ما أثار رفض ميصالي الذي كان يعارض أي توجيه خارجي للثورة، معتبرا أن ذلك يدخل في إطار سياسات إقليمية تخدم المصالح المصرية، خاصة في سياق تأميم قناة السويس. كما تأثرت العلاقات بمواقف سياسية سابقة، مثل دعم ميصالي لمحمد نجيب وعلاقته بالإخوان المسلمين، مما زاد من توتر علاقته بالنظام المصري[2]

ومن جهة أخرى، ترى بعض الشهادات أن تعنت ميصالي الحاج وتمسكه بمواقفه كان من أبرز أسباب فشل المصالحة، نتيجة سوء تقديره للأوضاع منذ أزمة 1953، إضافة إلى عزلته بسبب الإقامة الجبرية وضعف اتصاله بمساعديه، وانقطاعه عن الجناح العسكري، فضلا عن تحالف بعض عناصره مع الفرنسيين[3]

وفي الأخير، يبقى فشل محاولات التقارب بين الجبهة والحركة الميصالية نتيجة تداخل عدة عوامل داخلية وخارجية، في مقدمتها دور المخابرات الفرنسية في تأجيج الصراع، إضافة إلى الانقسامات القيادية داخل الجبهة نفسها بعد بروز عبان رمضان وتفكك القيادة الأولى، مما زاد من تعقيد الوضع وأدى إلى استمرار النزاع

المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل

في ظل تفاقم الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانسداد آفاق الحلول السياسية، برزت الحاجة إلى إيجاد إطار جديد قادر على تجاوز حالة الانقسام وإعادة توجيه النضال الوطني نحو أهدافه الحقيقية. وفي هذا السياق، ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل كمبادرة ثورية تبنّاها عدد من المناضلين الذين رفضوا الانخراط في الصراع الحزبي، وسعوا إلى توحيد الصفوف وإحياء الروح الكفاحية داخل الحركة الوطنية.

[1] Mabrouk Bel-Houcine, Le courrier Alger-Le Caire, 1954-1956, et le congrès de la Soummam dans la révolution, Casbah Éditions, Alger, 2000, P 102

[2] برنو توفيق، "أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية 1953 وقضية الصراع"، مرجع سابق، ص 348

[3] المرجع نفسه،ص 349

وقد شكّل تأسيس هذه اللجنة نقطة تحول حاسمة في مسار النضال الوطني، إذ لم يقتصر دورها على محاولة الإصلاح السياسي، بل تعدّاه إلى الإعداد الفعلي للعمل المسلح، من خلال وضع برنامج سياسي وتنظيمي واضح المعالم، وتنشيط العمل الثوري ميدانيًا.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وأهدافها ونتائجها، إضافة إلى تحليل نشاطها وبرنامجها السياسي والتنظيمي، باعتبارها اللبنة الأساسية التي مهدت لاندلا ع الثورة التحريرية.

I. ظروف نشأة اللجنة الثورية وانعكاساتها

أولا: ظروف تأسيس اللجنة الثورية

تُعدّ البدايات الأولى لظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل نتيجة مباشرة لتفاقم الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث رفضت فئة من المناضلين الحريصين على وحدة الحزب الانخراط في ذلك الصراع الداخلي، الذي كان في جوهره صراعًا على الزعامة والمسؤولية، وممزوجًا بخلافات ذات طابع شخصي[1] وقد تجلّى هذا الوضع بشكل أوضح عندما طرح مصالي الحاج مشكلة الخلاف القائم بينه وبين غالبية أعضاء اللجنة المركزية على القاعدة النضالية في ديسمبر 1953، الأمر الذي أدى إلى انتشار هذا الخلاف على نطاق واسع خلال الفصل الأول من سنة 1954، وانحياز الأغلبية الساحقة إلى صفّه في الجزائر وفرنسا، بمن فيهم عناصر المنظمة الخاصة[2]

غير أنّ عناصر هذه الأخيرة لم تكن تقدّم نفس التحليل للأزمة الحزبية القائمة؛ إذ كانوا يتفقون على ضرورة تشكيل أداة عسكرية والدخول دون مماطلة في الكفاح المسلح، لكنهم اختلفوا في تحديد المسؤوليات عن الانقسامات والتناحر الذي كان يعيشه الحزب[3]. ففي الوقت الذي حمّل فيه ثوار منطقة القبائل المسؤولية الكاملة للجنة المركزية، وجّهت العناصر المتواجدة في فرنسا، وعلى رأسها محمد بوضياف، مسؤول التنظيم في اتحادية الحزب، ومساعده مراد ديدوش، الاتهام صراحة إلى مصالي الحاج. في المقابل، ظهر اتجاه ثالث، يتوزع بين جماعة القاهرة والعناصر الهاربة، يدعو

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، دار هومة، الجزائر، ط1، 2015، ص. 9.

[2] محمد حربي: الجزائر 1962-1954 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 89.

[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 62 .

إلى الحياد المطلق بين الطرفين المتصارعين. ومع ذلك، لم يمنع هذا الانقسام بوضياف ومجموعته من العمل على لمّ شتات العناصر المتشددة المعارضة لرئيس الحزب، تحت غطاء إصلاح ذات البين ورأب الصدع بين الطرفين المتنازعين[1]

وفي خضم هذه التطورات، جاء ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل كحصيلة حتمية لتطور طبيعة النضال الوطني، خاصة بعد انتفاضة الثامن من ماي، حيث بدأ التيار الثوري يفرض نفسه تدريجيًا على الساحة السياسية، متجاوزًا مختلف الاتجاهات التقليدية، ومدعومًا باحتضان الجماهير الشعبية له نتيجة تدهور أوضاعها، مما جعله يشكّل القوة الأكثر حيوية داخل الحركة الوطنية[2] وقد شكّل انتقال الأزمة من مستوى القيادة إلى القاعدة النضالية نقطة تحوّل حاسمة في مسار حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إذ ساهم في تسريع وتيرة الأحداث، ومهّد الطريق لميلاد حركة جديدة أعادت تجميع التيار الراديكالي من جديد.

أما من حيث التأسيس، فقد جاءت المبادرة من مجموعة من المناضلين الذين تبنّوا موقف الحياد الإيجابي[3]، من أبرزهم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديدوش مراد، محمد خيضر، وكريم بلقاسم،[4] حيث تم الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954،[5] خلال اجتماع انعقد بمدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 2 (الحاخام بلوخ سابقًا)[6] ومن المهم التأكيد أن هذه اللجنة لم تكن حزبًا سياسيًا ولا تنظيمًا تقليديًا، بل كانت إطارًا تنظيميًا مؤقتًا هدفه إعادة توحيد صفوف حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والسعي إلى تجاوز حالة الانقسام التي كانت تعصف به[7]

وقد مثّلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) قطيعة مع التوجهات الإيديولوجية السابقة، خاصة تلك المرتبطة بالوطنية التوافقية ذات الطابع المحافظ، حيث سعت إلى بلورة تصور ثوري جديد مستمد من تجربة المنظمة

[1] المصدر نفسه، ص 62.

[2] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية(1954–1958) ، غرطة، الجزائر، ص. 77.

[3] عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1939–1945) من عمالة وهران، دار الألمعية، الجزائر، ط1، 2011، ص. 361.

[4] بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، لبنان، ط1، 1984، ص. 17.

[5] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 9

[6] يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، ترجمة: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 335

[7] يحي بوعزيز، ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، الجزائر، ط1، 1980، ص. 111.

الخاصة، ومعبّر عن تطلعات الشعب الجزائري في التحرر. ولم تكن انعكاسًا لاتجاه سياسي معين، بل جسّدت تعبيرًا حقيقيًا عن الوطنية المتجذرة والمنسجمة مع تطلعات المجتمع ككل[1]

وضمّت اللجنة في تشكيلتها عددًا من القيادات التي تنتمي إلى اتجاهات مختلفة، حيث شملت: [2]

- فئة الحياديين: مثل محمد بوضياف (مسؤول فدرالية الحزب بفرنسا)، ومصطفى بن بولعيد (عضو اللجنة المركزية) .
- فئة المركزيين: مثل بشير دخلي (عضو اللجنة المركزية ومسؤول التنظيم)، ورمضان بوشبوبة (عضو اللجنة المركزية والمراقب لتنظيم الحزب) .

ويُلاحظ أن نشأة اللجنة الثورية تمت في سياق سياسي متوتر، تميز بوجود مناورات متعددة تعرقل المسار الثوري، كما حملت في طياتها بعض مطالب التيار المركزي، خاصة ما يتعلق بضرورة عقد مؤتمر لدراسة طبيعة الخلاف القائم داخل الحزب، وهو ما يُفسَّر بوجود ممثلين عن اللجنة المركزية ضمن تركيبة هذه اللجنة[3]

ثانيا: أهداف اللجنة والنتائج المترتبة عنها

تمثّل الهدف الأساسي من تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل(A.U.R.C) "، التي ظهرت في 23 مارس 1954، في السعي إلى إيجاد إطار تنظيمي قادر على الحفاظ على وحدة القاعدة النضالية، ومنعها من الانسياق وراء الصراعات الداخلية بين مختلف الأطراف، بما لا يزيد من حدة الأزمة داخل الحزب. وقد تأسس هذا التنظيم بمبادرة من بوضياف، وابن بولعيد، ودحلب، وبوشبوبة، بغرض ممارسة ضغط فعّال لفرض عقد مؤتمر وحدوي يُسهم في إنقاذ الحزب من خطر الانقسام[4]

ومنذ البداية، أعلن هذا التنظيم أن الهدف الرسمي والعلني من إنشائه يتمثل في رأب الصدع بين الأطراف المتنازعة، والحيلولة دون انجرار المناضلين وراء الخلافات التي برزت على السطح، وذلك لضمان التماسك الداخلي للحزب، وتزويده بقيادة ثورية قادرة على تحقيق الهدف الأسمى، والمتمثل في القضاء على الاستعمار الفرنسي[5]

---

[1] عبد المجيد عمران، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص. 42.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص. 335

[3] محمد حربي، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، ص 58

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة (شهادات)، ترجمة: موسى أشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص ص 63.

[5] شهادة محمد بوضياف، نقلاً عن: محمد عباس :ثوار... عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 19- 20
عيسى كشيدة، مهندسو الثورة (شهادات)، مصدر سابق، ص 64.

كما تؤكد وثيقة إعلان تأسيس اللجنة هذه الأهداف، حيث جاء فيها أن مجموعة من المسؤولين النزهاء، الذين لم ينخرطوا في النزاع القائم، اجتمعوا لدراسة الوضع وإيجاد حل دائم ومناسب، واتخذوا قرار العمل على إنقاذ تنظيم الحزب من الدمار، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: حماية وحدة الحزب، والدعوة إلى عقد مؤتمر يمثل الحزب تمثيلاً حقيقياً، والعمل على جعل الحزب أداة ثورية فعالة، قادرة على التعجيل بالقضاء على الاستعمار الفرنسي، بالتنسيق مع حركات التحرر في المغرب وتونس[1]

وعليه، فإن الهدف الجوهري لتأسيس اللجنة تمثل في إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات داخل الحزب، وتوحيد الصفوف، وتوجيه النضال نحو غايته الحقيقية، وهي الثورة ضد الاستعمار من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، بعيدًا عن أي انحياز لطرف دون آخر، مع التساؤل حول مدى التزام اللجنة بهذه الأهداف وانعكاس ذلك على مستقبل الحزب[2]

غير أنّ هذه الأهداف الطموحة التي سعت اللجنة إلى تحقيقها سرعان ما اصطدمت بواقع سياسي معقد ومليء بالتجاذبات داخل الحزب، الأمر الذي حال دون تجسيدها ميدانيًا، وأفضى في النهاية إلى نتائج مغايرة لما كان مرجوًا. فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل تحقيق التوافق داخل الحزب وتوجيه النضال نحو الإعداد للكفاح المسلح،[3] فإنها فشلت في تحقيق هذا الهدف بسبب الانقسامات الداخلية والصراعات بين المصاليين والمركزيين، إضافة إلى فقدانها لصفة الحياد نتيجة اختراقها بعناصر من اللجنة المركزية، وهو ما استُغل للتشكيك في نواياها وإضعاف مصداقيتها[4]

كما ساهمت الخلافات حول التحالفات السياسية، وغياب الوسائل المادية والتنظيمية، في تعميق هذا الفشل، إلى جانب تصاعد العداء من طرف المصاليين الذين اعتبروا اللجنة أداة في يد خصومهم، مما أدى إلى تفاقم الصراع داخل الحركة الوطنية، وأمام انسداد آفاق التوفيق بعد محاولات دامت قرابة ثلاثة أشهر، خلص قادة اللجنة، وعلى

---

[1] انظر نص الوثيقة كاملاً في: رابح بلعيد :تاريخ الجزائر الحديث – اللجنة الثورية للوحدة والعمل(A.U.R.C) ،كتاب «رسالة الأطلس» المسلسل، الحلقة 54، أسبوعية رسالة الأطلس، العدد 147، باتنة، الجزائر، من 21 إلى 27 جويلية 1997، ص 11.

[2] **عبد المالك بوعريوة، "ال حدة والعمل ودورها في الأزمة الحزبية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (23 مارس 1954 – 01 نوفمبر 1954)"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، 2020، ص لجنة الثورية للو 63**

[3] بن خدة يوسف، جذور أول نوفمبر، الطبعة الثانية، دار الشاطبية، الجزائر، 1994، ص 244

[4] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 375

رأسهم بوضياف، إلى أن الحل الوحيد لإنقاذ الحركة يتمثل في التعجيل بتفجير الثورة المسلحة وفرضها كأمر واقع على جميع الأطراف المتنازعة[1]

II. نشاط اللجنة الثورية وبرنامجها السياسي

بعد تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لم يقتصر دورها على مجرد محاولة التوفيق بين مختلف التيارات داخل الحركة الوطنية، بل تعدّى ذلك إلى العمل على إعادة بعث المشروع التحرري في إطار أكثر تنظيمًا وفعالية، من خلال تبني نشاط ثوري واضح المعالم، وبرنامج سياسي وتنظيمي يهدف إلى توحيد الصفوف وتوجيه العمل النضالي نحو هدف الاستقلال.

فلقد قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بإصدار جريدة "**الوطني(Le Patriote)** "، حيث صدر أول عدد منها يوم تأسيس اللجنة، بينما صدر العدد السادس والأخير يوم 5 جويلية 1954[2] وتُعد هذه الجريدة صحيفة إعلامية ذات طابع سياسي، تبنّت مواقف جادة، وكان هدفها الأساسي توعية المناضلين وشرح خطورة الوضع القائم، كما كانت وسيلة لنشر آراء اللجنة الثورية. وقد استُخدمت أيضًا في انتقاد رئيس الحزب مصالي الحاج وبعض أعضاء اللجنة المركزية.

كانت اللجنة الثورية تميل إلى اللجنة المركزية، ولكن بشكل غير مباشر، نظرًا لكون هذه الأخيرة كانت تموّلها،[3] وهو ما دفع أنصار مصالي الحاج إلى اعتبار اللجنة الثورية من صنع اللجنة المركزية، خاصة وأن نصف أعضائها كانوا من المنتمين إليها. ويشير إلى ذلك محمد حربي بقوله إن اللجنة الثورية كانت مناورة من اللجنة المركزية،[4] كما يرى محمد بوضياف أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل كانت، في سياق الخلاف القائم آنذاك، أقرب إلى المركزيين. غير أن هذا التقارب كان بدافع أمرين أساسيين[5]:

---

[1] **شتواح، حكيمة .اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومساعي التوفيق بين المصاليين والمركزيين: قراءة في شهادات بعض الفاعلين التاريخيين .مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2023، ص 599.**

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر: المرجع السابق، ص 312.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون :الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (الفترة الثالثة 1947-1954)، ج 3، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص 520.

[4] محمد حربي :حياة تحدي وصمود (مذكرات سياسية 1945-1962)، ج 2، ترجمة: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 128.

[5] عباس محمد، نداء الحق، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2009، ص 56

- التمكن، بواسطتهم، من الاتصال بأكبر عدد ممكن من المناضلين السابقين في المنظمة الخاصة.
- استغلال اللجنة للحصول على المساعدات المادية والمالية من الأمانة العامة للحزب.

بدأت اللجنة الثورية نشاطها بمحاولة تحقيق أهدافها، فشرعت في تجنيد الشباب منذ شهر ماي 1954 عبر مختلف أنحاء الجزائر، وكلفت أحمد مهساس بنشر أفكارها وأهدافها في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا. كما قررت تفجير الثورة بالاعتماد على الوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، ففتحت باب الانضمام أمام جميع القوى الحية، وشرعت في تدريب المتطوعين على فنون الحرب[1]

ومن جهة أخرى، سعت اللجنة إلى تقريب وجهات النظر بين طرفي الحزب، أي المصاليين والمركزيين، وإنهاء الخلاف القائم بينهما، غير أن مصالي الحاج رفض ذلك. ويمكن تأكيد هذا الموقف من خلال اللقاء الذي جمع مصطفى بن بولعيد بمصالي، حيث قال له: "يا سيد مصالي، أنا جئت من عند جماعة يرجونك ألا تكسر قاعدة الحزب ووحدته، ونحن نضمن لك الكفاح المسلح"، فردّ مصالي قائلاً: "أنا أبدأ أولاً بتطهير الدار قبل الشروع في أي شيء آخر[2]."

ومن هنا تأكد لأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل استحالة توحيد صفوف الحزب c. R. u الحركة خاصة بعد ظهور خلافات مع المركزيين حيث كانوا يتهمون أنصارهم أنهم هم ويمكن التمييز بين مرحلتين في حياته اللجنة الثورية للوحدة والعمل:[3]

المرحلة الأولى : امتازت بالتفاهم والانسجام بين المؤسسين الأربعة حيث تم خلالها تقسيم العمل بينهم فكلف دخلي بالتنظيم ، ابن بولعيد بالتسليح ، بوضياف بالشؤون الخارجية وبوشوشية بالإعلام والرقابة.

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة الخلاف الذي بدأ عندما تفطن دخلي للنشاط الموازي الذي يقوم به بوضياف مع بقايا المخ ، فاعتبر ذلك ضربة للثقة بين الرجلين.

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر :حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1950) ، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، قسم التاريخ، 2008، ص 312.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 353 .

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية والصراع السياسي، دار النفائس، بيروت، (د.ت)، ص 57- 58

رأى بوضياف بعد هذا الخلاف ضرورة إيجاد صيغة أخرى للعمل ، بعد دخلي وبوشوشية عن اللجنة ، والانتقال لمرحلة أخرى متقدمة في عملية التحضير فاصل بعضهم لإطاراته للانتقال من فكرة عقد مؤتمر لإصلاح ذات البين إلى فكرة العمل المسلح[1]

ولقد تمحور برنامج اللجنة فيما يلي:[2]

1. وضع مسؤولية جميع القادة على بساط البحث، باعتبار أن المشكلة تقع على مستوى قمة الحركة، والعمل على إصلاح ذات البين .
2. العمل على توحيد صفوف الحركة، وذلك من خلال طرح أسباب الصراع وتوضيح الموقف للقاعدة، التي ينبغي إبعادها عن هذه الصراع

[1] **مجلة أول نوفمبر ثورة أول نوفمبر :الجزائر، منظمة المجاهدين، الذكرى الثلاثون لاستشهاد العربي بن مهيدي، العدد 82، د.س.ن.، ص** 11

[2] عمار عمورة :الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962م)، الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 384.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن مجرد خلاف تنظيمي عابر، بل مثّلت تحوّلًا عميقًا في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث كشفت عن محدودية العمل السياسي التقليدي وعجزه عن استيعاب التناقضات الداخلية، فضلًا عن فشله في تحقيق الهدف المركزي المتمثل في الاستقلال.

فقد أدّى الصراع الحاد بين تيار المصاليين وأنصار القيادة الفردية، وتيار المركزيين الداعين إلى القيادة الجماعية، إلى انقسام خطير داخل الحزب، انعكس في تفكك وحدته التنظيمية، وتشتّت جهوده النضالية، بل وساهم في إضعاف قدرته على مواجهة الاستعمار. كما زادت محاولات الإصلاح والوساطة، رغم تعددها، من تعقيد الوضع بسبب تداخل عوامل داخلية مرتبطة بالصراع على الزعامة، وأخرى خارجية تمثلت أساسًا في تدخل الإدارة الاستعمارية وسعيها إلى تعميق الانقسام.

وأمام انسداد الأفق السياسي، برز اتجاه جديد داخل صفوف المناضلين، خاصة من عناصر المنظمة الخاصة، يدعو إلى تجاوز الخلافات الحزبية وتبني العمل الثوري المسلح كخيار حتمي. وفي هذا السياق، جاءت اللجنة الثورية للوحدة والعمل كتعبير عملي عن هذا التحول، حيث سعت في بدايتها إلى إعادة توحيد الصفوف وإنقاذ الحزب من الانهيار، غير أن فشلها في تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة دفعها إلى تبني خيار أكثر جذرية، تمثل في الإعداد الفعلي للثورة.

وعليه، يمكن القول إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تكن مجرد محاولة إصلاحية، بل شكّلت مرحلة انتقالية حاسمة بين العمل السياسي والعمل الثوري، حيث أسهمت في إعادة تنظيم التيار الثوري، وتوجيهه نحو هدف واضح، وهو تفجير الثورة المسلحة. وبذلك، فإن الأزمات التي عرفتها الحركة الوطنية، بدل أن تؤدي إلى انهيارها، ساهمت بشكل غير مباشر في بلورة الوعي الثوري، وتهيئة الظروف لاندلا ع الثورة التحريرية.

الفصل الثاني: الاجتماعات السرية الأساسية والاستعداد والتحضير لانطلاق الثورة التحريرية

تمهيد:

يُعدّ الإعداد لاندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية من أهم المراحل التاريخية التي سبقت تفجير الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954، إذ لم يكن هذا الحدث وليد الصدفة أو ردّ فعل ظرفي، بل جاء نتيجة مسار طويل من العمل السياسي والتنظيمي الذي خاضته الحركة الوطنية بمختلف تياراتها. وقد أفرزت الأزمات الداخلية، خاصة تلك التي عصفت بحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قناعة راسخة لدى النخبة الثورية بضرورة تجاوز الخلافات والانقسام، والتوجه نحو خيار العمل المسلح كحل حتمي لتحقيق الاستقلال الوطني.

وفي هذا السياق، برز دور المناضلين المنتمين إلى المنظمة الخاصة، الذين حافظوا على استمرارية العمل الثوري رغم القمع الاستعماري، وأسهموا في بلورة مشروع الثورة من خلال سلسلة من اللقاءات والمشاورات السرية. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الاجتماعات السرية الأساسية التي شكّلت الإطار التنظيمي الأول لانطلاق الثورة، وكذا إبراز مختلف أشكال الاستعداد والتحضير التي مهدت لاندلاعها، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو التنظيمي.

المبحث الأول: الاجتماعات السرية الأساسية

شكّلت الاجتماعات السرية الأساسية خطوة محورية في مسار التحضير للثورة التحريرية، حيث وفّرت فضاءً لتبادل الآراء بين المناضلين وتحديد معالم العمل الثوري المرتقب. وقد ساهمت هذه اللقاءات في توحيد الرؤى، وحسم الخلافات، واتخاذ قرارات مصيرية، كان لها دور حاسم في الانتقال من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح. ومن أبرز هذه الاجتماعات، اجتماع الـ22، وتشكيل لجنة الخمسة والستة، إضافة إلى اللقاءات التحضيرية التي شملت مختلف مناطق الوطن.

I. اجتماع الـ22 وأهم قراراته في تحديد معالم الثورة.

اجتمع محمد بوضياف بكلٍّ من ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد لدراسة الوضع القائم، وقد خلص الثلاثة إلى ضرورة استدعاء الإطارات السابقة في "المنظمة الخاصة" من أجل تبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بتجاوز الأزمة المستجدة بصورة إيجابية. وفي هذا السياق يقول محمد بوضياف: *"كل المشاركين الآخرين كانوا قدماء المنظمة الخاصة، ورغم أنهم كانوا مطاردين من طرف الشرطة، فإن معظمهم واصلوا نشاطهم وحافظوا على الاتصالات مع المناضلين الموثوق بهم في الجهات التي كانوا يمارسون فيها مسؤولياتهم. إن الفكرة الشائعة التي مفادها أن الـ22 كانوا أفرادًا معزولين لا أساس لها من الصحة، صحيح أن اهتمامنا بالمشروع والعمل في كامل التراب الوطني دفعنا أحيانًا إلى الاستعانة بعناصر أقل تمثيلاً، غير أن ذلك لم يكن إلا من باب الاستثناء"[1]

وقد انعقد هذا الاجتماع، المعروف باجتماع الـ22،[2] في شهر جوان 1954 بحي المدينة، حيث تشكلت نواة طلائعية هدفها الشروع في الثورة المسلحة[3]. وقد تولى مصطفى بن بولعيد الدعوة إلى الاجتماع، بينما كُلّف ديدوش مراد بالتحضير اللوجستي، من استقبال وإيواء وتحديد مقر الاجتماع، في حين أعدّ محمد بوضياف التقرير العام[4]

أما من حيث التشكيلة الجغرافية، فقد توزعت على النحو الآتي:[5]

- من العاصمة: بوعجاج زبير، بلوزداد عثمان، مرزوقي محمد، ودرويش إلياس؛

---

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م،مرجع سابق، ص 46–47.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع السابق، ص 339.

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1930م حتى ثورة نوفمبر 1954م، ط1، دار البعث، قسنطينة (الجزائر)، 1985م، ص

[4] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م،مرجع سابق، ص 47.

[5] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 216.

- ومن البليدة: سويداني بوجمعة، وبوشعيب بلحاج؛
- ومن وهران: بوصوف عبد الحفيظ ورمضان بن عبد المالك؛
- ومن قسنطينة: مشاطي، حبّاشي عبد السلام، رشيد ملاح، وسعيد المدعو "الموطا"؛
- ومن سوق أهراس: باجي مختار؛
- ومن الشمال القسنطيني: زيغود يوسف، بن طوبال، وبن عودة؛
- ومن الجنوب القسنطيني: لعمود عبد القادر.

غير أن بعض الشخصيات رفضت الالتحاق بالاجتماع، حيث يقول بوضياف: "...وقد دعونا أشخاصًا آخرين، غير أنهم رفضوا الالتحاق بنا، منهم معيزة مسؤول سطيف، ولا سيما عبد الحميد مهري الذي كنا نعتبره مسانداً لنا، لكنه تخلى عنا في ذلك الوقت، إضافة إلى بعض عناصر منطقة القبائل[1]

انعقد الاجتماع تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد، وقدّم محمد بوضياف التقرير الذي تم إعداده خلال الاجتماعات التمهيدية، وكان يتناوب على تسيير الجلسات كل من العربي بن مهيدي وديدوش مراد من حين لآخر[2]

وقد تناول المجتمعون جملة من القضايا الأساسية، من أبرزها: عرض تاريخي للمنظمة الخاصة منذ تأسيسها إلى حلّها، وتداعيات القمع الاستعماري، والتنديد بموقف قيادة الحزب،[3] إلى جانب عرض الجهود التحضيرية التي قام بها قدماء المنظمة الخاصة، وتحليل أزمة الحزب المتمثلة في الصراع بين الخط الإصلاحي للقيادة والتوجه الثوري للقاعدة، وهي الأزمة التي أدت إلى انقسام الحزب وفقدانه لفعاليته[4]. كما تم توضيح موقفهم ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)من هذه الأزمة ومن المركزيين.

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م،مرجع سابق، ص 48

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947–1954م)، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008م، ص 522.

[3] **عبد السلام كمون، "اجتماع لجنة 22 (إشكالية التوقيت وعدد الحضور وهويتهم)"، مجلة الحقيقة، العدد 34، ص 86**

[4] محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع السابق، ص 45.

وفي هذا الإطار يقول بوضياف: "نظرًا لهذه الوضعية، ووجود حركات تحرر في تونس والمغرب، ماذا كان ينبغي أن نعمل؟ كان ختام هذا التقرير بهذه الكلمات: يجب علينا، نحن قدماء المنظمة الخاصة، أن نتشاور ونقرر مصير مستقبلنا"[1]

وخُصصت جلسة ما بعد الزوال لمناقشة التقرير، حيث دارت في جو أخوي، وبرز خلالها اتجاهان رئيسيان[2]: الأول يدعو إلى الإسراع في العمل المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الحركة الثورية من الأزمة[3]، أما الثاني فيرى ضرورة توفير الشروط التنظيمية الملائمة قبل الشروع في الثورة[4]. وفي هذا السياق يقول بوضياف: "الاتجاه الآخر، رغم أنه لم يطعن في ضرورة العمل المسلح، كان يرى أن أوان الشروع فيه لم يحن بعد، وكان تبادل الحجج حادًا جدًا..." وقد حُسم النقاش بعد تدخل سويداني بوجمعة[5] الذي ندد بالمترددين قائلاً: "نعم أو لا، هل نحن ثوريون؟ ماذا ننتظر إذًا للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا؟"[6]

وانتهى اجتماع الـ22 بالمصادقة على لائحة تضمنت إدانة انقسام الحزب والمسؤولين عنه، والتأكيد على عزم الإطارات على إنقاذ الحركة الثورية من الانهيار، مع تبني خيار الثورة المسلحة كحل وحيد لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر كما تقرر تعيين مسؤول وطني يتم اختياره بالاقتراع السري من بين المشاركين، ويشترط حصوله على أغلبية الثلثين[7]

وقد ترأس مصطفى بن بولعيد جلسة الانتخاب، وبعد جولتين من التصويت، تم اختيار محمد بوضياف مسؤولاً وطنيًا، حيث لم تتحقق الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى، لكنها تحققت في الثانية[8]. وفي اليوم الموالي، قام بوضياف بتشكيل هيئته القيادية التي ضمت: بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش مراد، وبيطاط[9]

---

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م،مرجع سابق، ص 49

[2] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830–1954م)، ترجمة محمد المعراجي، منشوراتANEP ، الجزائر، 2008م، ص ص 402.

[3] محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع السابق، ص 45.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع السابق، ص 402.

[5] عبد السلام كمون، اجتماع لجنة 22 (إشكالية التوقيت وعدد الحضور وهويتهم)''، المرجع السابق، ص 86

[6] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، مرجع سابق ص 49–50.

[7] محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص 46 .

[8] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، مرجع سابق ، ص 50 .

[9] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947–1954م)، مرجع سابق، ج3، ص 523–524.

II. تشكيل لجنة الخمسة والستة ودورها في التحضير العملي.

تشكلت اللجنة الخماسية من محمد بوضياف (المسؤول الوطني)، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، وديدوش مراد. وقد شرع أعضاؤها فورًا في تجسيد قرارات اجتماع الـ22، من خلال مباشرة التحضيرات العملية للكفاح المسلح، عبر توفير الوسائل والإمكانات الضرورية، إلى جانب العمل على إقناع المناضلين بضرورة الالتحاق بالعمل الثوري باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار[1]

وعُقد أول اجتماع للأمانة التنفيذية في منزل عيسى كشيدة بحي القصبة في العاصمة، حيث تمت دراسة اللائحة المصادق عليها خلال اجتماع 25 جوان 1954م[2]، وكان الهدف الأساسي من هذا اللقاء هو مناقشة قرارات اجتماع الـ22 وآليات تنفيذها عمليًا[2]

وقد خلص الاجتماع إلى جملة من القرارات أهمها:[3]

- جمع المناضلين القدامى للمنظمة العسكرية السرية وإعادة تنظيمهم في إطار جديد .
- إعادة بناء تربية عسكرية مستوحاة من تجربة المنظمة العسكرية السرية السابقة .
- تنظيم دورات تدريبية في صناعة المتفجرات والقنابل استعدادًا لاندلا ع الثورة .

وبعد سلسلة من اللقاءات، اجتمعت اللجنة الخماسية مجددًا في الجزائر العاصمة واتخذت قرارات مهمة، من أبرزها:[4]

- جمع مبلغ 1.4 مليون فرنك لتسديد صفقة أسلحة وعد بها الفاسي، وقد كُلّف بيطاط بنقل المبلغ إلى سويسرا .
- تكليف بن بولعيد بالتوجه إلى طرابلس للتباحث مع بن بلة حول مسألة التسلح .
- إرسال بوضياف وبن مهيدي إلى الريف الإسباني لإنشاء شبكة اتصال تمهيدًا لاستقبال الأسلحة وتهريبها نحو الداخل .

كما جرت عدة محاولات لإقناع قادة منطقة القبائل بالانضمام إلى الكفاح المسلح. وكان أول اجتماع بين بولعيد وبوضياف وكريم بلقاسم، بحضور عمر أو عمران، في مقهى العريش، إلا أنه لم يحقق نتائج إيجابية. ثم عُقد اجتماع ثانٍ

---

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر 1954م (معالمها الأساسية)، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012م، ص 136

[2] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، مرجع سابق ، ص 51 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ، ص 357.

[3] محمد بلعباسي، محمد شايب، مجازر 8 ماي 1945م وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير، العدد 5، 2018م، ص 23

[4] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956–1962م)، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 62

في القبة بمنزل المناضل نذير، لكنه فشل أيضًا، بينما انتهى الاجتماع الثالث في تيزي وزو إلى اتفاق مبدئي على مقاطعة المصاليين، غير أنهم لم يلتزموا به وأرسلوا ممثلًا عنهم للمشاركة في المؤتمر[1]

وأكد محمد بوضياف أهمية استقطاب منطقة القبائل ضمن مجموعة الـ22، لذلك قررت اللجنة الخماسية إعداد استبيان وعرضه على كريم بلقاسم لتمريره على كل من المصاليين والمركزيين، وجاءت أسئلته على النحو الآتي:

- هل أنتم مع الثورة؟ وما طبيعتها؟
- ما نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمونه في حال اندلاعها؟
- ما موقفكم إذا اندلعت الثورة خارج صفوفكم؟

وقد جاء رد المصاليين برفض المبادرة واعتبارها ديماغوجية وعملًا انقساميًا[2]، بينما رأى المركزيون أن الثورة ممكنة ولكن ليس في الوقت الحالي. وبناءً على ذلك، اقتنع كريم بلقاسم بصواب طرح الثوريين، وتخلى عن تحفظاته، ووافق على الانضمام إلى اللجنة الخماسية المنبثقة عن مجموعة الـ22، مع السماح لنائبه عمر أو عمران بالاطلاع على قرارات القيادة الثورية[3]

في شهر أوت 1954، تعزّزت اللجنة الخماسية المنبثقة عن اجتماع الـ22 بانضمام ممثل منطقة القبائل، كريم بلقاسم، رفقة نائبه عمر أو عمران. ويُذكر أن منطقة القبائل لم تكن ممثلة في اجتماع الـ22، نظرًا لارتباط أغلب مناضليها آنذاك بالتيار المصالي. غير أن الجهود المكثفة التي بذلها أعضاء اللجنة، خاصة محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، الهاشمي حمود، وديدوش مراد، أسفرت عن إقناع كريم بلقاسم بالانضمام إلى المجموعة، التي أصبحت تضم ستة أعضاء، وعُرفوا لاحقًا باسم **"مهندسي الثورة"**[4]

III. الاجتماعات التحضيرية للمناطق الخمس

في إطار التحضير الفعلي لتفجير الثورة المسلحة، وانكبّت لجنة الستة على التحضير النهائي للثورة، غير أنها واجهت إشكالية تتعلق بقيادة العمل الثوري، إذ طُرح التساؤل حول الشخصية التي يمكن أن تتولى قيادة الثورة. ونظرًا

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، مرجع سابق، ص 56–57 .

[2] **الديماغوجية**: هي كلمة يونانية الأصل تعني العمل من أجل الشعب، لكنها في الاستعمال الحديث تشير إلى الأساليب التي تُستخدم لخداع الجماهير، ظاهريًا باسم خدمة مصلحة الشعب، بينما تهدف في الواقع إلى تحقيق مكاسب سياسية أو الوصول إلى الحكم. يُنظر: ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2005م، ص 37.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ، ص 358- 359

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، مرجع سابق، ص 70–84.

لكون أعضاء اللجنة غير معروفين لدى عامة الشعب بسبب نشاطهم السري، اقترحت اللجنة عددًا من الشخصيات السياسية البارزة، من بينها مصالي الحاج، وعبد الحميد مهري، وأحمد أمين دباغين، والعربي دماغ العتروس، غير أن جميعهم رفضوا تحمل هذه المسؤولية بدرجات متفاوتة[1].

قررت اللجنة الستة مواصلة التحضيرات دون تراجع، واتخذت جملة من الإجراءات العملية، تمثلت في:

1. استئناف التدريبات العسكرية في المناطق النائية، من خلال تنظيم تربصات لصناعة القنابل التقليدية وصيانة الأسلحة القديمة.
2. جمع الأسلحة المتوفرة لدى السكان، والبحث عن مصادر جديدة للتسليح، خاصة عبر السوق السوداء خارج الوطن.
3. إعداد كتيبات خاصة بفنون القتال وحرب العصابات، مستلهمة من تجارب ثورية عالمية، لاسيما الثورة الفيتنامية.
4. تقسيم التراب الوطني إلى مناطق عسكرية وتعيين قادتها

- المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة): مصطفى بن بولعيد، بمساعدة بشير شيحاني، عباس لغرور، وعاجل عجول .
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): ديدوش مراد، بمساعدة زيغود يوسف، ولخضر بن طوبال .
- المنطقة الثالثة (القبائل): كريم بلقاسم، بمساعدة عمر أو عمران، صالح زعموم، ومحمدي سعيد .
- المنطقة الرابعة: رابح بيطاط، بمساعدة بوجمعة سويداني، أحمد بوشعيب، والزبير بوعجاج .
- المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي، بمساعدة رمضان بن عبد المالك، عبد الحفيظ بوصوف، والحاج بن علال[2]
- أما الصحراء، فقد بقيت في طور التنظيم، ملحقة بالمنطقة الأولى .

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 62–67.

[2] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، مرجع سابق، ص 115–116.

- كما تم تعيين محمد بوضياف منسقًا وطنيًا عامًا بين الداخل والخارج، واعتُبرت المجموعة المتواجدة بالقاهرة ممثلًا خارجيًا للثورة، وتضم أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد، حيث كُلفت بالبحث عن مصادر التسليح والتعريف بالقضية الجزائرية على الصعيدين الدولي والإقليمي[1]

وشملت الإجراءات كذلك استخراج الأسلحة المخزنة في المخابئ السرية، والتي كانت قد جمعتها عناصر المنظمة الخاصة سابقًا، ثم توزيعها على مختلف المناطق العسكرية بعد صيانتها

IV. الاجتماعات الجهوية في (الأوراس، الشمال القسنطيني، العاصمة، القبائل، الغرب).

تندرج الاجتماعات الجهوية ضمن أهم مراحل التحضير الفعلي لانطلاق الثورة التحريرية، حيث مثّلت إطارًا تنظيميًا لتجسيد قرارات القيادة الثورية على أرض الواقع. وقد شملت هذه الاجتماعات مختلف مناطق الوطن، مثل الأوراس، الشمال القسنطيني، العاصمة، القبائل، والغرب، وهدفت إلى تنسيق الجهود، وتعبئة المناضلين، وضبط الجوانب العسكرية والتنظيمية، بما يضمن انطلاقة محكمة وناجحة للعمل المسلح.

1. الاجتماعات الجهوية في الأوراس

شكّلت الاجتماعات الجهوية في منطقة الأوراس أحد أهم مظاهر التحضير القاعدي لاندلا ع الثورة، حيث سعى قادة المنطقة إلى توظيف وتنظيم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بما يضمن نجاح المشروع العسكري. وفي هذا الإطار، برزت المنطقة الأولى (الأوراس) بخصوصياتها الجغرافية والبشرية، إذ تمتد من جبال قسنطينة وسطيف شمالًا إلى أطراف الصحراء جنوبًا، ومن الحدود التونسية شرقًا إلى الحضنة غربًا، وهي مساحة واسعة قُسّمت إلى عدة نواحٍ، من بينها:[2] باتنة، أريس، شيليا، كيمل، بسكرة، واد سوف، بريكة، سطيف، عين التوتة، بوعرين، عين القصر، سدراتة وغيرها، حيث عُيّن على رأس كل ناحية مسؤول يساعده نائبان، أحدهما سياسي والآخر عسكري[3]

---

[1] جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 102–109.

[2] **قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلا ع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مجلة البحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 02، أفريل 2022، ص 833**

[3] معمر ناصري، إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي (الولاية الأولى نموذجًا 1956–1962)، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، 2020م، ص 47

وفي سياق الإعداد للثورة، أولى مصطفى بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى، أهمية كبيرة لهذه الرقعة، نظرًا لتوفرها النسبي على السلاح مقارنة ببقية المناطق، فعمل على تنظيم سلسلة من الاجتماعات التحضيرية لضبط العمل الثوري وتنسيقه[1]

1.1 اجتماع مارس 1954:

انعقد هذا الاجتماع بمدينة باتنة في منزل المناضل مسعود بلعقون، بدعوة من شيحاني بشير الذي راسل عاجل عجول للحضور. وشارك فيه عدد من مسؤولي المنطقة، منهم عباس لغرور (خنشلة)، غمراس الطاهر بن نويشي (فم الطوب)، محمد خنترة (بريكة)، إسماعيل بوكريشة (عين التوتة)، ويونس بوشكيوة (باتنة). وتم خلاله التطرق إلى الصراع القائم داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانعكاساته على العمل النضالي[2].

ويُذكر أن شيحاني بشير (مواليد 1929 بالخروب) كان مناضلًا بارزًا في الحركة الوطنية، كما يُعد عاجل عجول (مواليد 1923 بكيمل) من أبرز نشطائها، حيث ساهم في تهريب السلاح من تونس وتدرّج في المسؤوليات إلى أن أصبح من قيادات الثورة في الأوراس[3]

2.1 اجتماع 30 أفريل 1954:

انعقد هذا الاجتماع بمزرعة مصطفى بن بولعيد بتازولت، بحضور عاجل عجول، عباس لغرور، الطاهر نويشي، مسعود بلعقون، ثم التحق بهم كل من شيحاني بشير، بشير حاجي، ومحمد خنترة. وقد ناقش المجتمعون عدة قضايا، أبرزها ضرورة الإعداد النفسي للمناضلين، وتعزيز روح الانضباط والطاعة، والالتزام بالسرية التامة، إلى جانب توسيع دائرة المشاورات مع مختلف مسؤولي الأوراس[4]

كما تم التأكيد على أهمية استقطاب الدعم المادي، خاصة من العائلات الميسورة، حيث قدّم عاجل عجول نموذجًا عمليًا من خلال تبرعه بمبلغ 5000 فرنك لتجهيز المجاهدين، إضافة إلى مساهمات أخرى خُصصت لشراء السلاح

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م، ص 159.

[2] قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 834

[3] معمر ناصري، إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي (الولاية الأولى نموذجًا 1956–1962)، مرجع سابق، ص–48.

[4] قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 834

والمتفجرات، والتي تم تخزينها لدى محمد تغيزة بدوار زلاطو. وقد خلص الاجتماع إلى تبني موقف الحياد تجاه صراع المصاليين والمركزيين، مع التركيز على التحضير الفعلي للثورة[1]

3.1 اجتماع تازولت – جويلية 1954:

عُقد هذا الاجتماع أيضًا بمزرعة بن بولعيد بتازولت، بحضور شيحاني بشير وعباس لغرور ومعظم رؤساء الأقسام، باستثناء رئيس قسم عين البيضاء. وتم خلاله ضبط القوائم الاسمية للمناضلين، وإحصاء الأسلحة والذخيرة المتوفرة، مع التأكيد مجددًا على ضرورة الانضباط الصارم والالتزام بالسرية في التحضير للثورة[2]

وبذلك، يتضح أن هذه الاجتماعات الجهوية في الأوراس أسهمت بشكل فعال في تنظيم العمل الثوري على المستوى القاعدي، من خلال تعبئة الموارد البشرية، وتوفير الإمكانيات المادية، وترسيخ مبادئ الانضباط والسرية، وهو ما مهّد لانطلاق الثورة في ظروف أكثر جاهزية وتنظيمًا.

2. الاجتماعات الجهوية في الشمال القسنطيني

تُعد الاجتماعات الجهوية من أبرز مظاهر التحضير القاعدي لاندلا ع الثورة، حيث شكّلت فضاءً لتنسيق الجهود بين المناضلين وضبط الجوانب التنظيمية والعسكرية. ومن بين هذه اللقاءات الهامة، يبرز **اجتماع الخرايسية** الذي عُقد خلال شهر جويلية 1954، والذي مثّل محطة أساسية في مسار الإعداد للثورة.

1.2 اجتماع الخرايسية:

انعقد هذا الاجتماع في منزل المناضل بشير الجهيم، الواقع بالقرب من الوادي الفاصل بين بلديتي الخرايسية وبابا حسن، وقد تم اختيار هذا المكان لعدة اعتبارات، من بينها الدور النضالي الذي اضطلعت به عائلة الجهيم، وعلى رأسها بشير الجهيم، الذي كان على صلة بمجموعة الـ22 وشجعهم على عقد الاجتماع رغم المخاطر المحدقة بأسرته[3]

---

[1] قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلا ع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 834

[2] مرجع نفسه، ص 834

[3] أمحمد بوحمود، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية(1962–1956) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، تحت إشراف مسعودة يحياوي، السنة الجامعية 2004- 2005، ص 23

كما تميز موقع الاجتماع بخصائص جغرافية ملائمة للعمل السري، إذ يقع في منطقة تحيط بها غطاءات نباتية كثيفة، وتربط بين عدة مسالك تسهّل تنقل المناضلين القادمين من مختلف النواحي، كالحراش وبئر التوتة وبئر الخادم، إضافة إلى قربه من محطة بابا علي، مما جعله نقطة عبور استراتيجية للمجاهدين[1]

ومن جهة أخرى، فإن وقوع المنطقة وسط تجمعات المعمرين ساهم في تقليل الشبهات حول النشاط الثوري بها، فضلًا عن قربها من الجزائر العاصمة، الأمر الذي سهّل تنقل الإطارات دون لفت انتباه سلطات الاحتلال، كما جعلها قريبة من الأهداف الاستراتيجية المقررة لضربها مع بداية الثورة[2]

وقد ترأس هذا الاجتماع مصطفى بن بولعيد، بحضور عدد من القادة والمناضلين، من بينهم: ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، بوجمعة سويداني، الزبير بوعجاج، وغيرهم من العناصر الفاعلة في التحضير للثورة[3]

وخصص هذا اللقاء لدراسة الجوانب التقنية المرتبطة بالعمل المسلح، خاصة ما يتعلق بكيفية خوض حرب العصابات في ظل اختلال ميزان القوى، حيث تم التركيز على تكوين المناضلين في مجال صناعة المتفجرات والقنابل التقليدية، والتدرب على استعمال الأسلحة[4]. وفي هذا السياق، يؤكد أحد المشاركين أن الاجتماع خُصص لتكوين الإطارات في تقنيات إعداد المتفجرات التي استُخدمت لاحقًا ليلة أول نوفمبر في العاصمة ومناطق أخرى[5]

كما شكّل هذا الاجتماع امتدادًا لجهود مجموعة الـ22 التي عملت على التعجيل باندلاع الثورة، من خلال التنسيق بين الجوانب السياسية والعسكرية، وتوفير الإمكانيات المادية، خاصة الأسلحة والذخيرة. وقد ورد في أحد التقارير أن هذا الاجتماع دام نحو 36 ساعة تحت إشراف مصطفى بن بولعيد، وكان يهدف إلى التحضير الفعلي للثورة على المستويين السياسي والعسكري[6]

وبعد استكمال الجوانب المادية والتكوينية، انتقلت المجموعة الثورية إلى مرحلة تنظيمية أكثر دقة، حيث واصلت عقد اجتماعات أخرى في عدة مناطق بالعاصمة وضواحيها، مثل المرادية ورايس حميدو والصومعة. وقد خُصص كل اجتماع

[1] أمحمد بوحمود، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية(1962–1956) ،مرجع سابق ، ص 23

[2] حوار من طرف الباحث مع المجاهد عبد القادر الجهيم، وكذا مع المجاهدين عثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي خلال اليوم الدراسي بالخرايسية.

[3] أمحمد بوحمود، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية(1962–1956) ، مرجع سابق، ص 23– 24

[4] قنيش بن بلة، "قنابل الثورة صنعت بالخرايسية"، جريدة الشعب، العدد 12277، 2000/01/11، ص 15

[5] **علي العياشي وعبد القادر ماجن، "أول نوفمبر في الجزائر العاصمة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 87، نوفمبر 1987، ص 25.**

[6] المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي لولاية تيبازة، مجلس الولاية الرابعة التاريخية، ديسمبر 1998، ص 20.

لدراسة جانب محدد من التحضير، إذ كان اجتماع المرادية منطلقًا لتشكيل مجموعة الـ22، بينما ركز اجتماع الخرايسية على الجوانب التقنية والتنظيمية وفق برنامج مدروس[1]

3. الاجتماعات الجهوية في العاصمة

إن نجاح العناصر الثورية في عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية السرية في الجزائر العاصمة قبل اندلاع الثورة التحريرية، والمتمثلة في اجتماع لجنة الاثنين والعشرين واجتماع لجنة الستة، كان مؤشراً إيجابياً على أن هذه المنطقة تمتلك أرضية وقاعدة نضالية قوية للتيار الثوري[2]

أما من الناحية الجغرافية، فإن المتأمل في خريطة المنطقة الرابعة يلاحظ أبعاداً استراتيجية هامة، حيث تضم جبالاً وغابات وسهولاً، وتمتد على شريط ساحلي يصل إلى حوالي 300 كيلومتر[3]

وقد أُسندت قيادة هذه المنطقة إلى القائد رابح بيطاط، بمساعدة كل من سويداني بوجمعة، محمد بوشعيب، والزبير بوعجاج[4]

4. الاجتماعات الجهوية في القبائل

تُعدّ منطقة القبائل (المنطقة الثالثة) من أهم المناطق التي شهدت تحضيرات مكثفة لاندلاع الثورة، نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط المناطق التاريخية الخمس. فقد كانت تضم جبال جرجرة، وادي الصومام، جبال البابور، إضافة إلى أجزاء من الهضاب العليا، وهو ما منحها أهمية عسكرية وتنظيمية كبيرة[5] تولّى قيادة التحضيرات في هذه المنطقة كلّ من كريم بلقاسم ونائبه عمر أو عمران، حيث عملا على تجنيد حوالي 450 مجاهداً، تم تقسيمهم إلى فئتين:

---

[1] قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 839

[2] نفس المرجع، ص 839

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، تقديم سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 13.

[4] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الأبيار، الجزائر، ص 83.

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954–1962، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2004، ص 17

فئة الشباب غير المتزوجين لسهولة تحركهم وتفرغهم، وفئة المتزوجين الذين يمتلك أغلبهم خبرة عسكرية مكتسبة من الخدمة في الجيش الفرنسي[1]

وقد عرفت المنطقة عدة اجتماعات تحضيرية أشرف عليها عدد من القادة، منهم: كريم بلقاسم، عمر أو عمران، علي ملاح، الحاج العمارة، سي أمحانة، وأعمر آيت الشيخ، وذلك على النحو التالي:[2]

1.4 اجتماع بني ورتيلان:

عُقد هذا الاجتماع خلال شهر أوت 1954، بقيادة المناضل العربي أولبصير، وهدف أساساً إلى تحقيق التنسيق بين المناضلين وتوحيد الجهود في المنطقة.

2.4 اجتماع الزان الأصغر:

انعقد في أواخر شهر سبتمبر 1954 بمنطقة أكفادو، بقيادة أمحانة آيت مراقن، العضو السابق في المنظمة الخاصة. وقد خلص الاجتماع إلى مجموعة من القرارات المهمة، تمثلت في:

- العمل على الاتصال بالمناضلين في مختلف القرى .
- جمع السلاح وتخزين الذخيرة تحضيراً للعمل المسلح .
- توخي الحذر وتجنب أعين الاستعمار ومخابراته .

3.4 اجتماع ثاقزبورت:

عُقد هذا الاجتماع بدائرة مشدالة بتاريخ 3 أكتوبر 1954، تحت إشراف كريم بلقاسم ونائبه عمر أو عمران، وبحضور قادة الأفواج الذين كُلّفوا مباشرة بتفجير الثورة، حيث تم خلاله ضبط الترتيبات النهائية لانطلاق العمل المسلح[3]

[1] عائشة حسيني، اندلاع الثورة بالمنطقة الثالثة ومظاهر التأزم بينها وبين المناطق الثورية الأخرى، مداخلة في الملتقى الوطني الأول للتاريخ، جامعة البويرة، ص 18

[2] قزولة نور الدين، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 838

[3] عبد العزيز واعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تقديم عبد الحفيظ أمقران الحسني، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 18.

وتُظهر هذه الاجتماعات مدى التنظيم والدقة التي ميزت التحضيرات في منطقة القبائل، سواء من حيث تجنيد العناصر، أو التنسيق الميداني، أو توفير الإمكانيات المادية والعسكرية، وهو ما ساهم بشكل كبير في نجاح انطلاقة الثورة التحريرية.

5. الاجتماعات الجهوية في الغرب

عُرفت هذه المنطقة في البداية بالمنطقة الغربية، وتقع بين حدود المنطقة الرابعة عند تنس والونشريس، وتمتد عبر المناطق الساحلية إلى غاية مرسى بن مهيدي. وتتميز بمساحة شاسعة وتضاريس متنوعة، تضم جبال تارة، تلمسان، سعيدة، تسالة والورسنيس، الظهرة، بني شقران، إضافة إلى السهوب العليا وسلسلة المرتفعات الأطلسية الصحراوية (جبال القصور وجبال العمور)، وأخيرًا الصحراء[1]

وقد عُيّن العربي بن مهيدي مسؤولًا وقائدًا على المنطقة الخامسة (الغرب الوهراني)، بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف نائبًا له. وقد باشر بن مهيدي مهامه مع صيف 1954، حيث عمل على تنظيم العمل المسلح وتهيئة الظروف المناسبة لتفجير الثورة. وفي هذا الإطار، قام بتشكيل لجنة أطلق عليها اسم شبكة التعبئة والتوعية، ضمّت عددًا من المناضلين، من بينهم:[2]

- غالي الجيلالي (حلاق بوهران) رئيسًا،
- بن عبو محمد (بائع خضر) نائبًا للرئيس،
- الحبيب خلول بومدين وعدّاد محمد كأمناء للمال،
- محمد مهامان ككاتب (سكرتير) .

وقد أُسندت إلى هذه اللجنة مهام جمع الأموال، وإحصاء المتعاطفين مع الثورة، إضافة إلى تحديد الملاجئ والمخابئ التي يمكن استغلالها في العمل الثوري

[1] Guy Pervillé, Atlas de la guerre d'Algérie: de la conquête à l'indépendance, éditions Autrement, collection Atlas/Mémoire, Paris, France, novembre 2011, p. 24.

[2] Fabienne Mercier-Bernadette, "La Toussaint Rouge: que savaient les pouvoirs publics?", Guerre d'Algérie Magazine, n° 6, novembre 2002, p. 46.

خلاصة:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الثورة التحريرية لم تكن عملاً عفويًا، بل جاءت نتيجة تخطيط محكم وتنظيم دقيق قادته نخبة من المناضلين الذين أدركوا حتمية الكفاح المسلح. فقد مثّلت الاجتماعات السرية، وعلى رأسها اجتماع الـ22، نقطة تحول حاسمة في مسار الحركة الوطنية، حيث تم خلالها تبني خيار الثورة بشكل نهائي وتشكيل قيادة موحدة للإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

كما لعبت لجنة الخمسة والستة دورًا بارزًا في ترجمة القرارات إلى إجراءات عملية، من خلال توفير الإمكانيات المادية، وتنظيم العمل العسكري، وتوسيع قاعدة الدعم الشعبي. إضافة إلى ذلك، ساهمت الاجتماعات الجهوية في مختلف المناطق في تعبئة المناضلين، وضبط الخطط الميدانية، وتنسيق الجهود بين مختلف القيادات.

وعليه، فإن نجاح اندلا ع الثورة في أول نوفمبر 1954 يعود بالأساس إلى هذه الجهود التحضيرية المكثفة، التي أظهرت مستوى عاليًا من الوعي والتنظيم والانضباط، وأسست لانطلاقة قوية وممنهجة للكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.

الفصل الثالث: اجتماعات الحسم

ورد الفعل الاستعماري على انطلاق الثورة

تمهيد:

يُعدّ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 نتيجة حتمية لمسار طويل من التراكمات السياسية والاجتماعية، التي كشفت محدودية العمل السياسي السلمي وعجزه عن تحقيق تطلعات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. وفي هذا السياق، شكّلت اجتماعات أكتوبر 1954، المعروفة بـ"اجتماعات الحسم"، نقطة التحوّل الحاسمة التي انتقلت فيها الحركة الوطنية من مرحلة التردّد والانقسام إلى مرحلة الفعل الثوري المنظّم. فقد تم خلالها ضبط الإطار التنظيمي والعسكري، وتحديد القيادات، وتوزيع المهام، إلى جانب اتخاذ القرار التاريخي بتفجير الثورة.

ولم يكن هذا التحوّل بمعزل عن الظروف المحيطة، سواء الداخلية المتمثلة في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أو الخارجية المرتبطة بتصاعد حركات التحرر في العالم، مما جعل خيار الكفاح المسلح يفرض نفسه كحلّ وحيد لاسترجاع السيادة الوطنية. وبناءً على ذلك، جاءت انطلاقة الثورة محكمة التخطيط، دقيقة التنفيذ، وشاملة لمختلف مناطق الوطن، بما يعكس وعيًا استراتيجيًا عميقًا لدى قادتها.

غير أن هذا الحدث المفصلي لم يمرّ دون ردّ فعل من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، التي سارعت إلى تبنّي سياسات قمعية وإجراءات عسكرية وأمنية مكثفة، مرفوقة بحملة إعلامية واسعة هدفت إلى تشويه الثورة والتقليل من شأنها. كما تباينت المواقف داخل الأوساط السياسية والإعلامية، سواء الفرنسية أو الجزائرية، بين مؤيد ومعارض، مما أضفى على المرحلة طابعًا معقدًا ومتشابكًا.

وعليه، يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مرحلتين أساسيتين: مرحلة الإعداد والحسم التي سبقت اندلاع الثورة، من خلال استعراض اجتماعات أكتوبر 1954 وقراراتها المصيرية، ثم مرحلة الانطلاقة الفعلية وما رافقها من ردود فعل استعمارية سياسية وعسكرية وإعلامية، إلى جانب مواقف مختلف القوى الفاعلة من هذا الحدث التاريخي.

المبحث الأول: اجتماعات الحسم أكتوبر 1954

يُعدّ شهر أكتوبر من سنة 1954 محطة مفصلية في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، حيث شهد سلسلة من الاجتماعات الحاسمة التي مهّدت للانتقال من مرحلة التفكير والتنظيم إلى مرحلة الفعل الثوري المسلح. فقد جاءت هذه الاجتماعات في سياق داخلي وخارجي معقّد، تميّز بتصاعد الوعي الوطني، وتزايد خيبة الأمل من العمل السياسي السلمي، إضافة إلى احتدام الخلافات داخل الحركة الوطنية، خاصة في إطار أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

I. توزيع المهام وتحديد القيادات الميدانية.

لم تقتصر اجتماعات أكتوبر 1954 على مناقشة فكرة اندلاع الثورة فحسب، بل تعدّت ذلك إلى وضع الأسس التنظيمية والعسكرية اللازمة لإنجاحها. فقد تم خلالها اتخاذ قرارات مصيرية تتعلّق بتوزيع المهام بين القادة، وتحديد القيادات الميدانية التي ستتولى الإشراف على مختلف المناطق، بما يضمن التنسيق المحكم والانضباط في تنفيذ العمليات الثورية.

وفي خضم هذه الظروف، برزت مجموعة من المناضلين الثوريين الذين آمنوا بحتمية الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، فعملوا على تكثيف اللقاءات السرية من أجل توحيد الرؤية، وضبط الخطط، وتحديد المسؤوليات. وقد تُوّجت هذه الجهود بعقد اجتماعات حاسمة خلال شهر أكتوبر، عُرفت بـ"اجتماعات الحسم"، التي شكّلت نقطة التحول الفعلية نحو تفجير الثورة ففي أكتوبر 1954، اجتمعت المجموعة المعروفة بـ"لجنة الستة"، بمنزل بوقشورة بحيّ رايس حميدو بالجزائر العاصمة، والتي ضمّت كلًّا من: ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ومحمد بوضياف. وقد أسفر هذا الاجتماع الحاسم عن اتخاذ جملة من القرارات المصيرية التي مهدت لانطلاق الثورة التحريرية[1]، ومن أبرزها[2]:

- تحديد موعد إعلان الثورة.
- الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.
- الإبقاء على تاريخ تفجير الثورة في سرية تامة.
- ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ المنظمة الخاصة التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية منذ سنة 1950.

وفي السياق نفسه، تمّت إعادة تسمية الحركة لتصبح "جبهة التحرير الوطني"، ومنها انبثقت تسمية "جيش التحرير الوطني"، وقد حملت هذه التسمية أبعادًا سياسية وتنظيمية مهمة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. كما عملت لجنة الستة على

[1] زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 11

[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1837 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 250

توسيع دائرة القيادة، من خلال الإصرار على إشراك الوفد الخارجي في التحضير للعمل الثوري. وفي هذا الإطار، تمكّن محمد بن بلة في أفريل 1954 من إقناع المقربين من جمال عبد الناصر بجدية التحضيرات الجارية في الجزائر، وهو ما أسفر عن الحصول على ضمانات واضحة لدعم الثورة المسلحة

كما جرت محاولات للبحث عن شخصية بارزة لتكون غطاءً سياسيًا للحركة الجديدة، حيث تمّ التواصل مع كلٍّ من الأمين دباغين ومصالي الحاج، غير أنّ هذه المساعي لم تسفر عن نتائج ملموسة. وفي المقابل، أقرّت اللجنة مبدأين أساسيين لتنظيم العمل الثوري، تمثّلا في:[1]

- أولوية الداخل، انطلاقًا من ضرورة إعطاء الأهمية للعمل الثوري داخل الوطن.
- اللامركزية، نظرًا لاتساع رقعة النشاط الثوري وغياب وسائل الاتصال الملائمة

وانطلاقًا من هذين المبدأين، تمّ تقسيم التراب الوطني إلى ست مناطق عسكرية، وفق التنظيم الآتي: [2]

- ✓ المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد، بمساعدة بشير شيحاني.
- ✓ المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): بقيادة ديدوش مراد، بمساعدة زيغود يوسف.
- ✓ المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم، بمساعدة عمر أوعمران.
- ✓ المنطقة الرابعة (الجزائر الوسطى): بقيادة رابح بيطاط، بمساعدة سويداني بوجمعة.
- ✓ المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي، بمساعدة عبد المالك رمضان.
- ✓ المنطقة السادسة (الصحراء): أُجّل تنظيمها إلى مرحلة لاحقة.

كما تمّ تكليف محمد بوضياف بمهمة المنسق الوطني بين الداخل والخارج، بالتنسيق مع البعثة المتواجدة في الخارج، وكان لكل قائد منطقة من المناطق الخمس ثلاثة نواب يساعدونه في أداء مهامه[3]

وبعد نقاشات معمّقة، تمّ وضع خطة شاملة للعمل الثوري، تقوم على ثلاث مراحل مترابطة تشمل الجانبين السياسي والعسكري، حيث تمثّلت فيما يلي:[4]

[1] ، محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954م-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.، ص 67- 68.

[2] الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2013م، ص 111-112.

[3] بوشيخ شيخ: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1954م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018م، ص 267- 268.

[4] الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، مرجع سابق، ص 112- 113

المرحلة الأولى في إنشاء هيكل تنظيمي عسكري وسياسي يهدف إلى التجهيز والتوسع، مع إلزام مختلف المناطق بإثبات وجودها عند اندلاع الثورة، بما يعكس شمولية الكفاح المسلح لكامل التراب الوطني، إلى جانب توعية الجماهير بطبيعة العمل الثوري لكسب تأييدها[1]

أما المرحلة الثانية، فتمثّلت في تصعيد العمل المسلح من خلال تكثيف العمليات العسكرية، عبر مجموعات أكثر تنظيمًا وتسليحًا، بهدف زعزعة الاستقرار العام وإرباك الإدارة الاستعمارية في مختلف أنحاء البلاد[2]

في حين خُصّصت **المرحلة الثالثة** لإنشاء مناطق محررة، يتم فيها تأسيس قواعد آمنة بعيدة عن سيطرة العدو، بما يسمح بإقامة إدارة ثورية تُجسّد نواة السلطة الوطنية المستقبلية، مع تحقيق التكامل بين العملين السياسي والعسكري[3]

كما ناقشت اللجنة مسألة التسليح، التي كانت من أبرز التحديات، حيث تقرّر أن تتولى كل منطقة تأمين الموارد المالية بوسائلها الخاصة، في حين كان المستودع الرئيسي للأسلحة متمركزًا بمنطقة الأوراس، ويضم نحو 300 قطعة سلاح تم اقتناؤها من ليبيا، وقد خُزّنت بداية بوادي سوف قبل تحويلها إلى الأوراس وإخفائها في براميل مملوءة بالزيت[4]

II. القرارات النهائية لاختيار يوم وساعة الانطلاق

أما بخصوص تحديد تاريخ اندلاع الثورة، فقد اقترح بعض القادة منتصف أكتوبر 1954، غير أن مدة التحضير بدت قصيرة جدًا، إذ لا تسمح من جهة بتحرير بيان أول نوفمبر وسحبه، كما لا تكفي من جهة أخرى لدراسة مخططات العمليات الهجومية الأولى، ثم طُرح اقتراح آخر يقضي بتحديد يوم 25 أكتوبر كتاريخ لانطلاق العمل المسلح، أي بتمديد فترة التحضير، غير أن ديدوش مراد اعترض على هذا التاريخ، باعتباره لا يمنح الحدث القوة التصورية اللازمة، إذ رأى ضرورة اختيار تاريخ يثير الانتباه ويفرض نفسه على الجميع، سواء كانوا مستعدين لاستقباله أم لا، مؤكدًا أن التاريخ الذي سيُحدَّد يجب أن يكون تاريخًا خالدًا[5]. وفي هذا الإطار، تم التأكيد على أهمية العامل النفسي، حيث اقتُرح اختيار الفاتح من نوفمبر 1954، لما يحمله من دلالات رمزية، كونه بداية شهر جديد من جهة، وتزامنه مع عيد جميع القديسين من جهة أخرى. وقد صادق الجميع على هذا

---

[1] **شهادة محمد بوضياف، مجلة أول نوفمبر، العدد 147، سنة 1995، ص 26.**

[2] يوسف مناصرية، "واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى (1954-1955): مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية"، ضمن: جمعية أول نوفمبر، مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999، ص 33-34.

[3] **شهادة محمد بوضياف، مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26. وانظر أيضًا: محمد حربي، جبهة التحرير: الأسطورة والواقع، مرجع السابق، ص 111.**

[4] **شهادة محمد بوضياف، مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26**

[5] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مطبوعة بيداغوجية في مقياس، موجهة لطلبة السنة الثالثة (السداسي السادس)، تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الجامعية: 2022–2023 (1444–1445هـ)، ص 16

التاريخ، وانتقلوا بعدها إلى تحديد ساعة الصفر، مع استبعاد فكرة الانطلاق نهارًا لسببين رئيسيين: ضعف عنصر المفاجأة، وارتفاع درجة المجازفة[1]

وفي هذا السياق، اقترح العربي بن مهيدي أن يتم الانطلاق ليلًا، مؤكدًا أنه ما دام الهدف هو خلق أثر نفسي قوي، فإن أنسب توقيت هو منتصف الليل من يوم الفاتح نوفمبر[2]

وهكذا تم اختيار الفاتح من نوفمبر 1954 موعدًا لانطلاق الشرارة الأولى للثورة التحريرية، لما يحمله من رمزية وتأثير في الوعي الجماعي، كما حُدّدت ساعة الصفر عند منتصف الليل لتعزيز البعد النفسي لهذا الحدث التاريخي. وقد ساعدت بعض الظروف الزمنية في إنجاح هذا الاختيار، إذ صادف يوم 31 أكتوبر يوم أحد (عطلة أسبوعية)، تلاه يوم أول نوفمبر الذي يوافق عيد جميع القديسين، وهو أيضًا يوم عطلة، مما أدى إلى انخفاض مستوى اليقظة لدى القوات الاستعمارية، فكانت الفرصة مواتية لإشعال الثورة ضد الاستعمار[3]

ومن جهة أخرى، راعى قادة الثورة البعد الرمزي والديني لهذا اليوم، إذ يوافق يوم الاثنين، وهو اليوم الذي وُلد فيه الرسول محمد ﷺ، أعظم قائد عرفته البشرية، والذي استلهموا من سيرته معاني الجهاد والتضحية في سبيل الله والوطن. أما اختيار شهر نوفمبر، فكان له بدوره أبعاد عملية، إذ يأتي في أواخر فصل الخريف، حيث يكون الفلاحون قد أتمّوا جمع وتخزين محاصيلهم الزراعية، مما يتيح للمجاهدين التزوّد بالمؤن والمواد التموينية. كما أن هذه الفترة تمثّل بداية فصل الشتاء، حيث تكثر الأمطار والثلوج، وهو ما يُصعّب من تحركات قوات الاستعمار، خاصة في ظل الطبيعة الجبلية الوعرة، ورداءة المسالك وغياب الطرق المعبّدة[4]

وفي نهاية أكتوبر، التحق القادة بمناطقهم، وتم الاتفاق على أن تكون الانطلاقة في الليلة الأولى من شهر نوفمبر.

المبحث الثاني: انطلاق الثورة ورد فعل الاستعمار الفرنسي

مثّل الفاتح من نوفمبر 1954 نقطة تحول في تاريخ الجزائر، حيث انتقل النضال من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح بعد تحضيرات دقيقة. وقد هدفت العمليات الأولى إلى إضعاف الاستعمار وإعلان بداية الثورة رغم محدودية الإمكانيات. في

[1] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 16

[2] يرويها المجاهدون، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 282–284.

[3] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 17

[4] نفس المرجع، ص 22

المقابل، ردّت فرنسا بسياسات قمعية ومحاولة التقليل من شأن الثورة، وساهمت وسائل إعلامها في تصويرها كأعمال معزولة، بينما اختلفت مواقف الأحزاب الجزائرية بين التأييد والتحفظ.

I. أحداث ليلة الفاتح نوفمبر1954 وأول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني

مع نهاية شهر أكتوبر 1954، كان القادة الستة قد تفرّقوا فعليًا، حيث توجّه كل واحد منهم إلى المنطقة التي كُلّف بقيادة العمليات العسكرية فيها. كما تم تحديد موعد للاجتماع مرة أخرى في القاهرة في يناير 1955، من أجل تقييم ومراجعة العمل الثوري.[1]

ويذكر محمد بوضياف، فيما يتعلق بالأسلحة والأموال، أنها كانت من آخر مهام لجنة الستة، حيث كُلّفت كل منطقة بالسعي للحصول على الأموال بوسائلها الخاصة. أما الأسلحة، فقد كان المستودع الرئيسي موجودًا في منطقة الأوراس، ويحتوي على حوالي 300 قطعة سلاح إيطالي تم شراؤها من ليبيا، وخُزّنت في البداية بوادي سوف، ثم نُقلت إلى الأوراس، حيث أُخفيت داخل براميل مملوءة بالزيت.[2]

كما قام القائد مصطفى بن بولعيد، في ليلتي 30 و31 أكتوبر 1954، بتوزيع الأسلحة على المجاهدين، وألقى عليهم كلمة توجيهية. وقد اتُّفق على أن تكون كلمة السر بينهم: "خالد – عقبة". كما اجتمع بقادة المجموعات، وقدم لهم خريطة تحدد مواقع العمليات ورموز الهجوم. وكان من بين قادة المجموعات :بشير شيحاني، عاجل عجول، عباس لغرور، مصطفى بوستة، مدور عزوي، والمسعود بمعقون[2]

ويذكر المناضل عيسى كشيدة في كتابه *مهندسو الثورة*، بخصوص توزيع بيان اول نوفمبر، ما يلي: ..."في صباح يوم السبت 30 أكتوبر 1954، قدم إلى محلي المناضل زبير بوعجاج، مسؤول فرقة الصاعقة في الجزائر العاصمة، وبينما كنت منشغلًا مع أحد الزبائن، ألقى التحية ودخل إلى غرفة تغيير الملابس، ثم خرج مسرعًا وغادر المحل. ويضيف: عندما أنهيت العمل مع الزبون، دخلت الغرفة فوجدت طردًا في أحد أركانها، فقمت بفتحه، فإذا به يحتوي على عدد كبير من نسخ بيان أول نوفمبر، مرفقًا برسالة موجزة تطلب مني ضرورة توزيعها يوم الفاتح من نوفمبر على أكبر عدد ممكن من الشخصيات الجزائرية والأوروبية، مع التأكيد على نشر خبر اندلاع الثورة في الأماكن العامة، كالأسواق والمقاهي."[3]

---

[1] أحمد مهساس، لمصدر السابق، اص 383؛ محمد عباس، نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية، لمرجع السابق، ص 68–69.

[2] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)، المرجع السابق، ص12

[3] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، مرجع سابق، ص 104.

كما تم طبع حوالي 1100 نسخة من بيان أول نوفمبر بتاريخ 31 أكتوبر 1954 في مطبعة تابعة للمركزيين، ووزعت بطرق متعددة، منها الإرسال عبر البريد إلى عدد من الشخصيات، وبذلك أُعلن رسميًا عن تأسيس جبهة التحرير الوطني[1]

وقد اندلعت الثورة في الجزائر بعد سلسلة من التحضيرات التي جرت في جو مشحون ومحفوف بالمخاطر، وفي سرية تامة، وبعزيمة وإيمان قويين بحتمية النصر. وقد حرص القائمون على الإعداد لها على أن يكون تفجير الثورة في الداخل متزامنًا مع الإعلان عنها في الخارج، حتى تأتي الانطلاقة قوية، دقيقة، ومنظمة منذ بدايتها[2]

قام أفراد جيش التحرير الوطني، ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، بتنفيذ عدة عمليات عسكرية وشبه عسكرية استهدفت المنشآت الفرنسية، حيث ركّز الثوار على تخريب البنى القاعدية، مثل محطات توليد الكهرباء، ومستودعات تخزين الحبوب، والجسور، والطرقات المهمة. كما قاموا بإتلاف العديد من أعمدة الهاتف والكهرباء، وقتل بعض أعوان الحرس البلدي وحراس الغابات. وكانت تعليمات جبهة التحرير الوطني واضحة وصارمة، تقضي بعدم الاعتداء على الأطفال والشيوخ والنساء والمدنيين المسالمين، وكان الهدف من هذه العمليات الأولى:[3]

- إحداث صدمة قوية لسلطات الاحتلال من خلال هجمات خاطفة وسريعة في مناطق متعددة من التراب الوطني
- تحطيم وتخريب البنية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر .
- إلحاق أكبر عدد ممكن من الخسائر بقوات الاحتلال، عبر مهاجمة الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة والحرس البلدي، والاستيلاء على الأسلحة والذخيرة .
- فك العزلة عن الجزائر ولفت انتباه الرأي العام العالمي

ورغم أن معظم أهداف العمليات الأولى كانت متواضعة وخسائرها محدودة، إلا أن تداعياتها كانت كبيرة ومذهلة، حيث أبرزت التقارير والخرائط التي نشرتها الصحف الفرنسية أهم المناطق التي اشتعلت فيها الثورة. وقد اعترفت الإدارة الاستعمارية بوقوع حوالي ثلاثين حادثًا في تلك الليلة، كان أخطرها في منطقتي الأوراس والقبائل[4]

---

[1] رفيق تمي، "محمد بوضياف ودوره النضالي في الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1956)"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021، ص 7.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (د.س)، ص 103–104.

[3] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مرجع سابق، ص ص 70–71.

[4] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ترجمة العربي بوينور، ص ص 09–13.

نماذج من أهم العمليات العسكرية الأولى:

- **المنطقة الأولى (الأوراس)** :شملت العمليات مدن باتنة، خنشلة، بريكة، آريس، فم الطوب وتكوت. فقد تمت تصفية قائد مفرزة خنشلة إثر اشتباك بين المجاهدين وقوات العدو[1]، كما هاجم فوج من جيش التحرير مركز الدرك الفرنسي في تكوت وأسروا ثمانية عناصر. وفي بسكرة، اشتبك المجاهدون مع جنود اللفيف الأجنبي، وقطعوا خطوط الهاتف، وهاجموا قطارًا محمّلًا بالسلع، كما نصبوا كمينًا لحافلة على الطريق الرابط بين آريس وبسكرة[2]
- **المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)** :شهدت عدة عمليات، منها مهاجمة الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة في الخروب وسمندو والميلية. كما قاد زيغود يوسف هجومًا في سكيكدة، حيث تم القضاء على عناصر من حراس الدرك، إضافة إلى تجريد الحرس البلدي وحراس الغابات من أسلحتهم[3]
- **المنطقة الثالثة (القبائل)** :هاجم الثوار مركز الدرك في العزازقة، وأحرقوا مستودعًا للفلين في تيزي وزو، كما قاموا بنسف الجسور وإتلاف أعمدة الهاتف في دلس، وقتل عدد من حراس الغابات، وقد قُدّرت خسائر العدو بحوالي 200 مليون فرنك فرنسي[4]
- **المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها)** :استُهدفت عدة منشآت، منها مراكز الغاز، ومستودعات الوقود، ومحطات الهاتف، ومخازن الفلين. كما تم نسف بعض الجسور وإتلاف ممتلكات المعمرين. وفي مدينة البليدة، فشل الهجوم الذي قاده رابح بيطاط، وأسفر عن سقوط جرحى في صفوف المجاهدين وقد عانت المنطقة من نقص في عدد المقاتلين، مما كاد يؤدي إلى توقف العمليات لولا دعم بعض الأفواج القادمة من منطقة القبائل بقيادة عمر أوعمران[5]
- **المنطقة الخامسة (وهران)** :هاجم الثوار ثكنة للمدفعية، كما استولى فوج من المجاهدين على كمية من الأسلحة في ضواحي المدينة. وفي 4 نوفمبر 1954، استشهد بن عبد المالك رمضان، وفي 8 نوفمبر 1954 تم اعتقال أحمد زبانة، الذي أُعدم لاحقًا بالمقصلة سنة 1956[6]

---

[1] محمد لحسن زغيدي، حسن بومالي، التحضيرات العملية، مرجع سابق، ص ص 48–60.

[2] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 23

[3] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص ص 118–121.

[4] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص ص 10–11.

[5] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 24

[6] **قسم التحرير، "الذكرى الخمسون لإعدام الشهيدين أحمد زبانة وعبد القادر فراج"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، جويلية 2006، ص ص 111–115.**

أما المناطق الجنوبية، فقد بقيت شبه هادئة وفقًا للخطة التي وضعها قادة الثورة، وذلك لتسهيل تمرير شحنات السلاح القادمة من الحدود الليبية والتونسية[1]، رغم تسجيل بعض الاشتباكات، منها معركة وادي سوف يوم 17 نوفمبر 1954 وقد بلغ عدد أفراد جيش التحرير الوطني ليلة اندلاع الثورة حوالي 1200 مجاهد، توزّعوا على المناطق الخمس، حيث تركز العدد الأكبر في الأوراس، بينما توزّع الباقي على باقي المناطق[2]

II. موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية العسكرية والمدنية من اندلاع الثورة

لم يكن موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية بعيدًا عن محاولات التبرير والتأويل السياسي للأحداث، حيث سعت إلى إرجاع اندلاع الثورة الجزائرية إلى عوامل خارجية، متهمةً أطرافًا إقليمية، وعلى رأسها مصر، بالوقوف وراءها. فقد صرّح الحاكم العام روجي ليونار عبر الإذاعة الجزائرية بتاريخ 05 نوفمبر 1954، بأن ما حدث يعكس نوايا مبيتة لزعزعة استقرار الجزائر، على غرار ما يجري في البلدان المجاورة، مستندًا في ذلك إلى الخطاب الحماسي الذي تبثه إذاعة صوت العرب من القاهرة، وربطه المباشر بمنفذي عمليات الفاتح من نوفمبر.

وفي السياق ذاته، دعا رئيس الحكومة الفرنسية بيار منديس فرانس، خلال تدخله أمام البرلمان بتاريخ 12 نوفمبر، الحكومة المصرية إلى الكف عن دعم الثورة الجزائرية، مؤكدًا في الوقت نفسه عزم حكومته على التعامل بحزم مع هذه الأحداث، حيث شدد على رفض أي شكل من أشكال التفاوض مع من وصفهم بالمتمردين، معتبرًا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي. وهو الموقف نفسه الذي تبناه وزير الداخلية فرانسوا ميتران، الذي أكد بدوره "فرنسية الجزائر" منذ أمد بعيد. وقد جاءت هذه التصريحات كرد مباشر على ما ورد في بيان أول نوفمبر من دعوة إلى فتح مفاوضات قائمة على مبدأ الاستقلال التام. وفي مقابل هذا الطرح الرسمي، تكشف وثائق الأرشيف الدبلوماسي المؤرخة في 15 نوفمبر 1954 عن مقاربة تحليلية مغايرة، حيث أرجعت أسباب اندلاع الثورة إلى الأوضاع الاجتماعية المتدهورة ومستوى المعيشة المتدني للجزائريين، وهو ما أفرز تفاوتًا طبقيًا حادًا عمّق الفجوة داخل المجتمع. كما أشارت هذه الوثائق إلى تحوّل الجزائر إلى ساحة صراع دولي، سواء من خلال الدعم المصري للنشطاء الجزائريين، أو عبر التأثيرات المرتبطة بالتيارات الشيوعية الداعمة لحركات التحرر، فضلًا عن ما اعتُبر آنذاك تصاعدًا للحركات الإسلامية في مناطق متعددة من العالم الإسلامي، وهو ما فُسّر كعامل إضافي في تأجيج الأوضاع.[3]

---

[1] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، مرجع سابق، ص ص 52–57.

[2] موسى لوصيف، تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، مرجع سابق، ص 24

[3] الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، العلبة 12، "الجزائر 1953–1959"، عنوان الوثيقة: "الرأي العام السويسري حول الاضطرابات في الجزائر"، صادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1954.

وعلى الصعيد الميداني، سارعت السلطات الاستعمارية إلى تعزيز وجودها العسكري، حيث ارتفع عدد القوات الفرنسية في الجزائر من نحو 56 ألف جندي سنة 1954 إلى ما يقارب 83 ألفًا في فيفري 1955. كما تم تعيين قيادات عسكرية مشهود لها بالصرامة والخبرة، على غرار الجنرال غاستون بارلائج الذي أوكلت إليه قيادة العمليات العسكرية والمدنية في منطقة الأوراس، إلى جانب العقيد ديكورنو الذي عُيّن قائدًا لناحية سمندو، نظرًا لتجربته السابقة في حرب الهند الصينية[1]

كما اعتمدت الإدارة الاستعمارية على تشكيل وحدات مسلحة من الجزائريين، خاصة في منطقة الأوراس، وتسليحهم للمشاركة في العمليات العسكرية، التي اتسمت بالشدة واتساع النطاق. وقد دفعت هذه الإجراءات بعض الصحف الفرنسية، لاسيما الصادرة بتاريخ 09 نوفمبر 1954، إلى الاعتقاد بأن الثورة قد أُخمدت في مهدها.

وإلى جانب المقاربة العسكرية، انتهجت السلطات الفرنسية سياسة قمعية واسعة، شملت اعتقال عدد من قيادات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، من بينهم عبد الرحمن كيوان، سعد دحلب، ومولاي مرباح .كما أصدر الحاكم العام في 12 نوفمبر قرارًا يجيز اللجوء إلى التسخير، إضافة إلى إلغاء حركة القطارات ليلًا، في إطار إجراءات أمنية مشددة. وقد شهدت الفترة الممتدة بين نوفمبر وديسمبر 1954 تصعيدًا ملحوظًا في عمليات القمع[2]، توّج بإعلان حالة الطوارئ بتاريخ 19 مارس 1955، والتي تضمنت إجراءات استثنائية، من بينها النفي، والإقامة الجبرية، وتفتيش المنازل ليلًا ونهارًا، وفرض الرقابة على الصحافة، وإحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني.

ومن جهة أخرى، اعتبر عدد من السياسيين الفرنسيين أن ما يجري في الجزائر ليس سوى امتداد لحركة تحرر أوسع في شمال إفريقيا. فقد صرّح السيناتور ميسكاتلي بأن الأحداث تعكس تضامنًا وثيقًا بين الحركات الوطنية في المنطقة، وهو ما أكده أيضًا الحاكم العام السابق إدموند نايجلان، الذي رأى أن الجزائر لن تكون بمنأى عما يحدث في كل من تونس والمغرب، داعيًا إلى الإسراع في اتخاذ إجراءات لاحتواء الثورة عبر محورين أساسيين: تطبيق قانون الجزائر، وتحقيق التنمية الاجتماعية. غير أن هذا الطرح أغفل حقيقة جوهرية، مفادها أن الثورة الجزائرية لم تكن وليدة الفقر أو الجوع بقدر ما كانت تعبيرًا عن تطلع الشعب إلى الكرامة والسيادة الوطنية.[3]

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1، د ت، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص 87.

[3] ، محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق ص 87

اما بالنسبة لموقف المدنيين يشير فرحات عباس إلى وجود نوع من التباين في مواقف الفرنسيين إزاء أحداث الفاتح من نوفمبر 1954،[1] خاصة بين الفرنسيين في فرنسا ونظرائهم من المعمّرين في الجزائر، وهو ما يعكس اختلافًا في قراءة طبيعة الثورة وأسبابها.

وقد انقسم الأوروبيون المقيمون في الجزائر إلى فئتين رئيسيتين؛ تمثلت الأولى في فئة متعصبة ذات نزعة عنصرية، وصفها الأستاذ محمد العربي الزبيري بـ"الطغمة الحاكمة"، وضمت كبار الإقطاعيين الذين كانوا يحتكرون السلطة والنفوذ، ولا يُبدون ولاءهم لفرنسا إلا بما يخدم مصالحهم الخاصة. وقد تمكنت هذه الفئة، عبر ممثليها في المجالس والهيئات المنتخبة، من توجيه السياسة الاستعمارية والتحكم في مصير الجزائر باعتبارها "جزائر فرنسية".[2]

وكانت هذه الفئة تنظر إلى الجزائريين باعتبارهم مثيري شغب وإرهابيين ينبغي القضاء عليهم، رافعة شعار: "القمع أولًا، ثم تأتي الإصلاحات لاحقًا". وقد عبّر عن هذا التوجه عدد من السياسيين، يتقدمهم روني ماير ومجموعته البرلمانية، إلى جانب رؤساء البلديات، حيث تمحورت مطالبهم حول رفض أي إصلاحات من شأنها أن تغيّر الوضع القائم أو تجعل من الجزائر شبيهة بتونس، مع الدعوة إلى الإسراع في إرسال تعزيزات عسكرية قادرة على مواجهة حرب العصابات، وتخصيص قروض مالية لدعم الإدارة الاستعمارية[3]، فضلًا عن توقيف كل من يُشتبه في صلته بالأحداث، وتشكيل ميليشيات لمواجهة الثوار[4]

في المقابل، برز تيار آخر داخل الأوساط الأوروبية في الجزائر، عارض السياسات القمعية والإجراءات المتشددة التي انتهجتها الحكومة، ورفض الخطابات المتطرفة لبعض المعمّرين. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الدكتور سلاكر، الذي دعا خلال مداولات المجلس الجزائري إلى ضرورة الإصغاء لمطالب الجزائريين، معبرًا عن ارتباطه العميق بالجزائر، حيث صرّح بخوفه من مستقبل مجهول، مؤكدًا أنه يفضل الموت على مغادرة البلاد التي عاش فيها أجداده لعدة أجيال[5]

كما ظهرت بعض المبادرات المحدودة التي سعت إلى التقريب بين وجهات النظر بين الجزائريين والفرنسيين، خاصة من قبل بعض المعمّرين الكاثوليك، غير أن هذه المحاولات لم تلقَ صدى يُذكر في ظل تصاعد التوتر وهيمنة الخطاب المتشدد[6]

[1] فرحات عباس، تشريح حرب الفجر، منشورات الجزائر للكتب، 2015، ص 116

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 87.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 102.

[4] محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 29.

[5] فرحات عباس، تشريح حرب الفجر، مرجع سابق، ص 126.

[6] محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 29.

ومن جهة أخرى، يمكن إدراج مواقف التيارات اليسارية، لاسيما الشيوعيين الفرنسيين، ضمن هذا السياق؛ فعلى الرغم من إدانتهم لمظاهر الاستغلال والاضطهاد، فإنهم لم يكونوا على استعداد لدعم أي توجه يؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا. فقد اعتبر الحزب الاشتراكي الفرنسي أن السبب الحقيقي للأحداث يعود إلى تدهور الأوضاع المعيشية للجزائريين نتيجة السياسات القمعية والنظام الرأسمالي، وهو ما انعكس في مواقف نوابه داخل البرلمان، حيث حمّلوا الحكومة مسؤولية تفاقم الأوضاع، مستحضرين تجربة حرب الهند الصينية التي انتهت بانسحاب فرنسا، ومؤكدين ضرورة تفادي تكرار السيناريو نفسه في الجزائر[1]

وقد أسهم تصاعد حالة الخوف والقلق في أوساط المعمّرين، نتيجة تزايد العمليات الثورية وعجز السلطات الفرنسية عن احتواء الوضع كما وعدت منذ بداية الأحداث، في دفعهم إلى تحميل الإدارة الاستعمارية مسؤولية ضمان أمنهم وحماية ممتلكاتهم. وفي هذا السياق، اعتُبر الحاكم العام جاك سوستال المسؤول الأول، في نظرهم، عن تفاقم العداء تجاه الأوروبيين في الجزائر[2]

وأمام هذا الوضع المتأزم، تدخلت بعض الدول الأجنبية التي كان لها رعايا في الجزائر، مطالبةً بحمايتهم، كما يتضح من وثيقة صادرة عن الأرشيف الدبلوماسي السويسري بتاريخ 03 ديسمبر 1954، والتي أكدت فيها السلطات السويسرية حرصها على حماية مصالح مواطنيها، وسعيها إلى تحييدهم عن مجريات الصراع، حيث جاء فيها: "... إن الذي يهمنا هو الدفاع عن مصالح مواطنينا"[3]

III. موقف وسائل الإعلام الفرنسي من تفجير الثورة.

إن اندلا ع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، أحدث تحولًا كبيرًا في الخطاب الإعلامي الفرنسي، حيث إنّه بعد اندلاعها احتوت المادة الإعلامية، خاصة في الصحافة الفرنسية، على مصطلحات مثل :*الأعمال الإرهابية، القتلى، الاغتيالات*؛ إذ أظهرت هذه الصحف قدرًا كبيرًا من التهويل والفزع من الوضعية الخطيرة في منطقة القبائل والأوراس[4] ووصفت العمليات بأنها تخريبية وإرهابية، كما صوّرت المجاهدين على أنهم خارجون عن القانون، وقطاع طرق، ومخربون، وأعداء السلم والأمن والحياة، وتوالت التصريحات حول ما جرى ليلة الفاتح من نوفمبر في الجزائر، حيث شملت مناطق شتى، مما دفع بوزير الداخلية

[1] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة للنشر، 2011، ص 76–77.

[2] الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، العلبة 12، "الجزائر 1953–1959"، وثيقة مؤرخة في 16 ماي 1955، عنوانها: "الرأي العام السويسري حول الاضطرابات في الجزائر."

[3] Dodis، بعنوان: "L'attitude que doivent adopter les ressortissants suisses en Afrique du Nord après les violences qui ont éclaté en Algérie". :، الوثيقة رقم: 9387،

[4] العياضي نصر الدين، "الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة"، مجلة المصادر، العدد 01، 1989، ص 20

الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران إلى التصريح يوم 4 نوفمبر 1954 بقوله: "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"[1]. وقد سخّرت معظم الصحف الفرنسية كامل طاقتها لدعم سياسة الحكومة والقضاء على الثورة، بما أوتيت من إمكانيات[2]

أما الصحف اليمينية واليسارية على حد سواء، فإن معظمها لم يكن يعكس إلا المواقف الرسمية والحزبية الفرنسية، حيث قدمت أحداث نوفمبر على أنها مجرد أعمال تخريبية وليست ثورة تحريرية، وطالبت بمعاقبة "الإرهابيين" الخارجين عن القانون، متجاهلة بيان أول نوفمبر[3]

ورغم اختلاف توجهاتها، فقد رفضت الصحافة اليمينية واليسارية والمعتدلة، على حد سواء، فكرة استقلال الجزائر، مكتفية في أحسن الأحوال بالمطالبة بإدماجها نهائيًا في فرنسا، كما فعلت بعض الصحف اليسارية مثل صحيفة *L'Humanité*[1]. وبعد مدة، بدأت بعض الصحف الفرنسية، خاصة ابتداءً من سنة 1956،[4] تكشف تدريجيًا حقيقة ما يجري، من خلال كتابات بعض المثقفين الفرنسيين المناهضين للاستعمار، الذين حاولوا إبراز أبعاد ثورة نوفمبر ومطالبها المشروعة، والدعوة إلى حلول موضوعية وعادلة للقضية الجزائرية[5]

أما صحافة باريس، فقد كانت تحاول يوميًا إقناع الرأي العام الفرنسي بضرورة دعم الحكومة في حربها بالجزائر، سواء بالمال أو الأرواح، مع تصوير الحرب على أنها شرعية وضرورية لحفظ الأمن. كما سعت هذه الصحافة إلى تبرير استمرار الحرب، وإظهارها كأمر لا مفر منه، رغم ما تسببه من خسائر ومعاناة[6]

وفي هذا السياق، حاولت بعض الجرائد التأثير في الرأي العام عبر نشر معلومات وأرقام مبالغ فيها حول الخسائر، وتقديم الثورة على أنها مؤامرة خارجية، تستهدف استقرار فرنسا ومستعمراتها[7]

---

[1] **شاطو محمد، "الإعلام الفرنسي وتحديات الثورة التحريرية 1954–1962"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 12، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020، ص 80 .**

[2] المرجع نفسه، ص 81

[3] بخاري جمانة، د. البخاري جمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت، لبنان، 2012، ص 129

[4] المرجع نفسه، ص 130–131 .

[5] المرجع نفسه، ص 131.

[6] الورثيلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 378 .

[7] الإعلام ومهامه أثناء الثورة. سلسلة التقنيات، وزارة المجاهدين (أو جهة رسمية جزائرية)، الجزائر، د.ت، ص 248

أما جريدة *Le Monde* فقد تناولت الأحداث بأسلوب مختلف نسبيًا، حيث أشار أحد محرريها إلى أن العمليات لا تحمل طابعًا جماهيريًا واسعًا، لكنها تعكس وجود تنظيم سياسي، كما أرجع أسبابها إلى الفقر والحرمان[1]

كما عنونت جريدة *L'Écho d'Alger* صفحتها الأولى بعبارة: "ثلاثون عملية إرهابية نُفذت تباعًا في الجزائر"، مركزة على الجانب الأمني، وداعية إلى الرد العسكري السريع، مع تضخيم الأحداث وتحريض الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات صارمة[2]

وفي نفس السياق، اعتبرت جريدة *L'Écho d'Oran* أن ما يحدث هو نتيجة مؤامرة خارجية، داعية إلى قمع "المخربين" بالقوة، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة فرنسا ومستعمراتها، وعدم الانجرار وراء ما وصفته بـ"مخططات أعداء فرنسا"[3]

IV. موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية من انطلاق الثورة التحريرية

شهدت الساحة الجزائرية قبيل اندلاع الثورة حالة من الضعف والانقسام السياسي، حيث كانت الطبقة السياسية مشتتة والشعب يعيش حالة ترقب نتيجة آثار أحداث 8 ماي 1945، مما جعل المواقف من الثورة متذبذبة وغير منسجمة مع تطلعات قادتها.

1. موقف المصاليين:

تفاجأ أنصار مصالي الحاج باندلاع الثورة رغم استعدادهم لعمل ثوري منذ مؤتمر هورنو (1953)، فحاولوا احتواء الوضع وقيادة الحركة بدل جبهة التحرير[4]. وقد أظهروا دعمًا مبدئيًا للثورة، سواء عبر التصريحات أو المساعدات المالية، إلا أن مواقفهم السابقة كانت مترددة بسبب اختلال موازين القوى[5].

---

[1] **شاطو محمد، "الإعلام الفرنسي وتحديات الثورة التحريرية 1954–1962"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 12، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2020، ص 82.**

[2] **جمال قندل، "موقف جريدة L'Écho d'Alger من تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954"، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 20، العدد 1، 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 192**

[3] **جمال قندل، "موقف جريدة L'Écho d'Oran من تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 12، 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 136**

[4] خيار الكفاح المسلح، الهاشمي الطود، سليكي أخوين، طنجة، 2018، ص 123-177.

[5] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2015، ص 233.

اتهم مصالي الحاج جبهة التحرير بسرقة مشروع الثورة، وسعى لاحقًا لتشكيل تنظيم موازٍ لها[1]، مما أدى إلى صراع مسلح بين الطرفين خاصة في الأوراس والقبائل[2]، وظهرت فكرة "القوة الثالثة" كحل لتجاوز الانقسام[3]. كما أنشأ المصاليون تنظيمات موازية مثل النقابة العمالية (USTA) لمنافسة جبهة التحرير[4]، وشهدت المرحلة صراعًا داخليًا حادًا وصفه المؤرخون بـ"الحرب داخل الحرب"، كان له أثر سلبي كبير على الثورة[5].

وخلاصة القول أن الصراع بين المصاليين وجبهة التحرير كان امتدادًا للصراع السابق مع المركزيين، لكنه أصبح أكثر حدة وأضرّ بالثورة[6].

2. موقف المركزيين:

اتسم موقف المركزيين بالتردد والحذر، حيث لم يكونوا مستعدين لتوقيت اندلاع الثورة، واعتبر بعضهم أنها عمل غير مدروس [7]في المقابل، دعا بعضهم إلى التهدئة والحوار مع فرنسا، مطالبين بإصلاحات سياسية وإطلاق سراح المعتقلين، كما سعوا إلى إيجاد حلول سلمية بدل التصعيد العسكري[8].

لكن مع تطور الأحداث، انضم عدد منهم إلى الثورة، خاصة بعد بروز قيادات ميدانية قوية مثل عبان رمضان، مما ساهم في تعزيز صفوفها[9]

---

[1] محمد حربي، محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 43-45.

[2] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، مرجع سابق، ص 193.

[3] محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 201.

33- La Guerre d'Algérie: Les Fils de la Toussaint ،Yves Courrière ،Librairie Arthème Fayard ،Paris ،1968، p.186.

[4] للمزيد حول هذا الموضوع والصراع النقابي بين USTA وUGTA، انظر: قدور محمد، دور المنظمات الجماهيرية في الثورة الجزائرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجًا، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2015.

[5] المراسلات بين الداخل والخارج 1954-1956، مبروك بلحوسين، دار القصبة للنشر، 2004، ص 95.

[6] La Guerre d'Algérie: Les Fils de la Toussaint ،Yves Courrière ،Librairie Arthème Fayard ،Paris ،1968 ، p.186

[7] فرحات عباس، تشريح حرب الفجر، مرجع سابق، ص 130

[8] محمد حربي، محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 41.

[9] فرحات عباس، تشريح حرب الفجر، مرجع سابق، ص 107.

3. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان هذا الحزب بقيادة فرحات عباس يتبنى في البداية مشروعًا إصلاحيًا يقوم على الارتباط بفرنسا، ولم يتوقع اندلاع الثورة[1]. ورغم إعلانه دعم جبهة التحرير لاحقًا، إلا أن مواقفه اتسمت بالتناقض، حيث ظل يدعو إلى حلول وسطية مثل الفيدرالية مع فرنسا[2]. كما سعى إلى استغلال الثورة للضغط على فرنسا وتحقيق مكاسب سياسية، مع الاستمرار في الاتصالات مع السلطات الفرنسية. ولم ينضم فعليًا للثورة إلا في مرحلة لاحقة (1956)، بعد فقدانه لقاعدته الشعبية[3].

4. موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري بالحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يرى أن الثورة يجب أن تقوم على أساس الصراع الطبقي . لذلك عارض اندلاع الثورة في البداية، وأدان جبهة التحرير، ودعا إلى عدم دعمها[4]، بل وشارك في الانتخابات التي نظمتها فرنسا[5]. كما سعى إلى إنشاء قوة عسكرية موازية، بهدف فرض نفسه كشريك سياسي، مما جعله في نظر بعض القادة أخطر على الثورة من الاستعمار نفسه[6].

5. موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

اتسم موقف الجمعية بالحذر، إذ كانت تركز على النشاط الثقافي والديني، ولم تدعم الثورة في بدايتها بشكل واضح[7]. بل إن بعض قادتها انتقدوا التيارات الثورية، خاصة حزب الشعب[8]، واعتبروا جبهة التحرير تضم عناصر غير موثوقة[9]. كما فضلت الجمعية في البداية التعويل على الإصلاحات الفرنسية[10]، وسعت إلى إيجاد حلول سلمية، بل حاول بعض أعضائها التنسيق

---

[1] يذكر الأستاذ العربي الزبيري أنه بعد انتفاضة 20 أوت 1955، وبعد إعدام ابن أخيه علاوة عباس، علم فرحات عباس أنه كان شخصيًا ضمن قائمة المحكوم عليهم بالإعدام. انظر: العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 159.

[2] مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، علي كافي، المصدر السابق، ص 74

[3] انظر :مذكرات مصالي الحاج 1938-1998، منشورات.ANEP

[4] L'Algérie en armes ،Slimane Chikh ،Casbah Édition, 1998, P 300

[5] العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 169-175.

[6] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، منشورات البصائر، الجزائر، (د.س)، ص 171.

[7] يذكر الشيخ خير الدين في مذكراته أنه بعد دعوة الشيخ عبد الحميد بن باديس لتأسيس الجمعية، كتب الشيخ مولود الحافظي مقالًا في جريدة الشهاب عرّف فيه الجمعية بأنها «حزب ديني إصلاحي». انظر: الشيخ خير الدين، مذكرات الشيخ خير الدين ومشاركته في جمعية العلماء وجبهة التحرير الوطني ومجلس الثورة الجزائرية، ج1، ص 104.

[8] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص 15-16.

[9] محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 42 .

[10] العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 183.

مع أطراف أخرى لتشكيل قوة موازية[1]. غير أن مواقفها لم تكن موحدة، حيث أيد بعض علمائها الثورة بشكل فردي، مثل العربي التبسي، الذي دعا صراحة إلى دعمها[2]. وفي النهاية، التحقت الجمعية بالثورة بعد محاولات وضغوط، وإن كان ذلك بشكل متأخر نسبيًا[3]

[1] فرحات عباس، تشريح حرب الفجر، مرجع سابق، ص 129.

[2] العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 186.

[3] المرجع نفسه، ص 184.

خلاصة:

خلص هذا الفصل إلى أنّ الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن حدثًا عفويًا أو وليد لحظة ظرفية، بل جاءت نتيجة تخطيط محكم وإعداد دقيق جسّدته اجتماعات الحسم في أكتوبر 1954، التي وضعت الأسس التنظيمية والعسكرية لانطلاق الكفاح المسلح. فقد نجحت لجنة الستة في توحيد الصفوف، وتحديد الأهداف، وضبط خطة عمل متكاملة، قائمة على توزيع المسؤوليات والاعتماد على مبدأي أولوية الداخل واللامركزية، وهو ما مكّن الثورة من الانطلاق بشكل منسق وشامل.

في المقابل، أظهرت ردود الفعل الاستعمارية الفرنسية حالة من الارتباك والتناقض، حيث جمعت بين الإنكار والتقليل من شأن الأحداث في بدايتها، وبين اللجوء إلى القمع الشديد والتصعيد العسكري لاحقًا. كما سعت إلى توظيف الإعلام لتشويه صورة الثورة، واتهامها بالإرهاب وربطها بعوامل خارجية، في محاولة لعزلها عن محيطها الشعبي والدولي.

ومن جهة أخرى، كشفت مواقف الأحزاب الوطنية الجزائرية عن حالة من التباين وعدم الانسجام، نتيجة الانقسامات السياسية السابقة، حيث تراوحت مواقفها بين التردد والمعارضة والدعم التدريجي للثورة، وهو ما أثّر في مسارها خلال مراحلها الأولى، قبل أن تنجح جبهة التحرير الوطني في فرض نفسها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتبيّن أن مرحلة ما قبل اندلاع الثورة التحريرية، خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما تلاها، شكّلت منعطفًا حاسمًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، حيث أسهمت جملة من العوامل المتداخلة في إعادة تشكيل الوعي الوطني وتوجيهه نحو خيار الحسم الثوري. فقد أظهرت نتائج البحث أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، الناتجة عن السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز والإقصاء، ساهمت في تعميق الهوة بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، مما ولّد حالة من الرفض الشامل دفعت نحو البحث عن بدائل أكثر جذرية.

كما أكدت الدراسة أن التحولات الدولية، خاصة في سياق الحرب العالمية الثانية، لم تكن مجرد إطار خارجي، بل لعبت دورًا مؤثرًا في رفع سقف الوعي السياسي، من خلال ما حملته من شعارات حول الحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، رغم التناقض بين هذه المبادئ والتطبيق الفعلي من قبل القوى الاستعمارية. وقد أدى هذا التناقض إلى تعميق الشعور بخيبة الأمل، لكنه في الوقت ذاته ساهم في ترسيخ قناعة لدى النخب الوطنية بضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الاستقلال.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن فشل المشاريع الإصلاحية، وعجز العمل السياسي التقليدي عن تحقيق تطلعات الشعب، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، مثّل نقطة فاصلة دفعت بالحركة الوطنية إلى مراجعة استراتيجياتها، والانتقال التدريجي من النضال السلمي إلى تبنّي الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لا بديل عنه.
- كما بيّنت الدراسة أن بيان فيفري 1943 شكّل خطوة مهمة نحو توحيد الخطاب السياسي، غير أنه لم يكن كافيًا في حد ذاته لتحقيق الأهداف المرجوة، مما استدعى الانتقال إلى مراحل أكثر تنظيمًا وحسمًا.

وفي هذا الإطار، برزت الاجتماعات التحضيرية لاندلاع الثورة التحريرية كحلقة مركزية في مسار التحول الثوري، حيث مثّلت فضاءً لإعادة تنظيم الصفوف، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية والتنظيمية، وتوحيد الرؤية حول ضرورة العمل المسلح. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن بروز قيادة ثورية واعية، استطاعت أن تضع الأسس العملية لانطلاق الثورة، وتحدد معالمها التنظيمية والاستراتيجية، وهو ما يؤكد أن الثورة لم تكن عملاً عفويًا، بل نتيجة تخطيط دقيق ورؤية واضحة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن الثورة التحريرية الجزائرية كانت حصيلة تفاعل معقّد بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، وأن الاجتماعات التحضيرية لعبت دورًا حاسمًا في تحويل هذا التفاعل إلى مشروع ثوري منظم، مما يجعلها من أهم المحطات التي تستحق مزيدًا من الدراسة والتحليل في التاريخ الوطني.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات، من أبرزها:

- ضرورة توجيه المزيد من الدراسات الأكاديمية نحو المراحل التمهيدية للثورة التحريرية، وعدم الاقتصار على فترة الكفاح المسلح فقط .
- الاهتمام بالاجتماعات والتحركات التنظيمية السرية باعتبارها مفتاحًا لفهم ديناميكيات اتخاذ القرار الثوري .
- تعزيز البحث في الذاكرة الوطنية، خاصة الشهادات الشفوية، لما لها من دور في استكمال الصورة التاريخية .
- تشجيع الدراسات المقارنة بين التجربة الجزائرية وباقي حركات التحرر، لفهم خصوصياتها وإبراز أبعادها العالمية .

وفي الأخير، يبقى هذا البحث محاولة علمية للإحاطة بجانب مهم من تاريخ الجزائر، آملين أن يساهم في إثراء الدراسات التاريخية، ويفتح آفاقًا لبحوث أكثر عمقًا، تسعى إلى فهم أدق لمختلف مراحل الكفاح الوطني، وتثمين تضحيات الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال.

ملاحق

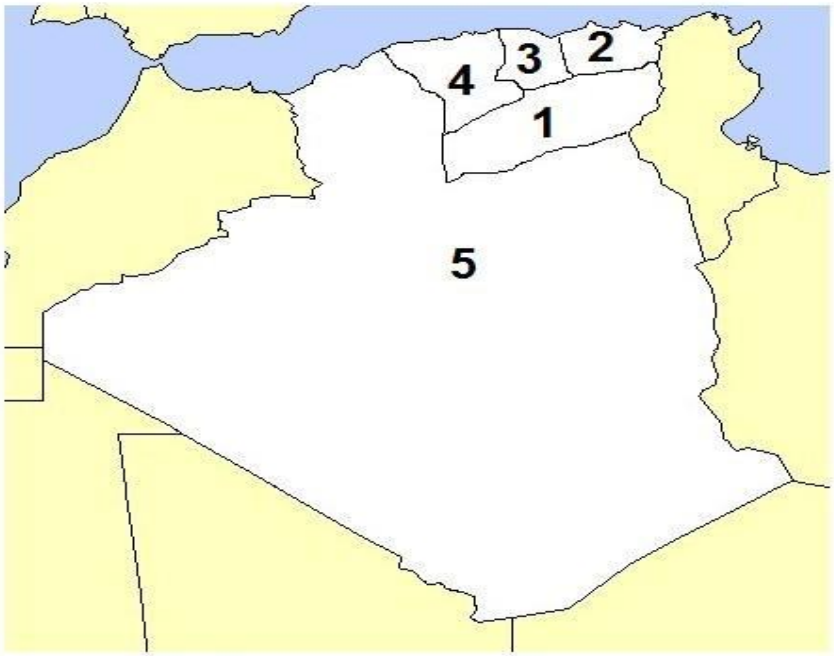
الملحق رقم 1: صورة مجموعة 22



الملحق رقم 2: صور قادة الثورة "مجموعة الستة"



الملحق رقم 3: خريطة تقسم المناطق التاريخية



خـــريـــطـــة الـــجـــزائـــر

الملحق رقم4: قرية إغيل إيمولا.. من هنا صدر بيان أول نوفمبر كل شيء



الملحق رقم 5: نص بيان أول نوفمبر

نداء أول نوفمبر 1954

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ،نعني الشعب بصفة عامة ،و المناضلون بصفة خاصة ،نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ،بان نوضح لكم مشروعنا ،و الهدف من عملنا ،و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الو طني في إطار الشمال الإفريقي،ورغبتنا هو أيضا أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية ،و عملائها الإداريين،وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح -قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية ،فإذا كان هدف أي حركة ثورية -في الواقع-هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ،فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل ،أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديلوماسي ،و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمون .

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد ،فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا ،ومما يلاحظ في هذا الميدان غننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل ،هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدًا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل وحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث ، و هكذا،ن حركتنا الوطنية وجدت نفسها محطمة ،نتيجة لسنوات طويلة من الجمود ،و الروتين ،توجيهها سي ء ،محرومة من سند الرأي العام الضروري ،قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطور فرحاً ظنًا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

إن المرحلة خطيرة

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً ،رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ،و مصممة إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

و بهذا الصدد،فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة ،إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة ،و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى ،الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة أن يمنح أدنى حرية .

و نظن إن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الو طني .

و هكذا تستخلص من جميع التنازلات المحتملة ،و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

[1] متوسطة 11 ديسمبر 1960 – فوكة الأستاذ : ع . خلوف

الملحق رقم 6: نماذج من الاخبار التي تداولتها الصحافة الفرنسية



LE MONDE diplomatique

JOURNAL DES CERCLES DIPLOMATIQUES ET DES GRANDES ORGANISATIONS INTERNATIONALES

OCTOBRE 1957

POUR LA TROISIÈME ANNEE CONSECUTIVE

L'affaire algérienne est à l'ordre du jour de l'Assemblée des Nations unies

AVEC HAAKON VII LA NORVÈGE A PERDU UN HÉROS NATIONAL

QUARANTE ANS DE DIPLOMATIE SOVIÉTIQUE



L'ÉCHO D'ALGER

Les mairies d'Algérie seront fermées à partir du 21 mars...

L'APPLICATION DES POUVOIRS SPÉCIAUX

LE GOUVERNEMENT sera prêt à agir en Algérie lundi au plus tard

Alors on sera fondé à critiquer son action

TANDIS QU'UN MESSAGE PERSONNEL DE M. GUY MOLLET ÉTAIT REMIS AU PREMIER ÉGYPTIEN

Les entretiens PINEAU-NASSER ont été très cordiaux

Un chalutier dieppois se brise sur les récifs

L'armée d'Algérie subira une "profonde réforme de structure"

Voici le plan militaire envisagé pour l'Afrique du Nord :

L'armée de l'air sera renforcée par des commandos associés à l'armée de terre

Un accord est imminent sur un protocole proclamant l'indépendance tunisienne

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الأرشيفية

A.N.O.M: Série 3 CAB 45، تقرير إداري، 17 مارس11

[1] الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، العلبة 12، "الجزائر 1953–1959"، عنوان الوثيقة: "الرأي العام السويسري حول الاضطرابات في الجزائر"، صادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1954.

ثانيا: المصادر

أ–باللغة العربية:

-ابن العقون، عبد الرحمن :*الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر*، ج1

-بن خدة ،بن يوسف:جدور أول نوفمبر1954

-توفيق المدني، أحمد :*هذه*-عباس فرحات : ليل الاستعمار

-عباس محمد نصر بلا ثمن :الثورة الجزائرية و الصراع السياسي

-عباس محمد: نداء الحق

هي *الجزائر*، مكتبة النهضة المصرية، 2001

ب–باللغة الأجنبية :

- Benkhedda, Benyoucef: *Les origines du 1er novembre 1954*, 1989.
- Harbi, Mohamed: *Les archives de la révolution algérienne*, 1981.
- Yousfi, M'hamed: *L'Algérie en marche*, ENAL, Alger, 1985.

تالثا :المراجع

أ–باللغة العربية :

- احددان زهير ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007مبلالح، بشير :*تاريخ الجزائر المعاصر(1989–1830)* ، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .
- بلعباس، محمد :*الوجيز في تاريخ الجزائر*، دار المعاصرة، الجزائر، د.ت .
- بلعيد، رابح :*تاريخ الجزائر الحديث*، رسالة الأطلس، الجزائر، 1997 .
- بوعزيز ،يحي:
  - الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، 2011 .
  - السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 .
  - سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
- توفيق المدني، أحمد :جزائر الجزائريين، ANEP، الجزائر، 2008.

الحركة الوطنية الجزائرية(1939–1919) ، دار الغرب الإسلامي، 1982.

- خرشي، جمال :الاستعمار وسياسة الاستيعاب، دار القصبة، الجزائر، 2011 .
- سامعي، إسماعيل :انتفاضة 9 ماي بقالمة، دار الهدى، 2014 .
- سعد الله أبو القاسم:
  - تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998 .
  - تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر .
  - التاريخ السياسي للجزائر إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- شلالي، عبد الوهاب :المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، 2016 .

- علوي، محمد الطيب :مظاهر المقاومة الجزائرية(1837–1954) ، دار البعث، قسنطينة، 1984 .
- العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.
- عمران، عبد المجيد :جان بول سارتر والثورة الجزائرية، القاهرة
- كشيدة، عيسى :*مهندسو الثورة*، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010 .
- لونيسي، إبراهيم :*الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني*، دار هومة، 2015 .
- مقلاتي، عبد الله :*المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر*، منشورات سيدي نايل، 2009 .
- مهساس، أحمد: الحركة الثورية في الجزائر، دار هومة، 2017

ب–باللغة الأجنبية:

- Ageron, Charles-Robert: Histoire de l'Algérie contemporaine, 1982.
- Kaddache, Mahfoud: Histoire du nationalisme algérien, SNED, Alger, 1980.
- Mabrouk Bel-Houcine: Le courrier Alger-Le Caire, Casbah, 2000.
- Nouschi, André: L'Algérie amère (1914–1994), Paris, 1995.
- Teguia, Mohamed: L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988.
- Valette, Jacques: La guerre d'Algérie des messalistes, 2001

رابعا: المقالات والدوريات

- برنو، توفيق: ''أزمة حركة الانتصار''، مجلة المواقف، 2010
- بلعباسي، محمد؛ شبوب، محمد: ''مجازر 8 ماي 1945''، مجلة تنوير، 2018
- بوعريوة، عبد المالك: ''اللجنة الثورية للوحدة والعمل''، مجلة الحوار الفكري، 2020 .
- بومعراف، نورة؛جيلالي: ''حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المفكر،مجلة تكران
- حمداني، محمد علي: ''موقف الحلفاء من بيان فيفري 1943''، مجلة الإحياء، 2023
- كموش، عبد السلام: ''اجتماع لجنة 22''، مجلة الحقيقة .
- مسعود، علي أحمد: ''الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية''، مجلة الدراسات التاريخية، 2017 .
- الهلالي، سلوى: ''المناضلة نسمة هلال''، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2021 .

- **خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية**

- بلوفة، عبد القادر :حركة انتصار الحريات الديمقراطية،الاطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008 .
- شايب، قدادرة :الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007 .
- ناصري، معمر :استراتيجية جيش التحرير، الاطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، 2020 .

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
المقدمة	6-1
الفصل التمهيدي: الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية	7
المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية	7
I –انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر	8
II –تزايد الوعي الوطني وتأثير التحولات العالمية على الفكر التحرري في الجزائر	17
المبحث الثاني: إعادة تأسيس الحركة الوطنية وبروز رؤى وقضايا سياسية جديدة	18
I –تطور حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية	19
II –جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	21
III –الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	22
IV –الحزب الشيوعي الجزائري	23
المبحث الثالث: نمو وتطور الوعي السياسي نحو العمل الثوري المسلح	24
I –أحداث 8 ماي 1945 وأزمة الثقة بين الأحزاب الوطنية والإدارة الاستعمارية	24
II –نشأة الاتجاه الثوري داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والدعوة إلى الكفاح المسلح	26
III –إنجازات المنظمة الخاصة السرية (OS) ونكبة اكتشافها	28
الفصل الأول: أزمات حركة الانتصار وتبلور فكرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل	33
المبحث الأول: أزمة التنظيم السياسي للحركة وظهور فكرة العمل الثوري المباشر	34
I –نتائج الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية	35
II –محاولات إصلاح هياكل الحزب والفشل في توحيد الصفوف	37
المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل	39
I –ظروف نشأة اللجنة الثورية وانعكاساتها	40
II –نشاط اللجنة الثورية وبرنامجها السياسي والتنظيمي	44

الفصل الثاني: الاجتماعات السرية الأساسية والاستعداد والتحضير لانطلاق الثورة التحريرية	49
المبحث الأول: الاجتماعات السرية الأساسية	50
I –اجتماع الـ22 وأهم قراراته في تحديد معالم الثورة	50
II –تشكيل لجنة الخمسة والستة ودورها في التحضير العملي	53
III –الاجتماعات التحضيرية للمناطق الخمس	55
المبحث الثاني: الاجتماعات الجهوية والتحضير النهائي للثورة	56
I –الاجتماعات الجهوية في الأوراس والشمال القسنطيني والعاصمة والقبائل والغرب الجزائري	56
الفصل الثالث: اجتماع الحسم ورد الفعل الاستعماري على انطلاق الثورة	65
المبحث الأول: اجتماعات الحسم أكتوبر 1954	66
I –توزيع المهام وتحديد القيادات الميدانية	66
II –القرارات النهائية لاختيار يوم وساعة الانطلاق	67
المبحث الثاني: انطلاق الثورة ورد فعل الاستعمار الفرنسي	70
I –أحداث ليلة الفاتح نوفمبر 1954 وأول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني	70
II –موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية من اندلا ع الثورة	74
III –موقف وسائل الإعلام الفرنسية من تفجير الثورة	78
IV –موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية من انطلاق الثورة التحريرية	80
الخاتمة	86
الملاحق	94
قائمة المصادر والمراجع	89
فهرس المحتويات	96
ملخص البحث باللغة العربية	99
ملخص البحث باللغة الأجنبية	100

الملخص

الملخص

يُعالج هذا البحث موضوع **الاجتماعات التحضيرية لاندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية**، باعتبارها مرحلة مفصلية في مسار الحركة الوطنية، شكّلت نقطة التحول الحاسمة من العمل السياسي التقليدي إلى تبنّي خيار الكفاح المسلح. وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلّط الضوء على الجهود التنظيمية والفكرية التي سبقت اندلا ع الثورة، والتي غالبًا ما تُهمَّش لصالح دراسة مرحلة العمل العسكري.

وقد سعت الدراسة إلى تحليل الظروف التاريخية التي أحاطت بهذه الاجتماعات، والكشف عن طبيعتها وأهدافها، مع إبراز دورها في توحيد الصف الوطني وتجاوز الانقسامات التي عرفتها الحركة الوطنية في تلك الفترة. كما هدفت إلى فهم الكيفية التي تمّ من خلالها بلورة القرار الثوري، وانتقال النخب الوطنية من التردد إلى الحسم، في ظل سياق داخلي متأزم وأوضاع دولية متغيرة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال استقراء مختلف المصادر والمراجع، ومقارنتها قراءةً نقدية، قصد الوصول إلى صورة موضوعية متكاملة. وقد تم توظيف مصادر متنوعة، شملت مؤلفات تاريخية، ودراسات أكاديمية، وشهادات حية، إضافة إلى وثائق أرشيفية، مما أتاح بناء تصور علمي دقيق حول موضوع البحث.

وتوصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها أن الاجتماعات التحضيرية لم تكن مجرد لقاءات عابرة، بل مثّلت إطارًا تنظيميًا محكمًا تمّ من خلاله الإعداد الفعلي لانطلاق الثورة، سواء على المستوى القيادي أو الميداني. كما أظهرت أن فشل العمل السياسي، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، كان عاملًا حاسمًا في دفع المناضلين إلى تبنّي الكفاح المسلح كخيار استراتيجي. إضافة إلى ذلك، بيّنت الدراسة أن هذه الاجتماعات ساهمت في بروز قيادة ثورية جديدة، اتسمت بالوعي والتنظيم والقدرة على اتخاذ القرار التاريخي.

الكلمات المفتاحية :الثورة التحريرية الجزائرية، الاجتماعات التحضيرية، الكفاح المسلح، الحركة الوطنية، القيادة الثورية، مجازر 8 ماي 1945.

This research examines the preparatory meetings that preceded the outbreak of the Algerian Liberation Revolution, considering them a decisive stage in the transition from political struggle to armed resistance. The study highlights the organizational and intellectual efforts that paved the way for the Revolution and explains their role in unifying the national movement despite the political divisions of the period. It also analyzes the historical circumstances that shaped the revolutionary decision within a complex national and international context.

The research adopts the historical-analytical method through the use of historical references, academic studies, eyewitness testimonies, and archival documents. The study concludes that these meetings constituted an organized framework for preparing the Revolution at both the political and military levels. It further shows that the failure of peaceful political action, particularly after the May 8, 1945 massacres, encouraged militants to adopt armed struggle as a strategic choice and contributed to the emergence of a new revolutionary leadership capable of launching the Revolution.

Keywords: Algerian Liberation Revolution, Preparatory Meetings, Armed Struggle, National Movement, Revolutionary Leadership, May 8, 1945, Massacres.